قَوْلُ الْأَشْرَافِ فِي صِفْوَعِلْمٍ وَالْأَشْرَافِ

لِلْإِمَامِ الْعَلَامَةِ رَضِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَلَبِيِّ الْحَنْفِيِّ

الشَّهِيرِ بَيْنَ الْحَنْبَلِيِّ

وُلِدَ سَنَةَ ٩٠٨ وَتُوفِيَ سَنَةَ ٩٧١
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

اعْتَقَبَهُ

عَبْدُ الْفَتْاحِ أَبُو عُدَّة

النَّاشِرُ
مَكْتَبُ الْمَطْبُوعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِحَلَبَ
بَابُ الْحَدِيدِ - مَكْتَبَةُ الْهَيْضَةِ - ت ٣٥٢٩١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢ / الحمد لله الذي لم يزل عالماً قديراً، وصلى الله على سيدنا محمد الذي أرسله إلى الناس بشيراً ونذيراً، وعلى آل محمد وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

أما بعد فإنّ التصانيف في اصطلاح أهل الحديث، قد كثرت في القديم والحديث، فمن أول من صنّف في ذلك القاضي أبو محمد الرّامهرمزيّ في كتابه «المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي»، لكنه لم يستوعب، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري، لكنه لم يهدّب ولم يرتّب، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني، فعمل على كتابه مستخرجاً وأبقى أشياء للمتعب.

ثم جاء الخطيب أبو بكر البغدادي، فصنّف في قوانين الرواية، كتاباً سمّاه «الكفاية»، وفي آدابها كتابه «الجامع، لأدب الشيخ والسامع»، وقلّ فنٌّ من فنون الحديث إلا وقد صنّف فيه كتاباً مفرداً، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نَفْطَةَ: كُلُّ مَنْ أَنْصَفَ عَلِمَ أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ بَعْدَ الْخَطِيبِ عِيَالٌ عَلَى كُتُبِهِ.

ثم جاء بعض مَنْ تأخَّر عن الخطيب، فأخذَ من هذا العلم بنصيب، فجمعَ القاضي عياضُ كتاباً لطيفاً سماه «الإلماع»، إلى أصول الرواية والسماع»، وأبو حفص الميائنجي جزءاً^(١)، سمَّاه

(١) الميائنجي: بفتح الميم، وتشديد الياء المفتوحة، بعدها ألف، ثم نون مكسورة، ثم جيمٌ، ثم ياء النسب. وبهذا اللفظ أورده الحافظ ابن حجر في أول «شرح نخبة الفكر»، فتابعه المؤلف وغيره.

ويقال فيه أيضاً: الميائيشي - بالشين، والجيمُ بدلٌ عنه -، وبهذا ترجم له غير واحد كما سيأتي نقلُ كلامهم. وهو أبو حفص عمر بن عبد المجيد بن الحسن، المهديُّ الميائيشي المغربي، ثم المكي، لم تُذكر سنة ولادته، وجاور بمكة المكرمة، وتوفي فيها سنة ٥٨١ رحمه الله تعالى.

ذكره العلامة ياقوت الحموي، المتوفى سنة ٦٢٦، في كتابه «معجم البلدان» ٢٣٩: ٥، في الكلام على (ميائيش)، فقال: «ميائيش، بالفتح، وتشديد الثاني، وبعد الألف نون مكسورة، وشينٌ معجمة: قرية صغيرة من قرى المهديَّة بإفريقية، بينها وبين المهديَّة نصف فرسخ، منها: عمر بن عبد المجيد بن الحسن، المهديُّ الميائيشي، نزيل مكة، روى عنه مشايخنا، مات بمكة فيما بلغني، ونسبته إلى (المهديَّة) ربما كانت دليلاً على أنَّ (ميائيش) من نواحي إفريقية». انتهى.

وقال الحافظ الذهبي في «العبر» ٨٣: ٣، من طبعة سنة ١٤٠٥، وهو يذكر من توفي في سنة ٥٨١ «والميائيشي أبو حفص عمر بن عبد المجيد القرشي، شيخ الحرم، تناول من أبي عبد الله الرازي (سُداسيَّته)، وسمع من جماعة، وله كُرَّاسٌ في علم الحديث، توفي بمكة». انتهى. وقال الذهبي أيضاً نحوه باختصار في «تذكرة الحفاظ» ٤: ١٣٣٧.

وترجم له ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» ٤: ٢٧٢، في عداد من توفي سنة ٥٨١، ونقل كلامَ الذهبي المذكورَ بكامله، ووقع فيه لفظُ (الميائيشي) =

«ما لا يسع المحدث جهله»^(١)، إلى غير ذلك من التصانيف التي اشتهرت، وبُسطت واختُصرت.

= مُحرفاً إلى (الماشي)! ووقع في «معجم المؤلفين» لعمر كحالة ٧: ٢٩٥، مُحرفاً إلى (البياسي)!!

وذكره صاحب «كشف الظنون» فيه ٢: ١٥٣٥، فقال عند ذكر كتابه: «ما لا يسع المحدث جهله»، ما يلي: «لخصه أبوحنص عمر بن عبدالمجيد بن عمر - كذا جاء فيه، وتقدم في كلام ياقوت الحموي (... بن الحسن) - القرشي الميائسي، وكتبه في مكة، في شعبان سنة ٥٧٩ تسع وسبعين وخمس مئة، أوله: الحمد لله الذي وفقنا لتوحيده». انتهى.

قال عبدالفتاح: وله كتاب «المجالس المكية»، ذكره شيخنا العلامة المحدث الفقيه عبدالحفيظ الفاسي المغربي رحمه الله تعالى، في كتابه «استنزال السكينة الرحمانية»، بالتحديث بالأربعين البلدانية ص ٥٠ و ٥١، وكتاب شيخنا مطبوع في تطوان بالمغرب سنة ١٣٧٣.

(١) هو جزء صغير الحجم جداً، طبع في بغداد سنة ١٣٨٧، بمطبعة شركة الطبع والنشر الأهلية، بعناية الأخ السيد صبحي السامرائي جزاه الله خيراً، فبلغت أسطره ١٦٢ سطر.

وهو جزء جمل اسمه، وهزل مضمونه وجسمه، والحق أنه لولا ذكر الحافظ ابن حجر له في مقدمة «شرح نخبه الفكر»، لما كان له ذكر ولا شأن، فقد جعله الحافظ حلقة وصل في سلسلة المؤلفات في علم المصطلح، وذكره بعد ذكر ما ألفه الحافظ الخطيب البغدادي، الذي قيل فيه: كل من ألف في المصطلح بعده عيال عليه، وبعد ذكر الإمام الهمام القاضي عياض، وهما من هما في هذا الفن إمامة، وجمالة، وإجادة وأصالة. ذكر الحافظ ابن حجر جزء الميائسي! وأغفل ذكر المقدمة الجامعة للحافظ ابن عبدالبر، في أول كتابه «التمهيد»، الآتي الكلام عنها بص ٩٧. =

= وقد أُوهِمَ ذِكْرُ الحَافِظِ هَذَا الجِزْءَ بَعْدَ ذِكْرِ كُتُبِهِمَا، أَنَّهُ مِنْ رُتْبَتِهَا أَوْ مِنْ بَابِهَا، تَحْقِيقاً وَضَلَاةً، وَإِفَادَةً وَحُسْنَ صِنَاعَةٍ، فَشَوَّقَ غَفَرَ اللهُ لَهُ العُلَمَاءَ وَالدَّارِسِينَ هَذَا الفَنِّ إِلَيْهِ، وَلَكِنِّهِمْ إِذَا وَقَفُوا عَلَيْهِ لَمْ يَرَوْا فِي مُسَمَّاهُ مَا يُطَابِقُ أَوْ يُقَارِبُ اسْمَهُ وَلَا مَعْنَاهُ، فَهُوَ ضَعِيفُ المَادَّةِ، مُخْتَلُّ العِيَارِ، تَكَثَّرَ فِيهِ الأَخْطَاءُ العِلْمِيَّةُ، وَيَبْدُو جَلِيًّا قُصُورُ مُؤَلِّفِهِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي هَذَا الفَنِّ.

وقد استهله مؤلفه بمقدمة طويلة بلغت ٤٢ سطرًا، فكانت أطول من رُبْعِهِ، قَلِيلَةً الفَائِدَةِ، خَاوِيَةً العَائِدَةِ، حَشَّاهَا بِالأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالمَوْضُوعَةِ، ثُمَّ أَلْقَى الكَلَامَ عَلَى عَوَاهِينِهِ فِي أَكْثَرِ مَبَاحِثِهِ، وَقَلَّ أَنْ تَرَى فِيهِ بَحْثًا مَحْرَرًا سَلِيمَ الوَجْهِ وَالحُكْمَ، مَعَ ضَعْفِ التَّبْوِيبِ وَسُوءِ التَّرْتِيبِ، فَاقْتَصَى ذَلِكَ مِنِّي: البَيَانُ، خَشْيَةَ الاغترار بالعنوان!

والغريبُ العجيبُ أنَّ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، ذَكَرَ هَذَا الجِزْءَ فِي جُمْلَةٍ أَشْهَرَ الكُتُبِ الجَامِعَةِ المَحْرَّرَةِ المَوْؤَلَّفَةِ فِي عِلْمِ المِصْطَلَحِ، وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ السِّيَوطِيُّ فِي «تَدْرِيبِ الرَّاوِي» ص ٢٧ و ١: ٧١ تَعْجِبُهُ الشَّدِيدُ مِنْ ذِكْرِ المَيَّانِجِيِّ فِيهِ شَرْطُ البَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فِي «صَحِيحَيْهِمَا»، عَلَى وَجْهِ يَخَالِفُ الوَاقِعَ وَالعِلْمَ بِالكُتَابَيْنِ أَشَدَّ المَخَالَفَةَ، إِذْ قَالَ المَيَّانِجِيُّ فِي ص ٩:

«وَصِفَةُ الصَّحِيحِ أَنْ يَرَوِيَهُ عَنِ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَحَابِيُّ زَائِلٌ عَنْهُ اسْمُ الجِهَالَةِ، وَأَنْ يَرَوِيَهُ عَنْهُ تَابِعِيَانِ عَدْلَانِ، ثُمَّ يَتَدَاوَلُهُ أَهْلُ العِلْمِ بِالقَبُولِ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، كَمَا حَكَاهُ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ.

فَأَمَّا الَّذِي شَرَطَهُ الشَّيْخَانُ فِي «صَحِيحَيْهِمَا» هُوَ أَنَّهُمَا لَا يُدْخِلَانِ فِي كُتَابَيْهِمَا إِلَّا مَا صَحَّ عِنْدَهُمَا، وَذَلِكَ مَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اثْنَانِ مِنَ الصَّحَابَةِ فِصَاعِدًا، وَمَا نَقَلَهُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةً مِنَ التَّابِعِينَ، وَأَنْ يَكُونَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ». انتهى.

= فقال الحافظ ابن حجر عَقِبَ كَلامَ المَيَانِجِي: «هذا كَلامٌ من لم يُمارس «الصحيحين» أدنى ممارسة! فلو قال قائل: ليس في الكتابين حديثٌ واحدٌ بهذه الصفة لما أبعد». انتهى. وقال الحافظ نحوهُ في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١: ٢٤١.

وأدهى من هذا وأسوأ قولُ المَيَانِشِي في ص ٦ «اختلف العلماء من أهل هذا الشأن في لفظِ (حدَّثنا) و(أخبرنا)، هل هما لمعنى واحدٍ أو لمعنيين مختلفين؟ فذهب أكثر العلماء إلى أنه لا فرق بين قولِ المحدثِ: حَدَّثْنَا، وقولِهِ: أَخْبَرْنَا. وذهب آخرون إلى أن قولَهُ: حَدَّثْنَا دالٌّ على أنه سَمِعَهُ من لفظِ مُحدثِهِ، وأن قولَهُ: أَخْبَرْنَا دالٌّ على أنه سَمِعَهُ بقراءتِهِ أو بقراءةٍ غير الشيخ.

وقد رَوَيْنَا عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «حدَّثْنَا وأخْبَرْنَا سَوَاءٌ». هذا، مع أنه لا فرقَ عند العرب بين قولِ القائل: حَدَّثَنِي أو أَخْبَرَنِي فلانٌ، وقد قال بعضُ العلماء: الفرقُ بينهما من التعمُّقِ! وأظنُّه أنه لم يقع له هذا الحديثُ الذي أوردناه، ولو وقع له لكان إنكارُهُ أشدَّ من هذا». انتهى كَلامُ المَيَانِشِي!

وهو كَلامٌ في غايةِ السُّقوطِ والنَّبذِ! فالحديثُ المذكورُ كَذِبٌ محضٌ، مكشوفُ الافتراءِ والبُطلانِ! فإذا كانت هذه معرفةُ (المَيَانِشِي) بالسُّنَّةِ، فנסألُ الله العافية، واللَّهُ يَغْفِرُ للحافظِ ابنِ حجرٍ، إذ ذَكَرَهُ في عِدَادِ أولئك الحُدَّاقِ الأئمةِ الأفاضلِ، ولولا ذِكرُهُ له لما كان له ولا لكتابه ذِكرٌ، وحقيقُ بكتابه أن يقال فيه: «ما يَسَعُ المحدثُ جهلُهُ».

وقد وقع في النسخة المطبوعة من الجزء المذكور أغلاطٌ وسَقَطٌ في الكلام الذي نقلته، فأثبتته هنا على الصحةِ والتمامِ من «تدريب الراوي»، والنسخة المطبوعة فيها تحريفٌ وسقط، فكان من الواجب الاعتمادُ في نشر هذه الرسالة على أكثر من نسخة.

٣ إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان / بن الصلاح عبدالرحمن الشهرزوري نزيل دمشق، فجمع - لَمَّا وُلِّيَ تدریس الحديث بالمدرسة الأشرفية - كتابه المشهور، فهذَّب فُنُونَهُ،

= وقولُ أختينا السيد صبحي السامرائي: «اعتمدنا في طبع الرسالة على النسخة الوحيدة الموجودة في مكتبة الأوقاف في بغداد، ولقد بحثتُ عن نسخة أخرى في مكتبات العالم، فلم أهدت إلى نسخة أخرى»: ليس دقيقاً، فُنسخُ هذه الرسالة كثيرة، وقفتُ على جملةٍ منها في مكتبات الهند وباكستان وغيرهما، وأذكرُ ما يحضُرني الآن منها:

- ١ - في مكتبة خُدا بَخش في بانكيبور بالهند نسخة برقم ٣٦٥.
- ٢ - في مكتبة رضا في رامفور بالهند نسخة برقم ٥١٢، وهي نسخة صحيحة واضحة الخط، دون تاريخ لنسخها، ولعلها من مخطوطات القرن السابع.
- ٣ - في كلكته بالهند في مكتبة الشيخ العلامة المحدث أبو سلمة رحمه الله تعالى، وقد كان حَقَّقها ويريد نشرها، كما أخبرني بذلك في زيارتي له سنة ١٣٨٢.
- ٤ - في المكتبة المركزية لجامعة الملك سعود بالرياض نسخة أيضاً.

فمثلُ هذه الرسالة (ورسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سُنَّته)، لا يُمكنُ أن تكون (نسخةً وحيدةً في العالم)! لئسَ نَسَخُها، وصَغَرَ حَجْمُها، وخَفِيَ مَوْزِنُها، ووفرة الدواعي إلى كتابتها، فالقولُ في مثلها: (نسخة وحيدة) خطأ يُؤسَفُ لصدوره.

وأمله شيئاً بعد شيء، فلهذا لم يتناسب وضعه^(١)، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها، وضم إليه من تصانيف غيره نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، ما بين ناظم له ومختصر، ومُستدرك عليه ومُتصّر، ومُعارض له ومُقتصر.

(١) وذلك لأنه أملاه في أيام مُتباعدهِ جداً، بدأ في إملائه يوم الجمعة السابع عشر من رمضان سنة ٦٣٠، وفرغ من إملائه يوم الجمعة آخر المحرم من سنة ٦٣٤، فكانت مدة إملائه ثلاث سنين وأربعة أشهر وثلاثة عشر يوماً.

قال الحافظ البقاعي رحمه الله تعالى في «حاشيته» على «شرح الألفية للحافظ العراقي»: «قيل: إن ابن الصلاح أملى كتابه إملاءً، فكتبه في حال الإملاء جمعاً جم، فلم يقع مرتباً على ما في نفسه، وصار إذا ظهر له أن غير ما وقع له أحسن ترتيباً، يُراعي ما كتب من النسخ، ويحفظ قلوب أصحابها، فلا يُغيرها، وربما غاب بعضهم، فلو غير ترتيبه تخالفت النسخ، فتركها على أول حالها». انتهى من «كشف الظنون» ٢: ١١٦٢.

ومن أجل هذا أملى الشيخ ابن الصلاح رحمه الله تعالى، بعد ذلك على «مقدمته» تعليقات واستدراكات هامة، حُفظت في إحدى النسخ المخطوطة سنة ٧١٣، المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم ١٥٥ مصطلح الحديث.

وقد أحسن كل الإحسان مركز تحقيق التراث في دار الكتب المصرية، بطبع هذه التعليقات والاستدراكات على حاشية «مقدمة ابن الصلاح» و«مخاسن الاصطلاح»، المطبوعين معاً في مجلد واحد، بمطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٧٤ - ١٩٧٦، بتوثيق وتحقيق د. عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطي).

إلى أن جاء الحافظ الإمام، شيخ الإسلام، ناصر سنة سيد الأنام، المترجم بفيلسوفِ علل الأخبارِ وطبيها، المنعوت - لما أنه المُقَدَّم - بإمام طائفة أهل الحديث وخطيها، السابق في معرفة صحيح وسقيم الخبر، قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن حنبل، العسقلاني الأصل، المصري الشافعي.

فلخص المهم من هذا الاصطلاح، مما جمعه في كتابه الحافظ ابن الصلاح، مع فرائد ضمت إليه، وفوائد زيدت عليه، في أوراق قليلة، هي في نفسها جليلة، سماها «نخبة الفكر، في مصطلح أهل الأثر»، فصارت جديرة - إذ صغرت حجماً، وتراءت نجماً، لكل أثرٍ: بقول من قال:

والنجم تستصغرُ الأبصارُ صورتهُ
والدنبُ للطرفِ لالنجمِ في الصغرِ

إلى أن شرحها، وضمن شرحها من طرف الفوائد، وزوائد العوائد، كرة فكرة، ما لا يحصى كثرة، وإن لم يخل عن فوات تحرير، وركاكة تقرير، كما لم يخل متنه عن ضيق العبارة، وإن لطف منه الإشارة، كما قيل:

يُشيرُ إلى غرِّ المعاني بلفظه
كحبِّ إلى المشتاقِ باللحظِ يرُمُّ (١)

حتى حشى عليه تلميذاه: الإمام زين الدين أبو العدل قاسم

(١) الحبُّ بكسر الحاء: المحبوب، والأنثى: حبة. وكان أسامة بن زيد رضي الله عنه يُدعى: الحبُّ بن الحبِّ، لشدة حبِّ الرسول صلى الله عليه وسلم له ولأبيه.

٤ الحَنَفِي^(١)، وشيخٍ بعضٍ / شيوخنا الإمام كمال الدين محمد بن أبي شريف المَقْدِسِي الشافعي^(٢).

(١) هو الإمام زين الدين أبو العَدْل قاسم بن قُطْلُوبُغَا – ومعناه قَبْلَ العَلَمِيَّة: الفَحْلُ الميمون – الجَمَالِي المصري، الحنفي، ولد سنة ٨٠٢، وتوفي سنة ٨٧٩ رحمه الله تعالى بالقاهرة. ووقع في الأصل المطبوع: أبو المعالي محرراً عن أبو العدل. كان أعجوبة من الأعاجيب في مؤهلاته العلمية، شاع ذكره، وانتشر صيته، وأثنى عليه مشايخه الكبار، وَصَفَهُ شيخُه الحافظُ ابنُ حجرٍ بقوله: الإمام العلامة الفقيه الحافظ المحدث الفاضل الكامل الأوحد. ووصفه شيخه الإمام سعد الدين بن الدَّيرِي بالشيخ العالم الذكي، وترجمه الزين رضوان بقوله: من حُذَّاقِ الحنفيَّة، كَتَبَ الفوائد واستفاد وأفاد، وقال تلميذه الحافظ السخاوي: عُرِفَ بقوة الحافظة والذكاء، وأشير إليه بالعلم.

تلقى العلم عن كبار شيوخ عصره، ورحل في طلبه، واستكثر من الشيوخ والعلوم، ولازم شيخه الكمال بن الهمام نحو أربعين سنة، من سنة ٨٢٥ حتى مات سنة ٨٦١، وكان معظم انتفاعه به، وسمِعَ عليه غالب ما كان يُقرأ عنده من العلوم. وأخذ عنه من العلماء والمستفيدين من لا يُحصَى كثرةً، وترك من التأليف ما زاد على ٨٠ مؤلفاً في علوم شتى، في الحديث والمصطلح، والتفسير والقراءات، والتوحيد والأصول والفقه والفرائض، واللغة والتاريخ والأدب والمنطق وغيرها. قال ابن العماد الحنبلي في ترجمته في «شذرات الذهب» ٣٢٦:٧: «... فهو من حسنات الدهر رحمه الله تعالى». وترجم له تلميذه الحافظ السخاوي في «الضوء اللامع» ٦: ١٨٤ – ١٩٠، ترجمة واسعة، وسمَّى أكثر مؤلفاته وتصانيفه، وحكى فضائله ومآثره.

(٢) هو الإمام الفقيه المحدث الأصولي كمال الدين أبو الهنا محمد بن محمد بن أبي بكر المُرِّي المَقْدِسِي، الشافعي، يعرف بان أبي شريف، ولد في أواخر سنة ٨٢٢ ببيت المقدس، وتوفي بها سنة ٩٠٦ رحمه الله تعالى.

فَوَضَعَ الْأَوَّلُ حَوَاشِيَّ سَمَّاهَا «الْقَوْلَ الْمُبْتَكِرَ، عَلَى شَرْحِ نُخْبَةِ
الْفِكْرِ»^(١)، وَأَوْدَعَهَا مِنَ التَّحْرِيرِ جَانِبًا، وَلَمْ يَكُنْ عَنِ مُنَاقَشَةِ ذَلِكَ
النَّحْرِيرِ جَانِبًا.

وَوَضَعَ الثَّانِي مِنَ الْحَوَاشِي، مَا رَفَعَ بِهِ مِنَ الْغَوَاشِي، مَعَ
مَا فِيهِ مِنَ الْقَادِحِ، وَشَيْءٍ كَانَ عَلَّقَهُ عَنِ الشَّارِحِ.

ثُمَّ لَمَّا رُفِعَتْ إِلَى الصَّرْحِ، بِقِرَاءَةِ هَذِهِ الشَّرْحِ، سَنَةَ إِحْدَى

= حفظ القرآن في بلده والشاطبية، والمنهاج الفرعي، وألفية الحديث والنحو،
ومختصر ابن الحاجب في الأصول، وقدم القاهرة فعرض أغلب محفوظاته على كبار
شيوخها: الحافظ ابن حجر، والمحب بن نصرالله البغدادي، والعز عبد السلام
القدسسي، والسعد بن الديرى، وغيرهم، وأجازوه، وأخذ عنهم وعن غيرهم علوم
عصره.

ورحل إلى القاهرة غير مرة، وأخذ عن الكمال بن الهمام، والعلاء
القلقشندي، والقاياتي، وابن حجر، أخذ عنه شرح النخبة له وغيره من فنون
الحديث، ولازمه في أشياء روايةً ودرايةً، سماعاً وقراءةً، في آخرين. وأجازوه في
الإقراء، وعظمه جداً الكمال بن الهمام، وعبد السلام، وابن حجر، وأثنى عليه بالفقه
الشافعي والحديث، كما أثنى عليه الحافظ البقاعي، ووصفه بالذهن الثاقب،
والحافظ الضابطة، والقريحة الوقادة . . .

وأفاد الطلبة والدارسين، ودرس الفقه والأصول، وحدث وأفتى، ونظم ونثر،
وألّف في الأصول والفقه والحديث والتفسير والتوحيد، وتوفي في بيت المقدس،
وترجم له صاحبه والآخذ عنه الحافظ السخاوي في «الضوء اللامع» ٩: ٦٤ - ٦٦.

(١) وقد وفّقني الله تعالى إلى خدمتها والعناية بها، أرجو تيسير طباعتها.

وأربعين وتسع مئة، على الأستاذِ شمسِ الدين محمدِ الشهرير بابنِ عَرُوسِ الدِّيَرُوطِيِّ المصري الشافعي، نزيلِ حَلَبِ^(١)، كُنْتُ كَتَبْتُ حَالَ قِرَاءَتِي عَلَيْهِ حَوَاشِي سَمَّيْتُهَا «مَنْحَ النَّعْبَةِ، عَلَى شَرْحِ النَّحْبَةِ»^(٢)، مَنْطُويَةً عَلَى فَرَائِدَ مِنْهُ اسْتَفَدْتُهَا، مَحْتَوِيَةً عَلَى زَوَائِدَ لَمَّا وَجَدْتُهَا اسْتَجَدْتُهَا.

ولكن كان فيه مسائلٌ خلافيَّةٌ، رَجَّحَ فِيهَا خِلَافَ مَا عَلَيْهِ أَصْحَابُنَا الْحَنْبِيَّةَ، فَلَمْ يَعْمْ نَفْعُهُ الثُّلُثَيْنِ، كَأَنَّهُ قَوْلُ بِالْقَلَّتَيْنِ^(٣)، فَاتَرْتُ

(١) هو الإمام العلامة المحدث الفقيه شمس الدين محمد بن شعبان بن أبي بكر الضيرُوطي المصري، الشافعي، المشهور بابن عَرُوس، ولد سنة ٨٧٠ في بلدة سندبون تجاه ضيرُوط في مصر، وتوفي سنة ٩٤٩ بالقاهرة رحمه الله تعالى.

أَخَذَ الْعِلْمَ عَنِ الشَّهَابِ بْنِ شُقَيْرِ الْمَغْرِبِيِّ التُّونِسِيِّ، وَعَنِ النُّورِ الْمَحَلِّيِّ، وَأَجَازَ لَهُ تَدْرِيسَ الْعُلُومِ الْمُتَعَارِفَةِ لِتَضَلُّعِهِ مِنْهَا، وَقَرَأَ ثَلَاثِيَّاتِ الْبُخَارِيِّ عَلَى أَمَةِ الْخَالِقِ بِنْتِ الْعَقَبِيِّ، بِحَقِّ إِجَازَتِهَا مِنْ عَائِشَةَ بِنْتِ عَبْدِ الْهَادِي، عَنِ الْحَجَّارِ.

وَكَانَ ذَكِيًّا مُتَوَاضِعًا طَارِحًا لِلتَّكْلُفِ، يَصِلُ إِلَى الْمَدَارِكِ الدَّقِيقَةِ بِفَهْمٍ ثَاقِبٍ، وَكَانَ يَحْفَظُ كُتُبًا كَثِيرَةً يَسْرُدُهَا عَنِ ظَهْرِ قَلْبٍ، حَتَّى كَانَهَا لَمْ تَغِيبَ عَنْهُ، وَجَمَعَ اللَّهُ لَهُ بَيْنَ الْحِفْظِ وَالْفَهْمِ، وَكَانَ مُدْرَسًا بِمَقَامِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ بِمِصْرَ، وَرَحَلَ إِلَى الرُّومِ — أَيِ إِسْطَنْبُولِ —، وَدَخَلَ فِي رِحْلَتِهِ إِلَيْهَا دِمَشْقَ وَحَلَبَ، وَأَخَذَ عَنْهُمَا جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِهَا، مِنْهُمْ ابْنُ الْحَنْبَلِيِّ أَيِ الْمُؤَلَّفِ، وَأَجَازَهُ بِسَائِرِ مَرْوِيَّاتِهِ، وَشَهِدَ لَهُ أَعْيَانُ عُلَمَاءِ دِمَشْقَ بِالْفَضْلِ الْبَاهِرِ. مِنْ «شَذَرَاتِ الذَّهَبِ» لِابْنِ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيِّ ٢٧٨: ٨.

(٢) النَّعْبَةُ بِالضَّمِّ الْجُرْعَةُ، وَقَدْ تُفْتَحُ، وَجَمْعُهَا نَعْبٌ كَرُطِبٍ.

(٣) أَيِ كَأَنَّهُ خَاصٌّ بِذِكْرِ أَقْوَالِ السَّادَةِ الشَّافِعِيَّةِ فِي مَسَائِلِ الْمِصْطَلَحِ.

الآن تبيان ما نحن عليه، إثر بيان ما جنح من جنح إليه، بقدر ما أمكن، وبحسب ما قدر القادر ومكَّن.

فأخرجت من بين الشرح وحواشيه متناً متيناً، وقطعت من الإخلال بما نحن عليه، والإملال بما لا حاجة إليه، وتيناً، وفصلته فصولاً مُقرَّرة، وضمته أصولاً مُحرَّرة، هي من معاصيها، دُرر لغواصيها، ومن مطالعها، دَراري لمطالعها، من غير تغيير لبعض النصوص، لِمَا أنها جواهر وفصوص، وسميته «قفو الأثر»، في صفو علوم الأثر»، راجياً منه تعالى، نفع مُسماهُ حالاً ومالاً، ومن المُلمين بطلله، عُذري في خَلله وزَلله، واللَّهُ تعالى هو الموفِّق.

٥ / فصل: في الحديث المتواتر، هو: مارواه عن استنادٍ إلى الحِسِّ دون العَقْلِ الصَّرْفِ عَدَدُ أَحَالَتِ الْعَادَةُ تَوَاطَوْهُمْ عَلَى الْكُذْبِ فَقَطْ، أو: رَوَوْهُ عَنْ مِثْلِهِمْ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ إِلَى الْإِنْتِهَاءِ، وَمُسْتَنَدٌ رَوَايَةِ مُتْنَاهُمْ الْحِسُّ أَيْضاً. فَالنَّوْعُ الْأَوَّلُ مَا لَا طِبَاقَ لَهُ. وَالثَّانِي مَا لَه طَبَقَتَانِ فَأَكْثَرُ.

ثم هو بقسميه مفيدٌ للعلم الضروري لا النظري، وغير محصور في عددٍ مُعيَّن لا محصور فيه، وموجودٌ وجودَ كَثْرَةٍ لا معدومٌ، ولا موجودٌ وجودَ قِلَّةٍ خلافاً لزاعمي ذلك.

ومتى استوفيت شروطه وتخلفت إفادة العلم عنه، فلما نَعِ، لا بمجردِه، ومن شأنه أن لا يُشترطَ عدالته رجاله، بخلاف غيره.

فصل: في المشهور، هو: مارواه عددٌ فوق الاثنين إلى

جماعة من الصحابة، ولم يُفدِّ بمجرده العلم، فهو مُبَيِّنٌ للمُتَوَاتِرِ،
خلافًا لابن الصلاح إذ جعله أعمَّ منه.

وهو المستفيضُ على رأي جماعةٍ من أئمة الفقهاء. وقيل:
المُستفيضُ يكونُ عدَدُ طرفيه ووسَطُه سَوَاءً، والمشهورُ أعمُّ من
ذلك، ويُطلَقُ المشهورُ أيضاً على ما اشتهر على الألسنة مطلقاً.

فصل: في العزيز، هو: ما لم يَرَوْه أقلُّ من اثنين عن أقلِّ
منهما، بأن رَوَاهُ اثنانِ عن كلِّ من اثنين، وهكذا إلى صحابيين،
أو: رواه عن كلِّ من الصحابيين اثنانِ، وعن كلِّ منهما اثنانِ، ثم
عن كلِّ من هذين الاثنين اثنانِ، وهكذا، وإن وردَ في بعضِ
المواضع من سَنَدِ كلِّ واحدٍ منهما روايةٌ أكثرُ من اثنين، عن أحدِ
اثنين، وجماعةٍ آخَرين عن الآخر.

وليس شَرْطُه شَرْطاً للصحيح، خلافًا لمن زَعَمه.

فصل: في الغريب، هو: ما يَنْفَرِدُ بروايتهِ واحدٌ في أيِّ موضعٍ
/ كان الانفرادُ من السَّنَدِ بعدَ الصحابي. وهذا هو الغريبُ من جهةِ
المتن والسَّنَدِ معاً.

فإن كانت الغرابةُ في التابعيِّ سواءً كانت فيه فقط، أو فيه
وفيمن يليه فقط، أو في جميعِ مَنْ بَعَدَ الصحابيِّ أو أكثره: سُمِّيَ
الحديثُ بالفَرْدِ المُطلَقِ.

وإن كانت فيمن بعدهُ إمَّا في أثناءِ السَّنَدِ أو في آخِرِهِ سُمِّيَ
بالفَرْدِ النَّسْبِيِّ.

وإن كان الحديث قَبْلَ عُرْوِضِهَا له عزيزاً أو مشهوراً، يَقْلُ إطلاقُ الفَرْدِ عليه، كما يَقْلُ إطلاقُ الغريبِ على الفَرْدِ المُطْلَقِ، وإن رَادَفَ الفَرْدَ والغريبَ اصطلاحاً^(١).

ولهم ما هو غريبٌ من جهةِ السَّنَدِ دونِ المتن، وهو ما يكونُ مشهوراً بروايةِ جماعةٍ من الصحابة، فينفردُ ثِقَةً بروايته، عن صحابيٍّ آخَرَ، لا يُعْرَفُ هو من روايته إلا من طريقِ ذلك الثقة. وأما عَكْسُهُ فلا وجودَ له.

هذا في التفرُّدِ بالنسبةِ إلى شخصٍ مُعَيَّنٍ، وقد يكونُ بالنسبةِ إلى أهلِ بلدٍ مُعَيَّنٍ، كأن يقال: هو من أفرادِ الكوفيين، فإن أراد القائلُ أنه رواه واحدٌ منهم، فهو من الفَرْدِ بالنسبةِ إلى شخصٍ مُعَيَّنٍ.

فصل: وكلُّها سوى المُتَوَاتِرِ آحادٌ، وفيها^(٢):

المقبولُ، وهو ما رَجَحَ صِدْقُ المُخْبِرِ به.

والمردودُ، وهو ما يَرْجُحُ كَذِبُ المُخْبِرِ به.

وما يُتَوَقَّفُ في قبوله ورَدُّه، لتوقُّفِ الاستدلالِ بها على البحثِ عن أحوالِ رُوَاتِهَا، بخلافِ المُتَوَاتِرِ فكُلُّهُ مقبولٌ لعدم توقُّفِ الاستدلالِ به على البحثِ عن أحوالِ رُوَاتِهِ.

فصل: قال قاضي القضاة^(٣): وقد يَقَعُ في أخبارِ الآحادِ

(١) وقع في الأصل المطبوع: (وإن يرادف).

(٢) أي في الآحاد.

(٣) يعني به الحافظُ ابنُ حَجَرٍ، هنا وفيما سيأتي في هذا الكتاب. وانظر =

ما يُفِيدُ العِلْمَ النظريَّ على المُختار، وَعَنَى به ما احتَفَّ بالقرائن، وجعلهُ أنواعاً.

منها: ما أخرجَه الشيخانِ في صحيحيهما، من أخبارِ الأحادِ، مما لم يَتَقَدَّهُ أَحَدٌ من الحُفَّاظِ، ولا / وَقَعَ التجاذُبُ بين مَدْلُوبِيهِ، (١) حتى حَصَلَ الإجماعُ على تسليمِ صِحَّتِهِ.

ومنها: المشهورُ، إذا كانتَ له طُرُقٌ مُتَبَايِنَةٌ سالمةٌ من ضعفِ الرواةِ والعِلَلِ.

ومنها: المُسَلَّسُ بالأئمةِ الحُفَّاظِ المُتَّقِنِينَ، حيث لا يكونُ غريباً، كالحديثِ الذي رواه أحمدُ بنُ حنبلٍ مثلاً، ويُشارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ عن الشافعي، وفيهِ غَيْرُهُ عن مالكِ بنِ أنسٍ.

والمختارُ عندنا مَعَشَرَ الحنفيَّةِ خِلافَ هذا المختارِ، حتى إنَّ خَبَرَ كُلِّ واحدٍ فهو مُفِيدٌ للظنِّ، وإن تَفَاوَتَتْ طَبَقَاتُ الظنونِ قُوَّةً وَضَعْفًا.

فصل: في الصحيح والحسن لذاته ولغيره.

اعلم أنَّ الصحيحَ لذاته هو: خبرُ الواحدِ المُتَّصِلِ السَّنَدِ، بنقلِ عَدَلٍ تامِّ الضبطِ، غيرِ مُعَلَّلٍ بِقَادِحٍ، ولا شاذِّ.

= ما كتبه في (التقدمة) ص ١٦، تعليقا على اختيار المصنف هذا التعبير، بدلاً من أن يقول: قال الحافظ ابن حجر.

(١) يعني بقوله: (التجاذب)، التخالف والتعارض، بأن يكون ما يقتضيه الحديث عند أحد الشيخين نقيض ما يقتضيه الحديث الذي عند الآخر.

ونعني بتأم الضبط: من يكون لا بحيث يقال: إنه قد يضبط
وقد لا يضبط.

وبالضبط: ضبط صدر، وهو أن يثبت الراوي ما سمعه، بحيث
يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب وهو صيانتُه لديه منذ
سمع وصححه إلى أن يؤدي منه.

فإن خفَّ الضبط والصفات الأخرى فيه فهو: الحسن لذاته.

فإن تعددت طرق الحسن لذاته، بمجيئه من طريق آخر أقوى
أو مساويه، أو طرق أخرى ولو منقطعة، فهو الصحيح لغيره.
وأما الحسن لغيره فهو: الواحد الذي يرويه من يكون سيء
الحفظ ولو مختلطاً لم يتميز ما حدث به قبل الاختلاط، أو يكون
مستوراً، أو مُرسلاً لحديثه، أو مُدلساً في روايته، من غير معرفة
المحذوف فيهما، فيتابع أيّاً كان منهم من هو مثله أو فوقه في الدرجة
من السند، وستعرف المتابعة^(١).

وقيل: الحسن لغيره ما رواه المستور الذي توقف فيه، ثم
قامت قرينة رجحت جانب قبوله، لمجيء مرويه من طريق أخرى.

/ فصل: في تفاوت رتب مطلق الصحيح والحسن.

أما الحسن فالذي صحح إسناده عدّة من الحفاظ، ونعتوه بأنه
من أدنى مراتب الإسناد الصحيح.

وإن حسنه الأكثرون منهم فهو مُقدَّم على ما لم يُصحَّح إسناده أحد.
وما لم يُصحَّح إسناده أحد، ولم يُضعَّف إسناده بعضهم، فهو مُقدَّم على خلافه.

وأما الصحيحُ فالذي أطلقَ بعضُ الأئمة على إسناده أنه أصحُّ الأسانيد، وإن كان المعتمدُ عدمَ إطلاقِ ذلك لترجمةٍ معيَّنةٍ منها، فهو مُقدَّم على خلافه.

وإِخْلَافُهُ إن كانت فيه صِفاتُ الصحيحِ كُلِّها بلا خلاف، فهو مُقدَّم على ما هي فيه مع الخلاف في وجودِ بعضها، أو مع الخلافِ في كونه شرطاً للصحة بَعْدَ الاتفاقِ على عَدَمِهِ، نحوُ الاتصالِ بالنسبة إلى من يُصحَّحُ مُرسَلِ أهلِ القرونِ الثلاثةِ وهم أصحابنا الحنفية، ونحوُ الضُّبُطِ بالنسبةِ إلى من يُصحَّحُ ما نقله عدلٌ وإن لم يكن ضابطاً.

١ - وأيضاً ما اتفق الشيخان على تخريجه في صحيحهما، فهو مُقدَّم على ما انفرد به أحدهما في صحيحه.

٢ - وما انفرد به البخاريُّ في صحيحه.

٣ - فهو مُقدَّم على ما انفرد به مسلم في صحيحه لوجهين.

أحدهما: أنه كان أجلاً من مُسلمٍ في العلوم، وأعرَفَ بصناعة الحديث منه، وأنَّ مُسلماً تلميذه وخريجه، ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره.

وثانيهما: أن الصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم وأسد، وشرطه فيها أقوى وأشد.

أما رجحانه من حيث الاتصال، فلاشتراطه ثبوت لقاء الراوي لمن روى عنه ولو مرة، بخلاف مسلم، فإنه اكتفى بإمكان اللقاء.

وأما من حيث العدالة والضبط، فلأن من تكلم فيهم من رجال صحيحه أقل، بخلاف مسلم، فإن من تكلم فيهم من رجال صحيحه أكثر، / ولأنه لم يكثر من إخراج حديث من تكلم فيهم، بخلاف مسلم، ولأن أكثر ما انفرد به منهم هم من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثهم، بخلاف مسلم، ولما علم من أنه إنما كان يخرج حديث من كان متقناً ملازماً لمن أخذ عنه ملازمة طويلة، دون حديث من يتلو هذه الطبقة فيهما في المتابعات، إلا حيث تقوم القرينة لضبطه له، بخلاف مسلم.

وأما من حيث عدم الشذوذ والتعليل، فلأن ما انتقد عليه من الأحاديث أقل، بخلاف مسلم.

وَدَعَى الزَيْنُ قَاسِمٌ أَنَّ النِّقْدَ الْمَذْكُورَ غَيْرُ مُسَلِّمٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّهُ مِنَ الْحَيْثِيَّتَيْنِ.

ومنهج من قَدَّمَ صحيحَ مسلم في الصحة على صحيح البخاري، واستدلَّ له بقولِ الحافظِ أبي عليِّ النيسابوري^(١):

(١) هو الإمام محدث الإسلام، الحافظ أبو علي الحسين بن علي بن يزيد =

ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم، وقول مسلمة بن قاسم^(١)، حيث ذكر صحيح مسلم: لم يضع أحد مثله.

وردّ الأول بأنه إنما نفى وجود كتاب أصح من كتاب مسلم،

= النيسابوري، أحد جهابذة الحديث، ولد سنة ٢٧٧، وتوفي سنة ٣٤٩ رحمه الله تعالى. قال الحاكم تلميذه: هو واحد عصره في الحفظ والإتقان والورع والمذاكرة والتصنيف. طاف البلدان في طلب الحديث، فدخل خراسان والحجاز والشام والعراق ومصر والجزيرة والجبّال.

كان باقعة في الحفظ لا تطاق مذاكرته، ولا يفي بمذاكرته أحد من حفاظنا، خرج إلى بغداد فأقام بها فترة، وما بها أحد أحفظ منه إلا أن يكون أبا بكر الجعّابي، فإني سمعت أبا علي يقول: ما رأيت ببغداد أحفظ منه. قال الحاكم: فحكيت هذا للجعّابي فقال: يقول أبو علي هذا؟ وهو أستاذي على الحقيقة. من «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٩٠٢:٣.

(١) هو المحدث المؤرخ الرّحال أبو القاسم مسلمة بن قاسم بن إبراهيم، الأندلسي القرطبي، ولد في حدود سنة ٢٩٠، وتوفي سنة ٣٥٣ رحمه الله تعالى، رحل إلى المشرق وطاف البلدان قبل سنة ٣٢٠، فسمع بالقيروان وطرابلس والإسكندرية وأقريطش ومصر والقنزم وجدة ومكة واليمن والبصرة وواسط والأبلة وبغداد والمدائن وبلاد الشام.

وجمع علماً كثيراً، فكفّ بصره، وسئل عنه القاضي محمد بن أحمد بن مفرج، فقال: لم يكن كذاباً بل كان ضعيف العقل. وله تصانيف في الفنّ، جمع تاريخاً في الرجال، وشرط فيه أن لا يذكر إلا من أغفله البخاري في تاريخه. وهو كثير الفوائد، في مجلد واحد. وله: الحلية، وما روى الكبار عن الصغار. انتهى من «لسان الميزان» لابن حجر ٣٥:٦.

ولم يَنْفِ الْمُسَاوَاةَ، وَلَوْ سُلِّمَ فَمُعَارِضٌ بِقَوْلِ شَيْخِهِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ: مَا فِي هَذِهِ الْكُتُبِ أَجْوَدُ مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، إِذْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ الْأَجْوَدِيَّةَ فِي الصَّحَّةِ لَا فِي غَيْرِهَا، وَلَوْ سُلِّمَ فَالْقَوْلُ بِتَقْدِيمِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي الصَّحَّةِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَالْقَوْلُ مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(١)

(١) قوله: والقول ما قالت حذام. هذا جزء من شطر بيت من الشعر، وكل من شطره جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ، وَتَمَامُ الْبَيْتِ:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

و (حَذَامٍ): اسْمُ امْرَأَةٍ، مَعْدُولٌ عَنِ (حَاذِمَةَ)، بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، وَالْحَذْمُ: الْقَطْعُ السَّرِيعُ لِلشَّيْءِ، يُقَالُ: حَذَمَهُ يَحْذِمُهُ إِذَا قَطَعَهُ قَطْعًا سَرِيعًا.

وَحَذَامٌ: بِفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِ الْمِيمِ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي كُلِّ حَالٍ، أَيْ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ وَالْحَفْضِ وَالنَّصْبِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ جَاءَ عَلَى (فَعَالٍ)، مَعْدُولٌ عَنِ (فَاعِلَةٍ)، وَلَا يَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَلَا يُجْمَعُ، مِثْلَ (رَقَاشٍ)، وَ (ظَفَّارٍ)، وَ (عَلَّابٍ)، وَ (فَجَّارٍ)، وَ (فَسَاقٍ)، وَ (قَطَامٍ)، كَمَا فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» ٦: ٣٠٦ فِي (رَقَشٍ).

وَلِتَمَامِ فَهْمِ الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ أَحْكِي قِصَّتَهُ وَاسْمَ قَائِلِهِ، فِقَائِلُهُ: (لُجَيْمِ بْنِ صَعْبٍ)، أَوْ (وَيْسَمِ بْنِ طَارِقٍ)، أَوْ (دَيْسَمِ بْنِ ظَالِمِ الْأَعْصَرِيِّ)، وَكَانَتْ حَذَامٌ بِنْتُ الرِّيَّانِ زَوْجَتَهُ، وَقَالَ هَذَا الْبَيْتَ فِيهَا.

قَالَ الْإِمَامُ الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ فِي «الْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْأَلْفِيَّةِ»، الْمَشْهُورِ بِاسْمِ: شَرْحِ الشَّوَاهِدِ الْكُبْرَى ٤: ٣٧٠ «سُمِّيَتْ حَذَامٌ، لِأَنَّ صَرَّتَهَا الْبَرَشَاءَ حَذَمَتْ يَدَهَا بِشَفْرَةٍ، وَصَبَّتْ عَلَيْهَا حَذَامَ جَمْرًا، فَبَرَشَتْ، فَسُمِّيَتْ الْبَرَشَاءَ.

ورَدُّ الثاني بأنه إن أراد أن أحداً لم يَضَع مثله في جَوْدَةِ التركيبِ وحُسْنِ التهذيبِ فمُسَلَّم، لكنه لا يَلْزَمُ منه تقديمه في الصحة على صحيح البخاري، وإن أراد أن أحداً لم يَضَع مثله في الصحة فممنوع.

٤ - وأما ما كان على شرطهما^(١) مما لم يُخرجاه في صحيحهما.

= وكان عاطسُ بن الجَلَّاحِ الجَمِيرِي - مَلِكُ جَمِيرٍ - قد سار إلى الرِّيَّانِ - أحدِ زعماء العرب - في جُمُوعٍ من خَنَعَمٍ وجُعْفَى وهَمْدَانَ، فلَقِيَهُم الرِّيَّانُ في عشرين حَيًّا من أحياء ربيعة ومُضَرَ، فاقتتلوا، وصَبَرُوا، لا يُؤَلِّي أحدٌ منهم دُبْرَهُ. ثم إنَّ القَيْلَ - المَلِكُ - الجَمِيرِي رَجَعَ إلى معسكره، وهَرَبَ الرِّيَّانُ تحتَ ليلته، فسار ليلتهُ ومن الغدِ، ونَزَلَ الثانية.

فلما أصبح عاطسُ الجَمِيرِي ورأى خَلَاءَ معسكرِ الرِّيَّانِ، أتبعَهُم جُمْلَةً من سُمَاةِ رجاله - أي فُرسَانِه - وأهلِ الغَنَاءِ منهم، فجدُّوا في اتِّباعِهِم - ليلاً -، فانتَبَهَ القَطَا في إسرائِهِم من وَقَعِ دَوَابِّهِم، فمَرَّتِ القَطَا على الرِّيَّانِ وأصحابِهِ عُرْفًا عُرْفًا - أي سِرْبًا بعد سِرْبٍ -، فخرَجَتْ حَذَامُ بنتُ الرِّيَّانِ إلى قومها فقالت:

ألا يا قومنا ارتحلوا فسيروا فلو ترك القَطَا لَيْلاً لَنَامَا
فقال دَيْسَمُ بنُ ظالمِ الأعْصِرِي:

إذا قالت حَذَامُ فصَدَّقُوها فإنَّ القولَ ما قالت حَذَامُ

فارتحلوا حتى لَحِقُوا بالجَبَلِ، وَيَسَسَ منهم أصحابُ عطسِ فرجعوا». انتهى.
ومعذرةً من هذه الإطالة، فقد أردتُ شرحَ البيتِ الذي أصبحَ مثلاً من الأمثال.

(١) المعنيُّ بشرطهما، أو شرط أحدهما: أن يكون رواتهُ رُوَاةً كتابيها، =

- ٥ - فمقدّم على ما كان على شرط البخاري^(١).
- ٦ - وهو مُقدّم على ما كان على شرط مسلم^(٢).
- ٧ - وهو مُقدّم على ما ليس على شرطهما اجتماعاً، ولا انفراداً.
- ١٠ ونعني / بشرطهما اجتماعاً أن يكون رُواة الحديث رُواة كتابيهما، مع باقي شروط الصحيح، على الصحيح.
- لكن ما كان على شرطهما، وليس له عِلَّةٌ، فهو فَوْقَ ما انفرد به البخاري وكذا مُسلم في صحيحه على المختار.
- وذهب قاضي القضاة^(٣) إلى أن ما كان على شرطهما فهو دُونَهُ أو مِثْلُهُ.
- قال: وإنما قلتُ: أو مِثْلُهُ لأن لِمَا عند مسلم جِهَةٌ ترجيح أيضاً، من حيث إنه في الكتاب المذكور فتعادلاً.

= أو رُواة كتاب أحدهما، مع باقي شروط الصحيح، كما سيقوله المؤلف هنا قريباً.

ولا يصح أن يُفهم من هذا: أن كل راوٍ أخرج له الشيخان أو أحدهما، يحوز حديثه هذه المرتبة من القوة دائماً، فكثيراً ما ينتقيان من حديث الشيخ انتقاءً، وخاصةً حديث من تُكَلِّم فيه، ويدعان ما لا يرضيان به من حديثه، فليس الأمر على إطلاقه دائماً، كما نبّه إليه الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ١: ٣٤١-٣٤٢، ونقلته فيما علقته على «الأجوبة الفاضلة» ص ٨٠، فانظره لزماً.

(١) أي على ما كان رُواته ورجاله رجال البخاري فقط.

(٢) أي على ما كان رُواته ورجاله رجال مسلم فقط.

(٣) يعني به الحافظ ابن حجر، كما تقدم بيانه وشرحه في (التقدمة) ص ١٦.

وَرَدَّ الزَّيْنُ قَاسِمٌ بِأَنَّ قُوَّةَ الْحَدِيثِ إِنَّمَا هِيَ بِالنَّظَرِ إِلَى رَجَالِهِ،
لَا بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهِ فِي كِتَابٍ كَذَا^(١).

(١) فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ نَخْبَةِ الْفِكْرِ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ، الْمَسْمُومَةِ «الْقَوْلُ الْمُبْتَكِرُ عَلَى شَرْحِ نَخْبَةِ الْفِكْرِ». وَرَدَّهُ قَبْلَهُ شَيْخُهُ الْإِمَامُ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَّامِ، فِي كِتَابِهِ «فَتْحُ الْقَدِيرِ» عَلَى «الْهِدَايَةِ» لِلْمَرْغِينَانِيِّ الْحَنْفِيِّ، فِي (بَابِ النُّوَافِلِ) ١: ٣١٧، وَفِي كِتَابِهِ «التَّحْرِيرِ» فِي أَصُولِ الْفِقْهِ ٣: ٣٠، فِي (فَصْلِ فِي التَّعَارُضِ).

وَرَدَّهُ أَيْضاً الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ أَمِيرْحَاجِ الْحَلْبِيِّ، تَلْمِيزُ الْكَمَالِ بْنِ الْهَمَّامِ فِي شَرْحِ «التَّحْرِيرِ» الْمَسْمُومِ «التَّقْرِيرِ وَالتَّحْبِيرِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّحْرِيرِ» ٣: ٣٠. وَهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ - الْعَلَامَةُ الزَّيْنُ قَاسِمٌ، وَالْكَمَالُ بْنُ الْهَمَّامِ، وَابْنُ أَمِيرْحَاجٍ - ثَلَاثَتُهُمْ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْأَجَلَّةِ الْمُحَقِّقِينَ، وَمَنْ تَلَامَذَةُ الْإِمَامِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ، قَرَأُوا عَلَيْهِ الْحَدِيثَ وَالْمِصْطَلَحَ.

وَنَقَدَ هَذَا التَّرْتِيبَ أَيْضاً الْعَلَامَةُ الْأَمِيرُ الصَّنْعَانِيُّ، فِي «تَوْضِيحِ الْأَفْكَارِ»، كَمَا يَتَبَيَّنُ لَكَ ذَلِكَ إِذَا جُمِعَتْ بَيْنَ كَلَامِهِ فِي ١: ٤٠ - ٤٤ وَ ١: ٨٦ - ٨٩.

وَرَدَّ هَذَا التَّرْتِيبَ أَيْضاً شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ الْكُوْثَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «شُرُوطِ الْأُئِمَّةِ الْخَمْسَةِ» لِلْحَازِمِيِّ ص ٢٥ وَ ٥٨. وَنَبَّهَ إِلَى رَدِّ هَذَا التَّرْتِيبِ أَيْضاً شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الْمُتَقِنُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ فِي الْمَقْدَمَةِ الَّتِي كَتَبَهَا لِصَحِيفَةِ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، الَّتِي سَاقَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» ٢: ٣١٢، فِي (مُسْنَدِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِسَنَدِهِ: «حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ»، قَالَ الشَّيْخُ شَاكِرُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجُزْءِ ١٦: ١٣ مَا يَلِي: «فَهِيَ هِيَ ذِي الصَّحِيفَةِ الصَّحِيْحَةُ (صَحِيفَةُ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ)، اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ

عَلَى إِخْرَاجِ أَحَادِيثِ مِنْهَا، وَانْفَرَدَ الْبُخَارِيُّ مِنْهَا بِأَحَادِيثٍ، وَانْفَرَدَ مُسْلِمٌ مِنْهَا بِأَحَادِيثٍ أُخْرَى، وَتَرَكَهَا مَعاً إِخْرَاجَ مَا بَقِيَ مِنْهَا مِمَّا لَمْ يُخْرِجَاهَا، كَمَا سَيُظْهِرُ لَكَ مِنْ تَخْرِيجِ أَحَادِيثِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَإِسْنَادُهَا وَاحِدٌ، وَدَرَجَةُ أَحَادِيثِهَا فِي الصَّحَّةِ دَرَجَةٌ وَاحِدَةٌ. =

فهذه سبعة أقسام مُتفاوتة في الصحة عند قاضي القضاة. وأعلى الثلاثة الأول أولها، كما أن أعلى الأربعة الأخيرة أولها. ولورجح قسم من هذه السبعة على ما فوقه بمرجح، قدّم على ما فوقه.

كما لو كان الحديث مما انفرد به مسلم، وهو مشهورٌ مفيدٌ للظن، فحفته^(١) قرينة بها أفاد العلم، فقدّم على فردٍ مُطلقٍ انفرد به البخاري، لبقائه على إفادة الظن، دون ذلك.

أو كان مما لم يُخرجاه، ولكن كان من ترجمةٍ وصفت بكونها أصحَّ الأسانيد، فقدّم على ما انفرد به أحدهما مثلاً، ولم يكن منهما، لا سيما إذا كان في إسناده من فيه مقال.

= بل هي تدلُّ أيضاً على أن ما اتَّفقا على إخرجه من الأحاديث، لا يكون دائماً أعلى درجةً في الصحة مما انفرد به أحدهما، ولا مما لم يُخرجاه، وإنما العبرة في ذلك كله: باستيفاء شروط الصحة، أو استيفاء شروط أعلى درجاتها في أي حديث كان، أخرجاه أم لم يخرجاه». انتهى كلام شيخنا أحمد شاکر بزيادة (وإسنادها... درجة واحدة) من شرحه على «الفية السيوطي» ص ١٧٢.

وصحيفة همام سندها عند البخاري ومسلم كما هو عند الإمام أحمد، فسندهما فيها بعد شيخيهما فيها: (حدّثنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر، عن همام، عن أبي هريرة). فالعبرة إذاً باستيفاء شروط الصحة، أو استيفاء شروط أعلى درجاتها...

(١) وقع في الأصل المطبوع: (فحصه قرينة...). وهو تحريف عن (فحفته).

فصل: إن وَصَفَ وَاصْفُ حديثاً واحداً بالصحيح والحسن معاً، من غير عطف، كقول الترمذي وغيره: حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ، فلا إشكال في الجمع بينهما على هذا الوجه.

لأنه إذا كان فَرْدًا، فلتَرَدُّدِ المَجْتَهِدِ فِي نَاقِلِهِ، هل اجْتَمَعَتْ فِيهِ شُرُوطُ الصَّحَّةِ أَوِ الحُسْنِ، لوقوع الخلاف بين أهل الحديث فيه، أَنَاقِلُ صَحِيحٍ هُوَ أَمُّ نَاقِلٍ حَسَنٍ؟ وَعَلَى هَذَا فَمَا قِيلَ فِيهِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، فَعَلَى حَذْفِ أَوْ، فَهُوَ دُونَ مَا قِيلَ فِيهِ: صَحِيحٌ.

وإن كان غير فردٍ، فباعتبار إسنادين يقتضي أحدهما صحته، ١١
وَالْآخَرُ حُسْنَهُ. وَعَلَى هَذَا فَمَا قِيلَ فِيهِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، فَعَلَى حَذْفِ
الواو، فهو فوق ما قيل فيه: صحيحٌ إذا كان فرداً، هكذا قيل.
وَأُورِدَ عَلَى الْأَوَّلِ: وَقُوعُ الجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي فَرْدٍ قَدْ جَمَعَ
شُرُوطَ الصَّحَّةِ بِالِاتِّفَاقِ، وَعَلَى الثَّانِي: وَقُوعُهُ فِيمَا كِلَا إِسْنَادَيْهِ عَلَى
شُرْطِ الصَّحِيحِ.

وكذا لا إشكال في قول الترمذي في بعض الأحاديث: حَسَنٌ
غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْجَوِّهِ، مَعَ اشْتِرَاطِهِ فِي تَعْرِيفِ الحَسَنِ
أَنْ يُرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، لِأَنَّ الحَسْنَ الَّذِي اشْتَرَطَ فِي تَعْرِيفِهِ ذَلِكَ
إِنَّمَا هُوَ - مَا - يَقُولُ فِيهِ: حَسَنٌ، وَأَمَّا مَا يَقُولُ فِيهِ: حَسَنٌ، مَعَ ذِكْرِ
صِفَةٍ أُخْرَى، فَهُوَ لَمْ يُعَرِّفْهُ أَصْلًا، كَمَا لَمْ يُعَرِّفْ مَا يَقُولُ فِيهِ صَحِيحٌ
أَوْ غَرِيبٌ.

فصل: في زيادة راوي الصحيح والحسن.

هي مقبولة ما لم تقع مخالفة لرواية من هو أوثق منه.

وإطلاق كثيرٍ من الشافعية القولَ بقبولِ زيادةِ الثقة، محمولٌ على تقييدهم الخبرَ المقبولَ بأن لا يكونَ شاذاً.

وليسَ نصُّ إمامهم - حيث قال: وَيَكُونُ إِذَا شَرِكَ أَحَدًا مِنَ الْحَفَاطِ لَمْ يُخَالِفْهُ، فَإِنْ خَالَفَهُ فُوجِدَ حَدِيثُهُ أَنْقَصَ، كان في ذلك دليلٌ على صحَّةِ مَخْرَجِ حديثه، ومتى خالفَ ما وَصَفْتُ أَضَرَ ذلك بحديثه - مُنافياً لإطلاقهم كما ظنَّ.

زَعَمًا أَنَّهُ اقْتَضَى أَنَّهُ إِذَا خَالَفَ الْعَدْلُ أَحَدًا مِنَ الْحَفَاطِ، فُوجِدَ حَدِيثُهُ أَزِيدَ أَضَرَ ذلك بحديثه، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ زِيَادَةَ الْعَدْلِ عِنْدَهُ لَا يَلْزَمُ قَبُولُهَا مطلقاً، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ قَبُولُهَا مِنَ الْعَدْلِ الْحَافِظِ، لِأَنَّ الْعَدْلَ غَيْرُ الثَّقَةِ الَّذِي هُوَ الْعَدْلُ الضَّابِطُ مَعًا، وَكَلَامُهُ إِنَّمَا هُوَ فِي عَدْلٍ لَمْ يُعْرَفَ ضَبْطُهُ. وَعَلَى قِيَاسِ مَا سَبَقَ: لَا تُقْبَلُ زِيَادَةُ الضَّعِيفِ إِذَا خَالَفَتْ رِوَايَةَ الثَّقَةِ.

هذا، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ إِلَى رَدِّ الزِّيَادَةِ مطلقاً،
١٢ وَنُقِلَ عَنْ مُعْظَمِ أَصْحَابِ / أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والمختارُ عند ابنِ الساعاتي^(١) وغيره من الحنفية: أَنَّهُ إِذَا انْفَرَدَ

(١) هو الإمام العلامة الكبير، والفاضلُ المحقق المدقق النحرير، مُظَفَّرُ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ تَغْلِبِ، الشَّامِيُّ الْبَغْلَبَكِيُّ الْمَوْلَدُ، الْبَغْدَادِيُّ الْمَنْشَأُ وَالْوَفَاءُ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ السَّاعَاتِيِّ، الْحَنْفِيُّ الْفَقِيهَ الْأَصُولِيِّ الْمَاهِرِ، الْمَتَكَلِّمِ، النَّحْوِيِّ الْأَدِيبِ، وَلِدَ سَنَةَ . . . ، وَتَوَفِّيَ سَنَةَ ٦٩٤ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

= انتقل به والدُه الإمام نورالدين علي بن تَغَلِب إلى بغداد، فنشأ بها، وكان والدُه مشتهراً بعلم الهيئة والنجوم وعَمَلِ الساعات، وهو الذي عَمِلَ الساعات المشهورة على باب المدرسة المستنصرية في بغداد - وهي من أجملِ مدارس الإسلام حتى الآن، وذهبت الساعات منها! - .

فاشتغل ابنُه بالعلم وأخذَه عن علمائها، وبلغَ رتبةَ الكمال، وصار إمامَ العصر في العلوم الشرعية، وكان ممن يُضَرَّبُ به المثلُ في الذكاءِ والفصاحةِ وحُسنِ الخط، ودرَّس في المدرسة المستنصرية، وكان بارعاً في عدَّةِ فنون.

وكان ثقةً حافظاً، مُتَقِناً لمذهبه في الفروع والأصول، أقرَّ له شيوخُ زمانه، بأنه فارسُ ميِّدانه، حتى إنَّ شمسَ الدين الأصفهاني الشافعي، شارحَ «المحصول» للفيخر الرازي، كان يُثني عليه كثيراً ويُفضِّله ويُرجِّحه على الشيخ جمال الدين ابن الحاجب، ويقول: هو أذكى منه.

له: مجمَعُ البحرين وملتقى النهرين، في الفقه، جَمَعَ فيه بين مختَصِرِ القدوري ومنظومة النَّسْفِي في الخلاف، مع زوائد، ورتبُه فأحسن ترتيبه، وأبدعَ في اختصاره إلى الغاية، ورتبه على جُملةٍ يُعرَفُ منها الخلاف بين الإمام أبي حنيفة وأصحابه أبي يوسف ومحمد وزُفَر.

قال صاحبُ «كشف الظنون» فيه ٢: ١٦٠٠ «وكان هذا الكتابُ بخطه من الكتب الموقوفة بجامع السلطان محمد الفاتح بإصطنبول، وقد ضَرَبَ في بعض مواضعه وكَشَطَ، وفرَّغ من تأليفه في ثامن رجب سنة ٦٩٠هـ». انتهى.

هكذا جاء في «كشف الظنون»، وجاء في «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تَغْرِي بَرْدِي ١: ٤٠٢، من طبعة دار الكتب المصرية، في ترجمة ابن الساعاتي: «ورتبُه على جُملةٍ يُعرَفُ منها الخلافُ بين الإمام والصاحبين والأئمة الأربعة». انتهى.

العدل بزيادة لا تخالف، كما لو نُقِلَ أنه صلى الله عليه وسلم دخل البيت، فزاد: وصَلَّى .
 فإن اختلف المجلس قُبِلَتْ باتفاق.
 وإن اتَّحد وكان غيره قد انتهى في العدد إلى حدٍّ لا يُتصوَّرُ غفلتهم عن مثل ما زاد، لم تُقبَلِ .
 وإن لم يَنْتَه فَالجمهورُ على القبولِ، خلافاً لبعض المُحدِّثين وأحمدَ في رواية .
 وإن جُهِلَ حالُ المجلس، فهو بالقبولِ أولى مما إذا اتَّحدَ بذلك الشرط .

= فإن كان هذا صحيحاً فمعناه أنه تعرض فيه لجمع أقوال أصحاب المذاهب الأربعة، فيكون قد أُلْفِه مُريداً به أن يكون بالمعنى الذي نُعِبَّرُ عنه بلفظ (موسوعة المذاهب الأربعة). ومن أجل هذا لتبنيهِ ممن يُحسِنُه ويَهْمُه توسَّعتُ في الكلام على هذا الكتاب، ليعرف شأنه ويتقصى خبر وجود نسخة المؤلف المشار إليها. ويُراجع «كشف الظنون» في شأن هذا الكتاب وشروحه الكثيرة.

ولابن الساعاتي أيضاً: بديع النظام، الجامع بين كتابي البزدوي والإحكام، في أصول الفقه، وأصول البزدوي من أصول الحنفية، والإحكام للأبيدي من أصول الشافعية، و: نهاية الوصول إلى علم الأصول، والدر المنضود في الرد على ابن كمونة فيلسوف اليهود.

قال الحافظ القرشي في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» ٢: ٢٧٨ في ترجمة (فاطمة بنت أحمد بن علي ابن الساعاتي): «وفاطمة هذه تفقَّهت على أبيها، وأخذت عنه مجمع البحرين في الفقه، رأيته بخطها وهو تعليق حسن، رحمها الله تعالى». انتهى. ومعذرة من إطالة هذه الترجمة فقد أردت زيادة الفائدة بها.

وأما إذا كانت الزيادة مخالفةً فالظاهر التعارضُ.
فصل: في الحديثِ المحفوظِ، والشاذِّ، والمعروفِ،
والمُنكرِ.

إن خولفَ الراوي المقبولُ بأرجحَ منه لمزيدِ ضبطٍ، أو كثرةِ
عَدَدٍ، أو مُرَجِّحٍ سِوَاهُمَا: سُمِّيَ ما رواه الأرجحُ: بالمحفوظِ،
والآخرُ: بالشاذِّ.

فالشاذُّ ما رواه المقبولُ مُخَالِفًا لمن هو أَرْجَحُ منه.
والمحفوظُ ما رواه المقبولُ مُخَالِفًا لمن هو أدنى منه رُجْحَانًا.
وإن خولفَ الضعيفُ لكونه مجهولَ الحال، أو سيئَ الحِفْظِ
مثلاً، بأخفَّ منه ضعفاً: سُمِّيَ ما رواه الأَخْفُ ضَعْفًا: بالمعروفِ،
والآخرُ: بالمُنكرِ.

فالمُنكرُ ما رواه الضعيفُ مُخَالِفًا لمن هو أدنى منه ضَعْفًا.
والمعروفُ ما رواه الضعيفُ مُخَالِفًا لمن هو أعلى منه ضعفاً.
وقد عَلِمَ مما سَبَقَ أَنَّ المحفوظَ مُقَدَّمٌ على المعروفِ، وأنَّ
الشاذَّ مُقَدَّمٌ على المُنكرِ، وأنَّ بينهما تَبَايُنًا لا عُمُومًا من وجه، كما
قال قاضي القضاة^(١)، قال: وقد غَفَلَ من سَوَى بينهما^(٢).

(١) يعني به الحافظُ ابنَ حجر كما تقدم بيانه في ص ١٦.

(٢) يعني بذلك: ابنَ الصلاح ومن تَابَعَهُ، فقد قال ابن الصلاح في (النوع
الثالث عشر: الشاذ: «... وكان من قَبِيلِ الشَّاذِّ المُنكرِ» فَرَادَفَ بينهما هنا، وقال
في (النوع الرابع عشر: المنكر): «... وعند هذا نقول: المنكرُ يَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ،
على ما ذكرناه في الشاذِّ، فإنه بمعناه».

فصل: في معرفة الاعتبار، والمُتَابَعَاتِ، والشواهد:

اعلم أن الشاهد حديثٌ يُساوي آخرَ أو يُشبههُ في المعنى فقط، والصحابيُّ غيرٌ واحد، وإيرادهُ يُسمَّى استشهادهُ.

والمُتَابَعَةُ أن يُتَابَعَ راوياً ظنَّ تفرُّدهُ ولو صحابياً غيره،
١٣ / ولو صحابياً، في لفظٍ ما رواه أو معناه، بشرطِ وَحْدَةِ الصحابي في مُتَابَعَةٍ غيره لغيره، ويُسمَّى هذا الغيرُ: المُتَابَعُ بكسر الباء، والتابع أيضاً.

وهي تامَّةٌ إن حَصَلَتْ للراوي نفسه، وقاصرةٌ إن حَصَلَتْ لشيخه أو من فوقه مطلقاً.

ومن لم يذكر مُتَابَعَةَ راوي الفردِ المطلقِ والصحابي، مقتصراً على مُتَابَعَةِ راوي النسبي فقد أخلَّ.

وخصَّ قومٌ: المُتَابَعَةَ بما حصل باللفظ، سواءً كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، و: الشاهد بما حصل بالمعنى كذلك.

وقد تُطَلَّقُ المُتَابَعَةُ على الشاهدِ وبالعكس، والأمرُ فيه سهل.

وأما الاعتبارُ فتتبعُ طُرُقَ الحديثِ الذي يُظنُّ أنه فرد، ليعلمَ أن له مُتَابِعاً أو شاهداً، أو لا هذا ولا ذاك.

ثم أعلم أنه قد يدخل في باب المُتَابَعَةِ والاستشهادِ روايةٌ من لا يُحتجُّ بحديثه وحده، بل يكون معدوداً في الضعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء، ذكراهم في المُتَابَعَاتِ والشواهد.

وليس كلُّ ضعيفٍ يصلحُ لذلك، ولهذا يقولُ الدراقطنيُّ وغيره في الضعفاء: فلانٌ يُعتَبَرُ به، وفلانٌ لا يُعتَبَرُ به. وكذا روايةٌ عدلٍ ليس من شرطِ الشيخين، فيُخرجانِ حديثه في المُتَابَعَةِ والاستشهادِ دون غيرهما.

فصل: في تقسيم الحديثِ المقبول، ولكن بالقياس إلى مقبولٍ آخر، بحيث يخرج منه: المُحَكَّم، ومُخْتَلِفُ الحديث، والناسخُ، والمنسوخُ،

اعلم أنَّ المقبولَ:

إن سلِمَ من مُعَارَضَةِ مقبولٍ آخرَ ولو ظاهراً، فهو المُحَكَّم: وإن لم يسلم من ذلك، بأن عارضه مثله من أصلِ المَقْبُولِ، فإن أمكن الجمعُ بين مدلوليهما بغيرِ تعسُّفٍ، فهما معاً مُخْتَلِفُ الحديث.

وإلا فإن ثبتَ المتأخُّرُ منهما بالتاريخِ المعلومِ من خارجٍ مُطْلَقاً، أو المعلومِ لا من خارجٍ مُطْلَقاً، فهما الناسخُ والمنسوخُ.

١٤ / وليس من الناسخ ما يرويه الصحابيُّ المتأخِّرُ الإسلام / مُعَارِضاً لمتقدِّم الإسلام، إلا أن يُصرِّحَ بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم، وأن يكون لم يتحمَّلْ عنه صلى الله عليه وسلم شيئاً قبل إسلامه، وأن يكون المتقدِّمُ الإسلام قد سَمِعَهُ قبلَ سماعه.

وكذا الإجماعُ لا يكون ناسخاً على المختار عند ابنِ الساعاتي، من أصحابنا وغيره، لأنه إن كان عن نصٍّ فهو الناسخُ،

وإلا فالترجيحُ بوجهٍ من وجوهِ المتعلقةِ بالمتن أو بالإسناد إن أمكن، ثم التوقف عن العمل بكلِّ واحدٍ منهما إن لم يمكن هذا، والأصحُّ أنَّ مُخْتَلَفَ الحديث إنما هو الحديثانِ المقبولانِ المُتَعَارِضَانِ فِي المعنى ظاهراً مطلقاً، وأنَّ يُطَلَبَ التاريخُ أولاً^(١)، فإن لم يُوجَدْ طُلِبَ الجمعُ، فإن لم يُمكن تَرْكُ العَمَلِ بهما.

فصل: في الحديثِ المَرْدُودِ لِسَقَطِ مِنَ السَّنَدِ، وهو قد يُقْبَلُ بوجهٍ مَّا.

فمنه: المَعْلُوقُ، وهو ما سَقَطَ من أولِ سَنَدِهِ واحدٌ فأكثر، مع التوالي، من غيرِ تدليس، سواء سَقَطَ الباقي أم لا.

ومنه: المُرْسَلُ، وهو ما سَقَطَ من آخِرِ سَنَدِهِ من بَعْدِ التابعيِّ فقط.

فإن عُرِفَ من عادةِ التابعيِّ أنه لا يُرْسَلُ إلا عن ثقة، فقال الشافعي: يُقْبَلُ إن اعتضدَ بمجيئه من وجهٍ آخرٍ يُبَيِّنُ الطريقَ الأولى، مُسَنِّداً كان أو مُرْسَلاً.

وذهب جمهورُ المُحدِّثين إلى التوقف، وهو أحدُ قولَي أحمد. وثانيهما: وهو قولُ المالكيين والكوفيين: يُقْبَلُ، سَوَاءً اعتضدَ بمجيئه من وجهٍ آخرٍ يُبَيِّنُ الطريقَ الأولى أم لا، هكذا قيل.

(١) يشير بهذه الجملة - بعد أن عُرِفَ (مُخْتَلَفَ الحديث) - إلى أنَّ المطلوب من الباحث أن يكشف أولاً تاريخَ مَوْرَدِ كل حديث من الحديثين المتعارضين، لتنتفي المعارضةُ إن وُجِدَ التاريخ، ثم إذا لم يُوجَدْ فالجمعُ إن أمكن.

والمختارُ في التفصيل: قَبُولُ مُرْسَلِ الصَّحَابِيِّ إِجْمَاعًا،
و: مُرْسَلِ أَهْلِ الْقَرْنِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ مَالِكٍ مُطْلَقًا، وَعِنْدَ
الشَّافِعِيِّ بِأَحَدِ خَمْسَةِ أُمُورٍ: أَنْ يُسْنِدَهُ غَيْرُهُ، أَوْ أَنْ يُرْسِلَهُ آخَرُ
وَشُيُوخُهُمَا مُخْتَلِفَةً، أَوْ أَنْ يَعْضُدَهُ قَوْلُ صَحَابِيٍّ، أَوْ أَنْ يَعْضُدَهُ قَوْلُ
/ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، أَوْ أَنْ يُعْرَفَ أَنَّهُ لَا يُرْسِلُ إِلَّا عَنِ عَدْلٍ. ١٥

وَأَمَّا مُرْسَلٌ مِّنْ دُونِ هَؤُلَاءِ مِنَ الثَّقَاتِ، فَمَقْبُولٌ عِنْدَ بَعْضِ
أَصْحَابِنَا، مَرْدُودٌ عِنْدَ آخَرِينَ، إِلَّا أَنْ يَرَوِيَ الثَّقَاتُ مُرْسَلَهُ، كَمَا رَوَوْا
مُسْنَدَهُ.

فَإِنْ كَانَ الرَّاوِي يُرْسِلُ عَنِ الثَّقَاتِ وَغَيْرِهِمْ فَعَنْ
أَبِي بَكْرِ الرَّازِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا^(١)، وَأَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي مِنْ

(١) هُوَ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ الشَّانُ الْفَقِيهِ الْأَصُولِيُّ الْبَارِعُ الْمَحْدَّثُ، أَبُو بَكْرٍ
أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ الرَّازِيِّ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: الْجِصَّاصُ، يُعْرَفُ بِهَذَا وَبِهَذَا، وَلِدَ
سَنَةَ ٣٠٥ فِي الرَّيِّ، وَرَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ سَنَةَ ٣٢٥، وَسَكَنَهَا إِلَى آخِرِ حَيَاتِهِ وَمَاتَ فِيهَا
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَتَفَقَّهُ فِي بَغْدَادَ عَلَى شُيُوخِهَا، وَكَانَ أَبْرَزُ شُيُوخِهِ فِيهَا الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ
الْكَرْخِيُّ، وَتَخَرَّجَ بِهِ وَوَلَّاهُ، وَخَرَجَ بِرَأْيِهِ وَمَشُورَتِهِ إِلَى نَيْسَابُورَ مَعَ الْحَاكِمِ
النَّيْسَابُورِيِّ، لَتَلْقَى الْحَدِيثَ فِيهَا، وَكَانَتْ عُنُقُ الْمَحْدَّثِينَ، وَبَقِيَ فِيهَا أَكْثَرُ مَنْ
خَمْسَ سِنِينَ، وَمَاتَ شَيْخَهُ الْكَرْخِيُّ سَنَةَ ٣٤٠ وَهُوَ بِنَيْسَابُورَ، وَعَادَ مِنْهَا إِلَى بَغْدَادَ
سَنَةَ ٣٤٤، وَاسْتَقَرَّ بِهَا.

وَإِلَيْهِ انْتَهَتْ رِئَاسَةُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي وَقْتِهِ، وَاسْتَوَتْ لَهُ الْإِمَامَةُ
وَالتَّدْرِيسُ بِبَغْدَادَ، وَرَوَى الْحَدِيثَ عَمَّنْ أَخَذَ عَنْهُمْ مِنْ كِبَارِ الْمَحْدَّثِينَ فِي بَغْدَادَ =

المالكية^(١) : عَدَمُ قَبُولِ مُرْسَلِهِ اتِّفَاقاً.

= وأصبهان ونيسابور وغيرها، فروى عن أبي العباس الأصمّ النيسابوري، وعبدالله بن جعفر بن فارس الأصبهاني، وعبدالباقي بن قانع القاضي البغدادي، وسليمان بن أحمد الطبراني، وأبي عمّر الزاهد غلام ثعلب البغدادي، وغيرهم من شيوخ المحدثين.

وكان مشهوراً بالزهد والورع والصيانة، خُوطب أن يلي قضاء القضاة فامتنع، ثم أعيدَ عليه الخطاب فامتنع أيضاً.

وألف التصانيف الحسان لل غاية، منها: أحكام القرآن، وشرح مختصر شيخه الكرخي، وشرح مختصر الطحاوي، وشرح الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن، والفصول في الأصول، وشرح الأسماء الحسنى، وأدب القضاء.

وتوفي ببغداد كما أسلفت، وصلى عليه صاحبه وتلميذه وخريجه أبو بكر الخوارزمي محمد بن موسى، البغدادي. ووقع في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» للحافظ القرشي ١: ٢٢٣ من الطبعة التي حققها الأستاذ الحلو، محرراً - تبعاً للطبعة الهندية - إلى (أبي بكر أحمد بن موسى . . .)، فاقترض التنبيه.

من «تاريخ بغداد» للخطيب ٤: ٣١٤، و«الجواهر المضية» ١: ٢٢٠، و«الفوائد البهية» للكنوي ص ٢٧.

(١) هو الإمام العلامة ذوالفنون: الفقيه الأصولي، الحافظ المحدث، المفسر المتكلم، النظار المحجاج الرّحال، المالكي، ولد سنة ٤٠٣ في مدينة باجة بالأندلس، وتوفي بالمريّة من الأندلس سنة ٤٧٤ رحمه الله تعالى.

ثم رحل إلى الحجاز سنة ٤٢٦ فمكث ثلاثة أعوام، وأقام في بغداد ثلاثة أعوام، وفي الموصل عاماً، وفي دمشق وحلب مدة، وأخذ عن أئمة علماء تلك البلاد، وعَلَ ونَهَلَ، وسَمِعَ الحديث الشريف ولقي كبار شيوخه، ورَجَعَ بأوفر نصيب وغنمٍ من العلم إلى الأندلس، ووَلَّى القضاء في بعض أنحاءها، وأخذ عنه الخطيب =

ومنه: الْمُعْضَلُ، وهو ما سَقَطَ من سَنَدِهِ اثنان فأكثرُ مَعَ التَّوَالِي، من أي موضع كان السَّقْطُ.

ومنه: المنقَطِعُ، وهو ما سَقَطَ من سَنَدِهِ واحدٌ فأكثرُ مع عَدَمِ التَّوَالِي^(١)، من أيِّ موضع كان السَّقْطُ. فَبَيَّنَ كُلُّ من الْمُعْضَلِ والمنقَطِعِ وبين المُعَلَّقِ عُمومٌ من وجه.

ونَقَلَ السَّرَاجُ الهِنْدِيُّ من أصحابنا^(٢)، أنَّ المرسلَ في

= البغدادِيُّ في المشرق، وابنُ عبد البر في المغرب، وكان بينه وبين ابن حزم رحمهما اللهُ تعالى مجالسُ ومناظراتٌ قوية.

وألف تصانيف كثيرة متميِّزة، منها: المتتَمِّي في شرح الموطأ، واختلاف الموطآت، والتعديل والتجريح فيمن رَوَى عنه البخاريُّ في الصحيح، وإحكام الفصول في أحكام الأصول، والإشارة في أصول الفقه، وكتابُ الحُدُود، والتسديدُ إلى معرفة التوحيد، وغيرها من المؤلفات النافعة.

من «وفيات الأعيان» لابن خلكان ٤٠٨: ٢، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي

١١٧٨: ٣.

(١) سَقَطَ هنا من الأصل المطبوع لفظَةُ (عَدَم)، فأثبته.

(٢) هو الإمام الفقيه الأصولي قاضي القضاة بالديار المصرية، سِرَاجُ الدين أبو حفص عُمَرُ بنُ إسحاق بن أحمد الهِنْدِيُّ الغزنوي، ثم القاهري، الحنفي، ولد سنة ٧٠٤ في ديار الهند، وتوفي سنة ٧٧٣ في القاهرة رحمه اللهُ تعالى.

كان مُفَرِّطَ الذكاء، عديمَ النظير، واسعَ العلم، عارفاً بالأصلين: التوحيد والأصول، والمنطق والتصوف، تفقَّه في الهند على الأئمة الكبار بدهلي، منهم: وجيهُ الدين الدَّهْلَوِيُّ، وسِرَاجُ الدين الثَّقَفِيُّ، وركنُ الدين البَدَاوْنِيُّ، وغيرهم من علماء الهند.

اصطلاح المحدثين هو قول التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن ما سقط من روايته قبل التابعي واحد: يُسمى منقطعاً، أو أكثر: يُسمى مُعضلاً، فلم يذكر المُعلّق عنهم، لا لأنه لم يُسمع اسمه منهم، بل لأنه إما مُنقطع أو مُعضل. قال: والكل: يُسمى مرسلًا عند الأصوليين. انتهى.

وقد علمت حُكم مُرسل أهل القرون الثلاثة ومن بعدهم على ما هو المختار عندنا^(١)، فهو حُكم مُرسل الأصوليين مطلقاً. ومما يتصل بهذا الفصل بيان تدليس الإسناد والإرسال الخفي، فاعلم أن السقط من الإسناد:

= ثم قديم إلى القاهرة قبل سنة ٧٤٠، وهو متأهل للعلم فتميز بها، وسمع الحديث الشريف من أحمد بن منصور الجوهري وغيره، وتخرج بالشمس الأصبهاني والمحدث الناقد علاء الدين ابن التركماني، وغدا إماماً علامةً نظاراً فارساً في علومه، كثير الإقدام والمهابة عند الحكام.

وله التصانيف المبسوطة النفيسة في الفقه والأصول وغيرهما، له في الأصول: شرح كتاب بدیع النظام لابن الساعاتي، وشرح المنار للنسفي، وشرح المغني في أصول الفقه للخبازي، واللوامع في شرح جمع الجوامع، وفي الفقه: شرح الهداية للمرغيناني المسمى بالتوشيح، وكتاب شامل، وشرح الزيادات، وزبدة الأحكام في اختلاف الأئمة الأعلام، وعدة الناسك في المناسك، وشرح عقيدة الطحاوي.

من «الدرر الكامنة» لابن حجر ٤: ١٨٢ و«إنباء الغمر» له أيضاً ١: ٢٨ و«الفوائد البهية» للكنوي ص ١٤٨.
(١) أي فيما تقدم في ص ٦٧.

قد يكون واضحاً، يشترك في معرفته الكثير ولا يخفى عليهم، لكون الراوي روى عن من لم يعاصره، أو عاصره ولم يلقه، وهذا يدرك بعدم التلاقي، ومن ثم احتاج المحدثون إلى معرفة تاريخ مواليد الرواة ووفياتهم وسماعهم وارتحالهم وغير ذلك من أحوالهم. وقد يكون خفياً، يختص بمعرفته الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعليلها، وقليل ما هم.

وعلى الثاني:

فإن أوهم الراوي سماعه / لذلك الحديث، ممن عرف ١٦ سماعه منه لغيره بصيغة تحتمل السماع، كعن، وكقال، فتدليس الإسناد، ويسمى الإسناد حينئذ مدلساً بفتح اللام.

قال قاضي القضاة: وحكم من ثبت عنه هذا التدليس إذا كان عدلاً: أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح.

وقيل: هو جرح مطلقاً، وهو الجاري - كما قال عبد الوهاب - على أصول مالك^(١).

(١) عبد الوهاب هو: الإمام العلامة الفقيه الحافظ الحجة النظار المتفنى الأديب الأريب الشاعر القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، المالكي، ولد سنة ٣٦٢ في بغداد، وتوفي سنة ٤٢٢ في القاهرة رحمه الله تعالى.

نشأ في بغداد، وتفقه بعلمائها، وسمع الحديث من محدثيها، وحدث بشيء يسير، وكتب عنه الحافظ الخطيب البغدادي، وترجم له في «تاريخ بغداد» ١١: ٣١، وأثنى عليه فقال: «لم نلق في المالكيين أحداً أفقه منه، وكان ثقةً، حسن =

وأما عندنا فقيل: لَمَرَوِيهِ حُكْمُ الْمُرْسَلِ، وقد علمت حكمه عندنا^(١). وَصَحَّ السَّرَاحُ الْهِنْدِيُّ أَنَّ الْعِنْعِنَةَ مَطْلَقًا مِنْ قَبِيلِ الْإِسْنَادِ الْمَتَّصِلِ.

وإن أَوْهَمَ سَمَاعُهُ إِيَّاهُ مِمَّنْ عَاصَرَهُ بِتِلْكَ الصِّيغَةِ، وَعُرِفَ عَدَمُ

= النظر، جيدَ العبارة، وتولَّى القضاء، وتحوَّلَ في آخر أيامه إلى مصر - لإفلاسٍ لِحَقِّ به! - فمات بها.

وله كتب كثيرة وتوايف مفيدة، في المذهب المالكي، والخلاف، والأصول، وغيرها. له في الفقه: التلقين، وهو من أجود المختصرات، وشرحه، ولم يتم، وشرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، وشرح المدونة، ولم يتم، والنصرة لمذهب إمام دار الهجرة، والمعونة لدرس مذهب عالم المدينة، وأوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة، والإشراف على نكت مسائل الخلاف، والرد على المزي، والإفادة في أصول الفقه، والتلخيص فيه أيضاً، وكتابه الآخر المسمى بالمروزي في أصول الفقه، وغيرها.

وهو صاحبُ الأبيات السائرة الرفيعة البديعة، التي ينبغي لكل نبيلٍ حفظها، وهي نموذجٌ من شعره الرائع، وسُمِّوْ نَفْسِهِ الْعَالِيَةِ:

مَتَى يَصِلُ الْعِطَاشُ إِلَى ارْتَوَاءٍ إِذَا اسْتَقَّتْ الْبِحَارُ مِنَ الرُّكَايَا
وَمَنْ يَثْنِي الْأَصَاغَرَ عَنْ مُرَادٍ وَقَدْ جَلَسَ الْأَكَابِرُ فِي الزُّوَايَا
وَإِنْ تَرَفَّعَ الْوَضْعَاءُ يَوْمًا عَلَى الرُّفَعَاءِ مِنْ إِحْدَى الرِّزَايَا
إِذَا اسْتَوَتْ الْأَسَافِلُ وَالْأَعَالِي فَقَدْ طَابَتْ مُنَادِمَةُ الْمَنَايَا

من «ترتيب المدارك» للقاضي عياض ٧: ٢٢٠، و«الوقيات» لابن خلكان

٢١٩: ٣، و«شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» لمحمد مخلوف ص ١٠٣.

(١) أي فيما تقدم في ص ٦٦ - ٦٧.

سَمَاعِهِ مِنْهُ أَصْلًا: فَالْإِرْسَالُ الْخَفِيُّ، وَيُسَمَّى الْحَدِيثُ حِينْتَهُ مُرْسَلًا خَفِيًّا.

وَيُعْرَفُ هَذَا الْإِرْسَالُ بِإِخْبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِعَدَمِ السَّمَاعِ مِنْهُ مَطْلَقًا، وَبِجَزْمِ إِمَامٍ مُطَّلِعٍ بِعَدَمِ التَّلَاقِي بَيْنَهُمَا، وَلَوْ رُوِيَ رَاوٍ بَيْنَهُمَا فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، وَقَدْ أَدْرَكَ أَنَّهُ غَيْرُ زَائِدٍ إِمَامٌ مُطَّلِعٌ.

فصل: في الحديث المردود لظعن في الراوي.

ويكون الظعن فيه بعشرة أشياء، مُرْتَبَةً عَلَى الْأَشَدِّ فَلَأَشَدِّ فِي مُوجِبِ الرَّدِّ، عَلَى سَبِيلِ التَّدْلِي:

١ - فمنها: كَذِبُ الرَّاوي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمْدًا، وَحَدِيثُهُ يُسَمَّى: الْمَوْضُوعِ، سِوَاءَ عُرْفِ وَضَعُهُ:

بِإِقْرَارِهِ، أَوْ بِقَرِينَةٍ تُؤَخِّدُ مِنْ حَالِ الرَّاوي، كَاتَّبَاعِهِ فِي الْكَذِبِ هَوَى بَعْضِ الرُّؤَسَاءِ، أَوْ وَقُوعِهِ فِي أَثْنَاءِ إِسْنَادٍ وَهُوَ كَذَّابٌ لَا يُعْرَفُ ذَلِكَ الْخَبْرُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، وَلَا يُتَابَعُهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَلَيْسَ لَهُ شَاهِدٌ.

أَوْ مِنْ حَالِ الْمَرْوِيِّ، كَرَكَاكَةِ الْفَاطِظِ وَمَعَانِيهِ.

أَوْ لِمُخَالَفَتِهِ لِبَعْضِ الْقُرْآنِ، أَوِ السُّنَنِ الْمَتَوَاتِرَةِ، أَوِ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ، أَوْ صَرِيحِ الْعَقْلِ.

وسواءً اخترع ما وضعه، أو أخذه من كلام غيره، أو كان حديثاً ضعيف الإسناد، فركّب له إسناداً / صحيحاً ليروج.

وَسَوَاءٌ وَضَعَهُ إِضْلَالًا، أَوْ احْتِسَابًا، أَوْ تَعْصِبًا، أَوْ إِغْرَابًا،
أَوْ اتِّبَاعًا لِهَوَى بَعْضِ الرُّؤْسَاءِ.

أَوْ يَكُونُ الْوَضْعُ وَهَمًّا وَعَلَطًا، وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: إِنَّهُ شِبْهُ
الْوَضْعِ.

وَحُكْمُ رَوَايَةِ الْمَوْضُوعِ مُطْلَقًا: تَحْرِيمُهَا عَلَى مَنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ
أَنَّهُ مَوْضُوعٌ، إِلَّا مَعَ بَيَانِ حَالِهِ، فَإِنْ جَهِلَ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ فَرَوَى فَلَا إِثْمَ
عَلَيْهِ.

٢ - ومنها: تهمة الكذب على رسول الله صلى الله عليه
وسلم:

بأن يكون حديثه مخالفاً للقواعد المعلومة، غير مروى إلا من
جهته.

أوبأن يكون كذبه في كلام الناس خاصة، ويعرف به، وهذا
دون الأول، وإن اشتركا في اقتضاء التهمة المذكورة، ويسمى
حديثه حينئذ: المتروك.

٣ - ومنها فحش غلظه.

٤ - ومنها: غفلته عن الإتيان.

٥ - ومنها: فسقه بغير الكذب على رسول الله صلى الله
عليه وسلم، من فعل، أو قول، مما لا يبلغ الكفر، وحديث هؤلاء
حينئذ يسمى: المنكر، على رأي.

٦ - ومنها: غَلَطُهُ من غير فُحْش، وهو إن أطلِعَ عليه بالقرائن، كَوْضَلِ مُرْسَلٍ، أو منقَطِعٍ، أو إدخالِ حديثٍ في حديث، أو غير ذلك من الأمور القادحة الخفية التي لا يَطَّلِعُ الناقدُ عليها إلا بالقرائن، ومنها: جَمْعُ الطُّرُقِ واعتبارُ بعضها ببعض، فحديثُ صاحبه هو المُعَلَّل.

٧ - ومنها: مُخَالَفَتُهُ للثقاتِ، فإن كانت بتغيير سِياقِ المتنِ بدمجٍ موقوفٍ أو مقطوعٍ بمرفوع، بدون ما يرفعُ توهمَ أنَّ الجميعَ مرفوع، فالحديثُ مُدرَجُ المتن.

سواءً وَقَعَ المَدْمُوجُ في أولِ المدموج به، أو أثناؤه، أو آخِرِهِ وهو الأكثر، وسواءً كان الدَّمْجُ بعطفٍ، أو بدونه،

أو بتغيير سِياقِ الإسنادِ، على وجوهٍ مخصوصةٍ:

منها: أن يكونَ عند جماعةٍ حديثٌ بأسانيدَ، فيرويه عنهم راوٍ بأحدها، من غير بيانِ اختلافِها.

ومنها: أن يسمعه من شيخه بلا واسطةٍ إلا طرفاً منه فيها، فيرويه عنه بكلا طرفيه بدونها.

ومنها: أن يكونَ عند/ واحدٍ حديثانِ بإسنادينِ، فيرويها عنه ١٨ آخراً معاً بأحدهما.

ومنها: أن يرويَ حديثاً بإسناده، ولكن يزيدُ فيه من حديثٍ آخراً شيئاً ليس من روايته، فالحديثُ مُدرَجُ الإسناد.

وَيُعَرَفُ الْمُدْرَجُ فِي الْمَتْنِ:

بِاسْتِحَالَةِ صُدُورِهِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ تَصْرِيحِ الصَّحَابِيِّ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَوِيَّةٍ بَعْدَمِ سَمَاعِهِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ تَصْرِيحِ بَعْضِ الرُّوَاةِ لِفَضْلِهِ عَنِ الْمَرْفُوعِ.

وَفِي الْإِسْنَادِ: بِمَجِيءِ رِوَايَةٍ مُفْصَّلَةٍ لِلرِّوَايَةِ الْمُدْرَجَةِ، مَقْبُولَةٍ، بِاِقْتِصَارِ بَعْضِ الرُّوَاةِ عَلَى الْمُدْرَجِ فِيهِ هَذَا.

وَأَمَّا إِنْ سَاقَ مُجَرَّدَ الْإِسْنَادِ، فَعَرَضَ لَهُ عَارِضٌ، فَذَكَرَ كَلَامًا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، فَظَنَّ بَعْضٌ مِنْ سَمِعَهُ أَنَّهُ مَتْنٌ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ، فَرَوَاهُ عَنْهُ بِهِ: فَمَوْضُوعٌ، عَلَى مَا مَرَّ^(١).

وَإِنْ كَانَتْ بِتَقْدِيمِ أَوْ تَأْخِيرِ وَهَمَّا^(٢)، فِيمَا فِي الْإِسْنَادِ بِجَعْلِ اسْمِ الرَّوَايِ لِأَبِيهِ، أَوْ اسْمِ أَبِيهِ لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يُطَلِّقُ عَلَيْهِ الْحَاصِلُ بِالْقَلْبِ، فَهُوَ: الْاسْمُ الْمَقْلُوبُ.

وَإِمَّا فِي الْمَتْنِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، فَهُوَ الْحَدِيثُ الْمَقْلُوبُ.

(١) فِي ص ٧٤.

(٢) الْوَهْمُ هُنَا بِفَتْحِ الْوَاوِ، وَمَعْنَاهُ الْغَلْطُ. وَأَمَّا الْوَهْمُ بِسُكُونِ الْوَاوِ فَهُوَ مَا يَسْبِقُ إِلَى الذَّهْنِ مَعَ إِرَادَةِ غَيْرِهِ، وَانظُرْ بَيَانَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِالشَّرْحِ وَالْأَمْثَلَةَ فِي آخِرِ كِتَابِ «الرَّفْعِ وَالتَّكْمِيلِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِلْإِمَامِ اللَّكْنَوِيِّ فِي الطَّبْعَةِ الثَّلَاثَةِ ص ٥٤٩ - ٥٥٤، فَقَدْ أَسهَبْتُ هُنَاكَ فِي ضَبْطِهِ وَشَرْحِهِ وَبَيَانِ التَّرْكِيبِ اللَّغْوِيِّ لِلْمَعْنِيِّينَ.

وإن كانت بزيادةٍ راوٍ في إسنادٍ ناقصٍ^(١)، فيه صريحُ السماعِ أو ما في حكمه، ومَنْ زاد أيضاً ممن نَقَصَ: فالمزِيدُ في متصلِ الأسانيدِ. وقد صَنَّفَ الخَطِيبُ في هذا النوعِ كتاباً وَسَمَّاهُ بذلك. قال بعضُ الحفاظِ: وفي كثيرٍ مما فيه نَظَرُ.

وإن كانت بإبدالِ راوٍ بآخرٍ ولو في جميعِ السندِ، بأنْ أُبدِلَ سَنَدًا بسنداً، ولا مُرَجِّحَ لِإِحْدَى الروائيتين أو الرواياتِ على غيرها، أو باضطرابِ لفظِ الحديثِ ومعناه، بأنْ رُوِيَ بلفظينِ ذَوِي معنيينِ متدافِعِينَ تدافِعاً لا يَحْتَمِلُ التَّوِيلَ، فهو الحديثُ المُضْطَرِبُ. وقد يقعُ الإبدالُ في جميعِ السَّنَدِ عَمْدًا، لمصلحةٍ، وشرطُهُ أن لا يَسْتَمِرَّ عليه، أو للإغرابِ، وهو حينئذٍ من الموضوعِ، كما مرَّ^(٢).

وإن كانت بتغييرِ بعضِ حروفِ الكلمةِ مع بقاءِ صورةِ الخطِ، فإن كان بالنسبةِ إلى النَّقْطِ:

فما هو فيه فهو / المُصَحَّفُ.

١٩

أو الشُّكْلُ والمرادُ به الحركاتُ والسَّكِّنَاتُ، فالمُحَرَّفُ^(٣).

(١) قوله: (في إسنادٍ ناقصٍ) أي في إسنادٍ خالٍ من الزيادة. ووقع في الأصل المطبوع: (ناقصٍ)، بنقطِ الحرفِ الأخير، وهو تحريف.

(٢) في ص ٧٣ - ٧٤.

(٣) فرَّق المؤلفُ هنا بين التصحيفِ والتحريفِ، تَبَعاً للحافظِ ابنِ حجرٍ في «نخبةِ الفِكرِ» وشرَّحها، وكان المتقدمون من العلماء يُطلقون التصحيفَ أو التحريفَ على وقوعِ الخطأِ في بُنيَّةِ الكلمةِ أو في شَكْلِها، فهما - على هذا - لفظانِ مترادفان عند المتقدمين.

= قال الإمام أبو أحمد العسكري في أول كتابه «شَرَحُ ما يقع فيه التصحيف والتحريف» ص ١ «شَرَحْتُ في كتابي هذا: الألفاظ والأسماء المُشْكَلَة، التي تَشَابَه في صورة الخط، وَيَقَعُ فيها التصحيفُ، وَيَدْخُلُها التحريفُ». انتهى. فترأه رادف بين اللفظين في عنوان الكتاب، وفي بيان ما أسس الكتاب عليه.

وقال الحافظ السيوطي في «المُزهر في علوم اللغة» ٢: ٣٥٣ - ٣٩٤، «النوع الثالث والأربعون معرفة التصحيف والتحريف»، ثم ساق فيه أخباراً كثيرة، وكلها فيها تغيير الحرف أو الكلمة، ولم يذكر من تغيير الحركة سوى ثلاثة أمثلة، فذكر في ص ٣٥٣ خبر حَيَّان بن بِشْر قاضي بغداد، وفي ص ٣٧٧ خبر الأصمعي مع حَمَاد بن سَلَمَة، وفي ص ٣٧٩ خبر الأصمعي مع ابن الأعرابي، وسمى هذا النوع (معرفة التصحيف والتحريف)، ولم يُفرِّق بينهما.

ونقل في ص ٣٥٣ عن المَعْرِي قوله: «أصل التصحيف أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة، ولم يكن سَمِعَهُ من الرجال، فَيُغَيِّرُهُ عن الصواب». ثم زاد السيوطي بعده: «وقد وقع فيه جماعة من الأجلء، من أئمة اللغة وأئمة الحديث، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: وَمَنْ يَعْرِى مِنَ الخَطَأِ والتصحيف؟». انتهى.

فيلاحظ من كلام السيوطي هذا أنه قد سَمَى كل ما أورده تصحيفاً وتحريفاً، فرادف بينهما، وكذلك يُفِيدُهُ إطلاقُ كلام الإمام أحمد رحمهما الله تعالى. وكذلك أورد العسكري في كتابه «شَرَحُ ما يقع فيه التصحيف والتحريف» في ص ٢١ خبر حَيَّان بن بِشْر، وفي ص ٩٧ - ٩٨ خبر الأصمعي مع حَمَاد بن سَلَمَة، في سياق ما وقع فيه التصحيف، مع أن الذي فيهما هو تغيير الحركة كما سبق. ولم يذكر العسكري في كتابه الخبر الثالث خبر الأصمعي مع ابن الأعرابي.

والعلامة علي القاري في «شرح شرح النخبة» ص ١٤٤، بعد أن شرح معنى التصحيف ومعنى التحريف على الوجه الذي مَشَى عليه الحافظ ابن حجر، =

قال: «وابن الصلاح وغيره سَمَى الْقِسْمِينَ مُحَرَّفًا - كذا - ، ولا مُشَاحَةً في الاصطلاح». انتهى. والذي في عبارة «مقدمة ابن الصلاح» كما سيأتي نقلها: (. . . معرفة المصحف من أسانيد الأحاديث ومتونها).

هذا، ولفظ (التصحيف) في كلام العلماء أشيع من لفظ (التحريف)، ولكن (التحريف) أعربُ عربيةً، وأصحُّ لغةً، وأشرفُ كلمةً، لوروده في القرآن الكريم والسنة المطهرة بالمعنى الاصطلاحي العام، فلذا أختار التعبير بلفظ (التحريف) و (المحرّف) على (التصحيف) و (المصحّف).

أما النص من القرآن الكريم فسيأتي، وأما من السنة المطهرة ففي كتاب التفسير من «جامع الترمذي» ٣٦٢:٥، في تفسير سورة سبأ، في الحديث الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - في شأن الشياطين - « . . . ولكنهم يُحرّفون ويزيدون ». انتهى. ثم إليك نصوص جملة من كتب اللغة في هذا.

جاء في «المصباح المنير» في (حرف): «انحرّف عن كذا: مال عنه، ويقال: المُحَارَفُ - أي بفتح الراء - الذي حُوِرِفَ كَسْبُهُ فَمِيلٌ به عنه، كتحرّيف الكلام يُعدّل به عن جهته. وحَرَفْتُ الشيء عن وجهه حَرَفًا من باب قَتَل، والتشديد مُبَالِغَةٌ، غَيْرَتُهُ». وجاء في (صحف) منه قوله أيضاً: «التصحيفُ: تغيير اللفظ حتى يتغيّر المعنى المراد من الموضع، وأصله الخطأ، يقال: صحّفه فتصحّف أي غيّرهُ فتغيّر حتى التبس». انتهى.

وجاء في «القاموس» وشرحه «التاج» ٦٩:٦، في (حرف): «التحريفُ: التغيير والتبديل، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ﴾، وقوله تعالى أيضاً: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾. والتحريفُ في القرآن والكلمة: تغيير الحرف عن معناه والكلمة عن معناها وهي قريبة الشبه، كما كانت اليهود تُغيّر معاني التوراة بالأشباه». انتهى. ونحوه في «لسان العرب».

وفي «القاموس» وشرحِه «التاج» أيضاً ٦: ١٦١، في (صحف): «الصَّحْفِيُّ محرَّكَةً: من يُخْطِئُ في قراءةِ الصَّحِيفَةِ، وقولُ العامَّةِ: الصَّحْفِيُّ بضمِّتين لَحْنٌ، والتصحيْفُ: الخَطَأُ في الصَّحِيفَةِ بأشباهِ الحروف^(١)، مُولَّدةٌ، وقد تصَحَّفَ عليه لفظُ كذا». انتهى. ونحوُه في «لسانِ العرب» أيضاً.

وجاء في «الصحاح» في (حرف): «وتحريفُ الكلامِ عن مواضعِهِ: تغييرُهُ». وفي (صحف): «والتصحيْفُ: الخطأُ في الصحيفة». انتهى.

وفي «أساسِ البلاغة» في (صحف): «وهو صحْفِيٌّ وصَحَّافٌ، وهو لِحَانَةٌ مُصَحَّفٌ، وصَحَّفَ الكَلِمَةَ». انتهى. وجاء في كتاب «التعريفات» للسيد الشريف الجرجاني قوله في ص ٥٥ «التحريفُ: تغييرُ اللفظِ دونِ المعنى»، وقوله في ص ٦١ «التصحيْفُ: أن يقرأ الشيءَ على خلافِ ما أراد كاتبُه، أو على - خلافِ - ما اصطَلَحوا عليه». انتهى.

فلفظُ (التصحيْف): (مُولَّدةٌ) ليس بعربي، ومعناه غائِمٌ غامِضٌ على غيرِ العالم، بخلافِ لفظِ (التحريف)، فمعناه واضح، وهو التغييرُ والتبديلُ، وهو عربيٌّ فصيحٌ، جاء في القرآن الكريم كما تقدَّم، وجاء في السنة المطهرة أيضاً، كما تقدَّم قريباً في حديث «جامع الترمذي».

فلذا اختارَ التعبيرَ بلفظِ (التحريف)، وأفضَّلُ استعماله على لفظِ (التصحيْف)، فأستعملُ كلمةَ (التحريف) و(مُحَرِّف)، في كلِّ ما وقع فيه تغييرٌ أو تبديلٌ من الكلام، سواءً أكان ذلك في بُنيَّةِ الكلمةِ أم في صَبْطِها وشكْلِ حُرُوفِها، واللَّهُ وليُّ التوفيقِ.

(١) وقع في «تاج العروس» ٦: ١٦١ في السطر ٣١ في (صحف): «والتصحيْف الخطأُ في الصحيفة». انتهى. وصوابه: (في الصَّحِيفَةِ) بتقديمِ الياءِ على الفاءِ.

= وعلى إطلاق المتقدمين مَشَى الحافظ ابن الصلاح - ومن تَابَعَهُ - في الأمثلة التي أوردها في كتابه «معرفة أنواع علم الحديث»، وَسَمَّى النوعَ بقوله: (النوعُ الخامسُ والثلاثون معرفةُ المُصَحَّفِ من أسانيد الأحاديثِ ومُتُونِها).

ولمَّا أَلَفَ الحافظ ابن حجر «نخبة الفِكر» وشرَحَها، جَعَلَ هذا النوعَ اثنين، وخالَفَ بينهما، وتَبِعَهُ السيوطي في «ألفية مصطلح الحديث»، فعنده: إن كان التغيير في مواضع النُقْطِ مع بقاءِ صُورَةِ الكلمة كما هي، مثلُ تغييرِ (العَوَامِ بن مُرَاجِمِ) بالراءِ والجيمِ، إلى (العَوَامِ بن مُرَاجِمِ) بالزايِ والحاءِ، فهو: المُصَحَّفُ، وإن كان التغييرُ في شَكْلِ الكلمة وحركاتِها مع بقاءِ بِنْيَةِ الكلمة كما هي، مثلُ تغييرِ (يومَ كُلابِ) بضم الكافِ، إلى (يومَ كِلابِ) بكسرها، فهو: المُحَرَّفُ.

وهذا جاء في حديثِ عَرَفَجَةَ بنِ أَسْعَدَ التَّمِيمِيِّ، حين أُصِيبَ أنْفُهُ في الجاهلية يومَ كُلابِ - اسمُ ماءٍ، وقيل: اسمُ موضعٍ بالدُّهْناءِ بين اليمامة والبصرة -، فَاتَّخَذَ أنْفًا من وَرِقٍ أي فِضَّةٍ فَأَنْتَنَ، فأمرهُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم أن يَتَّخِذَ أنْفًا من ذَهَبٍ. كما في ترجمته في «الاستيعاب» لابن عبد البر و«الإصابة» لابن حجر.

قال شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، في شرحه على «ألفية السيوطي في المصطلح» ص ٢٠٢، في مبحث (المُصَحَّفِ والمُحَرَّفِ): «قَسَمَ الحافظ ابنُ حجر هذا النوعَ إلى قسمين، فجَعَلَ ما كان فيه تغييرُ حَرْفٍ أو حُرُوفٍ بتغييرِ النُقْطِ مع بقاءِ صُورَةِ الخَطِّ: تصحيفاً، وما كان فيه ذلك في الشَّكْلِ: تحريفاً. وهو اصطلاحٌ جديد.

وأما المتقدمون فإنَّ عباراتهم يُفهِمُ منها أنَّ الكُلَّ يُسَمَّى بالاسمين، وأنَّ التصحيفَ مأخوذاً من النُّقْلِ عن الصُّحُفِ، وهو نفسُه تحريف. قال العسكري في أول كتابه: «شَرَحْتُ في كتابي هذا الألفاظَ والأسماءَ المُشْكِلَةَ التي تشابهُ في صورة الخطِّ، فَيَقَعُ فيها التصحيفُ، وَيَدْخُلُها التحريفُ». انتهى. وهذا التصحيفُ =

ولا يجوزُ اختصارُ الحديثِ — بأن يكون المذكورُ والمحذوفُ منه بمنزلةِ خبرينِ مُستقلّينِ في المعنى، أو يدلُّ ما ذُكِرَ على ما حُذِفَ، ولا روايةً بالمعنى بأن يُغيّرَ لفظُهُ بوجهٍ من الوجوه دون معناه — إلا لعالمٍ بما يُحيلُ معاني الألفاظ على الصحيح في المسألتين .

وقيل: إنما يجوزُ روايتهُ بالمعنى في المُفردات دون المُركّبات .

وقيل: إنما يجوزُ لمن يَستحضرُ اللفظَ، ليتمكّنَ من التصرفِ فيه .

وقيل: إنما يجوزُ لمن كان يحفظُ الحديثَ، فنسيَ لفظَهُ وبقيَ معناه مُرتسماً في ذهنه، فله أن يرويهُ بالمعنى لمصلحةٍ تحصيلِ الحكمِ منه .

= والتحرّيفُ قد يكونُ في الإسنادِ أو في المتنِ انتهى كلامُ شيخنا أحمد شاكر .

قال عبدالفتاح: ولو قلتُ بالترقية بين التصحيفِ والتحرّيفِ، كما ذهبَ إليه الحافظُ ابنُ حجر رحمهُ اللهُ تعالى، لَعَكَسْتُ الوصفَ، فقلتُ فيما إذا كان التغييرُ في ذاتِ الحرفِ: تحرّيفُ، وفيما إذا كان التغييرُ في الشَّكْلِ والحركاتِ والسكناتِ: تصحيفُ، فإنَّ التجانسَ في هذا الوصفِ بين اللفظِ والمعنى أبيضٌ وأتمُّ، فالتحرّيفُ للتغييرِ، والتصحيفُ للخطأ في قراءةِ الكلمة أو ضبطها، مع سلامةِ بُنيّتها، وهذا أخفُّ خَطراً وأسهلُ إدراكاً من ذلك، لأنَّ البُنيّةَ الصحيحةَ يُزالُ الخطأُ عنها في الشَّكْلِ بسهولةٍ للعالمِ بضمِّها، وأما التحريفُ فيقعُ فيه لكبارِ العلماءِ والمحققينِ المُدهِشَاتُ والعجائبُ!

والأصحُّ أنَّ الحديثَ إنَّ كانَ مُشْتَرَكًا، أو مُجْمَلًا، أو مُتَشَابِهًا، أو مِن جوامعِ الكَلِمِ، لم يَجُزْ نَقْلُهُ بالمعنى، أو مُحْكَمًا جاز للعالمِ باللُغَةِ، أو ظاهراً يَحْتَمِلُ الغَيْرَ، كعامِّ يَحْتَمِلُ الخِصُوصَ، أو حَقِيقَةً يَحْتَمِلُ المِجَازَ: جاز للمجتهدِ فقط.

ثم متى خَفِيَ معناه احتيجَ في معرفة: المعاني الأفراديَّة إلى الكُتُبِ المصنَّفَةِ في شرح الغريب، ونَعْنِي به مُفْرَدًا يَكُونُ استعمالهُ بَقْلَةً في زماننا، ومعرفة: المعاني التركيبيَّة إلى الكُتُبِ المصنَّفَةِ في شَرَحِ معاني الأخبار، ونعني بها المعاني التركيبيَّة المُشْكَلَةَ.

٨ - ومنها: الجهالة بالراوي.

إما بسببِ كثرةِ ما له من الأسماءِ، أو الكُنَى، أو الألقابِ، أو الصفاتِ، أو الحِرَفِ، أو الأنسابِ، وذكره بغيرِ ما اشتهرَ به منها لغرضٍ ما.

وقد صنَّفوا فيه المَوْضِحَ لأوهامِ الجَمْعِ والتفريقِ.

أو بسببِ وَحْدَةِ الأَخْذِ عنه، لكونه مُقَلًّا من الحديثِ^(١)، وقد صنَّفوا فيه الوَحْدَانَ، وهم من لم يَرَوْا عن كلِّ منهم إلا واحِدًا.

أو بسببِ إِبْهَامِ الراوي عنه اسمُه لاختصارِ أو غيرِه، كقوله: أَخْبَرَنِي فلانٌ، أو شيخٌ، أو رجلٌ، أو بعضهم، أو ابنُ فلانٍ، وهذا

(١) وقع في الأصل المطبوع: (لكونه معللاً من الحديث). وهو تحريف عما

٢٠ ما أُبهِمَ من الأسماءِ في الإسناد. وقد صَنَّفُوا / فيه وفيما أُبهِمَ من الأسماءِ في المتن أيضاً: المُبْهِمَات.

وحديثُ المُبْهِمِ:

قيل: مقبولٌ مطلقاً.

وقيل: لا ولو أُبْهِمَ بلفظِ التعديل، كأن يقول الراوي عنه: أخبرني الثقة، واختاره قاضي القضاة. وقيل: إن وصفه نحو الشافعي من أئمة الحديث، الراوي عنه: بالثقة، فالوجهُ قبوله، واختاره المَحَلِّي (١).

(١) هو الإمام العلامة المحقق المدقق الشيخ جلال الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد المَحَلِّي، القاهري، الشافعي، ولد سنة ٧٩١ في المَحَلَّة الكبرى من الغُرَيْبَةِ بمصر، وتوفي سنة ٨٦٤ في القاهرة رحمه الله تعالى.

اشتغل في تحصيل علوم عصره منذ نشأته، وبرع في فنون كثيرة: فقهاً وكلاماً وأصولاً ونحواً ومنطقاً وغيرها، وأخذ العلم عن كبار شيوخ عصره، كالبدري ومحمود الأَقْصُرَائِي، والشمس البساطي، والعلاء البخاري، وسمع الحديث وعلومه من الحافظ العراقي، والشرف ابن الكُوَيْك، والحافظ ابن حجر، وغيرهم، وحدث وسمع منه الحديث أيضاً.

وكان علامةً، آيةً في الذكاء والفهم، يُقال فيه: تَفْتَازَانِي العَرَب، وكان بعض أهل عصره يقول فيه: إِنَّ ذَهَنَهُ يَثْقُبُ المَاسَ، وكان يقول عن نفسه: أنا فَهْمِي لا يَقْبَلُ الخَطَأَ، ولم يكن يَقْدِرُ على الحفظ، وَحَفِظَ كُرَّاساً من بعض الكتب، فامتلاً بدنه حرارة.

وكان غُرَّةَ العصر في سلوك طريق السلف، على قَدَمٍ من الصلاح والورع =

وقيل: تعديله مع الإبهام مقبولٌ مطلقاً.

وقيل: إن كان عالماً بأسبابِ الجرحِ والتعديل، فهو مُجْزِيءٌ في حق من يُوافقه في مذهبه.

والذي ينبغي أن يكون مذهبنا: قبوله وإن أُبهمَ بغير لفظِ التعديل، ولكنْ بمثلِ الشرطِ الذي اعتبرناه في المرسل.

وأما حديثُ غيرِ المُبهم، فإن انفردَ بالروايةِ عنه واحدٌ، ويُسمى مجهولَ العين: فهو عند قاضي القضاة كحديثِ المُبهم، إلا أن يُوثِّقه من ينفردُ عنه أو غيره، وكلُّ متأهِّلٍ للتوثيق.

= والأمرِ بالمعروف والنهي عن المنكر، يُواجهُ بذلك أكابرَ الظلمةِ والحُكَّام، ويأتون إليه فلا يلتفتُ إليهم، ولا يأذنُ لهم بالدخولِ عليه، وعرضُ عليه القضاءُ الأَكْبَرُ فامتنع، وكان متقشفاً في ملبوسه ومركوبه، يتكسَّبُ بالتجارة.

وألفَ كتباً كثيرةً في غاية الاختصار والتحرير والتنقيح وسلامةِ العبارة وحُسن المَزَج، وتلقاها الناسُ بالقبول، فمنها في الأصول: شرحُ جمع الجوامع، وشرحُ الوَرَقَاتِ لإمامِ الحرمين، وفي التفسير: سورة الفاتحة من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن، وهو القسمُ الثاني من التفسير المعروف بتفسير الجَلالين، لأنَّ الجلال السيوطي تلميذه أتمَّ تفسيرَ القسمِ الأول من أول البقرة إلى آخر سورة الإسراء، وفي الفقه: شرحُ المنهاج، ومختصرُ التنبيه، وفي النحو: شرحُ القواعد لابن هشام، وشرحُ التسهيل لابن مالك، لم يتم، وغيرها.

من «حسن المحاضرة» للسيوطي ١: ٤٤٣، و«الضوء اللامع» للسخاوي

وإن رَوَى عنه اثنانِ فصاعداً، ولم يُوثَّق، قال قاضي القضاة:
فهو مجهولُ الحال، وهو المستور.

فالتحقيقُ عندهُ أن رِوَايَتَهُ وَرِوَايَةَ مَنْ جُرِحَ بِجُرْحٍ غَيْرِ مُفَسِّرٍ^(١):
موقوفةٌ إلى استبانةِ حالِهِ.

وعندنا أنَّ حُكْمَ المجهولِ، وهو من لم يُعرَف إلا بحديثٍ
أو حديثينِ مطلقاً، سواءً انفرد بالروايةِ عنه واحدٌ أم رَوَى عنه اثنانِ
فصاعداً:

أنه إما أن يظهر حديثُهُ في القَرْنِ الثاني، أولاً، فإن لم يظهر
جاز العَمَلُ به في الثالث لا بعده، وإن ظَهَرَ، فإن شَهِدَ السلفُ له
بصحَةِ الحديث، أو سكتوا عن الطَّعْنِ فيه، قُبِلَ، أو رُدُّوه رُدًّا. أو قَبِلَهُ
البعضُ ورَدَّهُ البعضُ مع نقلِ الثقاتِ عنه: فإن وافقَ حديثُهُ قياساً
مَّا قُبِلَ، وإلا رُدَّ.

وحُكْمُ المعروفِ بالروايةِ، وهو مَنْ عُرِفَ بِأَكْثَرِ من حديثينِ
مطلقاً:

أنه إن عُرِفَ بالفقهِ قُبِلَ مطلقاً، وإلا فإن وافقَ قياساً مَّا قُبِلَ،
وإلا رُدَّ. وأما المستور وهو عندنا من كان عدلاً في الظاهر،
ولم تُعرَفِ عدالتهُ في الباطنِ مطلقاً سواءً انفرد بالروايةِ عنه واحدٌ
٢١ أم رَوَى عنه اثنانِ فصاعداً، / فحُكْمُ حديثِهِ الانقطاعُ الباطنِ وعدمُ
القبولِ إلا في الصِّدْرِ الأوَّلِ.

(١) وقع في الأصل المطبوع (بجرح غير مفسد). وهو تحريف عما أثبتته.

٩ - ومنها: البِدْعَةُ، وهي:

إن كانت بمكفِّرٍ، فالمعتمدُ في حقِّ صاحبِها عند قاضي
القضاة^(١):

رَدُّ مَنْ أَنْكَرَ أَمْرًا متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين
بالضرورة، أو اعتقد ما عُلِمَ بالضرورة أنه ليس من الدين: مِنْهُ.

وقَبُولُ مَنْ لم يَكُنْ بهذه الصفة، ولكن كان ضابطاً مع وَرَعِهِ
وتقواه.

وإن كانت بمفسِّقٍ، فالمختارُ عند قاضي القضاة رَدُّ مَنْ رَوَى
ماله تعلقٌ ببدعته وإن كان غير داعية، وقَبُولُ مَنْ رَوَى ما لا تعلق به
بها وإن كان داعيةً.

وعندنا إن أدَّت إلى الكُفْرِ، لم تُقبَلْ روايةُ صاحبِها وفاقاً لأكثرِ
الأصوليين، وإن أدَّت إلى الفِسْقِ، فقبِلتْ روايةُ صاحبِها إذا
كان عدلاً ثقةً غير داعية. وقيل: إذا كان فسقُهُ مظنوناً أو مقطوعاً به،
ولم يتدبَّرْ الكذبَ، زاد فخر الإسلام^(٢) فقال: ولم يدعُ إلى بدعته،

(١) يعني به: الحافظُ ابن حجر، كما تقدَّم بيانه غير مرة.

(٢) هو الإمام الكبير الفقيه الأصولي المفسر أبو الحسن علي بن محمد بن
الحسين البزْدَوِي، الحنفي، المعروف بفخر الإسلام، ويقال له أيضاً: أبو العُسر،
ويقال لأخيه القاضي محمد: أبو اليُسر، وكُنِّي بأبي العُسر، لأنَّ تصانيفه دقيقة
متعسِّرةُ الفهم على أكثر الناس، وكُنِّي أخوه بأبي اليُسر ليُسر تصانيفه، كذا في
«مفتاح السعادة» لطاش كبري زاده ٢: ١٦٥ و«الفوائد البهية» ص ٢٣٥ للكنوي. =

والمختار هو الأول^(١).

فصل: في الحديث المرفوع، والموقوف، والمقطوع.

اعلم أن الإسناد إما أن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو إلى الصحابي، أو إلى التابعي، أو من دونه مطلقاً.

= ولد في حدود سنة ٤٠٠ في بَزْدَة، قُرْبَ مدينة نَسَف، وتوفي سنة ٤٨٢ بجوار سمرقند رحمه الله تعالى.

كان شيخ الحنفية في عصره، وعالم ما وراء النهر، إماماً في الفروع وفي الأصول، له التآليف الجليلة الكثيرة، منها في الفقه: المبسوط، أحد عشر مجلداً، وغناء الفقهاء، وشرح الجامع الكبير، وشرح الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن، وكتاب في التفسير، يقال: إنه مئة وعشرون جزءاً، كل جزء في ضخامة المصحف، وكتاب في أصول الفقه مشهور متداول، اشتهر باسم أصول البزدوي، واسمهُ العَلَمِي: «كُنز الوصول إلى معرفة الأصول» على ما في «إيضاح المكنون» ٢: ٣٨٨ و«هدية العارفين» ١: ٦٩٣ لإسماعيل باشا البغدادي.

من «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٨: ٦٠٢، و«الفوائد البهية» للكنوي ص ١٢٤.

(١) ما ذكره المؤلف هنا - تبعاً لشرح النخبة للحافظ ابن حجر - من أسباب رد الحديث لظعن في الراوي: تسعة، وقدم المؤلف في ص ٧٣ أنها عشرة، وهي هنا تسعة بترتيبها في شرح النخبة، وفاته ذكر العاشر، وهو فيها كما يلي:

١٠ - «ثم سوء الحفظ، وهو السبب العاشر من أسباب الظعن، والمراد به من لم يرجح جانب إصابته على جانب حفظه، وهو على قسمين: إن كان لازماً للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث، أو كان طارئاً على الراوي فهو المختلط...».

فإن انتهَى إلى النبي صلى الله عليه وسلم مقتضياً لفظه - إما تصريحاً أو حكماً - أن المنقول به من قوله أو فعله أو تقريره، فالمنقول به هو المرفوع، سواء كان المضيف له إلى النبي صلى الله عليه وسلم الصحابي، أم التابعي، أم من بعدهما.

وإن انتهَى إلى الصحابي مقتضياً لفظه - إما تصريحاً أو حكماً - أن المنقول به من قول الصحابي، أو فعله أو تقريره، فالمنقول به هو الموقوف.

وإن انتهَى إلى التابعي كذلك، فالمنقول به هو المقطوع. ولك فيه أن تقول: هو موقوف على فلان.

ثم الصحابي - على ما هو الأصح عند قاضي القضاة - هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخللت / ردة، فخرج من رآه مؤمناً به بين الموت والدفن، ومات على الإسلام، لعدم عد ذلك لقياً، ومن لقيه كافرًا به، ومن لقيه مؤمناً به ثم ارتد ومات على الردة.

قال: وقولي (به) يخرج من لقيه مؤمناً لكن بغيره من الأنبياء. لكن هل يخرج من لقيه مؤمناً بأنه سيبعث ولم يدرك البعثة؟ (١) فيه نظر. ثم رجح إخراجَه به قائلاً: إن الصُّحبة من الأحكام الظاهرة،

(١) ضبطه علي القاري في «شرحه على شرح النخبة» ص ١٧٨، وعبدالله خاطر في «حاشيته على شرح النخبة» ص ١٠٠ «بكسر الموحدة».

فلا تحصلُ إلا عند حصولِ مُقتَضِيها في الظاهر، وحُصولُهُ فيه يتوقَّفُ على البِعثَةِ.

فلم يردُّ على إخراجِ قوله (به) مَنْ لَقِيَهُ مُؤمناً بغيرِهِ من الأنبياء: أنه إن أراد مَنْ لَقِيَهُ مُؤمناً بأن ذلك الغيرِ نبيٍّ دون ما جاء به، فهو لا يقال له: مؤمن، أو: مَنْ لَقِيَهُ مُؤمناً بما جاء به ذلك الغيرُ، فهو مؤمن به صلى الله عليه وسلم إن كان لقاؤه إياه بعد البعثَةِ، وبأنه سيُبعثُ إن كان قبلها.

ودخل مَنْ كان أعمى من أوَّلِ الصُّحبةِ، لأنَّ المراد باللقاءِ ما هو أعم من المُجالسةِ والمُماشاةِ ووُصولِ أحدهما إلى الآخرِ، وإن لم يُكالمهُ ولم يره.

قال: ويدخلُ فيه رؤيةُ أحدهما الآخرَ بنفسِهِ أو بغيرِهِ^(١). قيل: عليه ولكن لا بُدَّ من أن يُسمَى هذا لِقِيَاءً، ومتخلُّ الرَّدَّةِ^(٢)، خلافاً

(١) أي بأن يكون صغيراً، فيُحمَلُ إلى النبي صلى الله عليه وسلم. من «الشرح» ص ١٧٧، وانظره.

(٢) أي ويدخلُ في مصداقِ (الصحابي) متخلُّ الرَّدَّةِ، «فإن اسمَ الصُّحبةِ باقٍ له، سواء أُرْجِعَ إلى الإسلامِ في حياته صلى الله عليه وسلم أو بعده، وسواء لَقِيَهُ ثانياً أم لا في الأصح». انتهى من «شرح النخبة» للحافظ ابن حجر، وهذا على مذهب الشافعي ومن تبعه.

وأشار الحافظ بقوله (في الأصح) إلى خلاف أبي حنيفة ومالك في المسألة، فإنَّ الرَّدَّةَ عندهما تُبطلُ جميعَ الأعمالِ ولورَجَعَ إلى الإسلامِ، فلورَجَعَ إلى الإسلامِ لم يُعد له اسمُ الصُّحبةِ، فإنها بطلتْ بالردة كسائر أعماله، ويجبُ عليه الحجُّ من جديد إذا استطاعه.

لأبي حنيفة رضي الله عنه، إذ الرِّدَّةُ عنده مُحِبَّةٌ للعملِ مطلقاً.

وأما التابعيُّ فهو على ما هو الأصحُّ عندَ قاضي القضاة: مَنْ لَقِيَ الصحابيَّ ولو غيرَ مؤمنٍ بالنبي صلى الله عليه وسلم، ومات على الإسلام، ولو تخلَّت رِدَّةٌ، خِلافاً لمن شَرَطَ أيضاً صِحَّةَ السماع، أو التمييز، أو طولَ الملازمة، فدَخَلَ مُتَخَلِّلاً الرِّدَةَ، خِلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه، كما مرَّ (١).

وأما المُخَضَّرُمُونَ وهم الذين أَدْرَكُوا الجاهليَّةَ والإسلامَ، ولم يروا النبيَّ صلى الله عليه وسلم، فالصحيحُ عنده: أنهم معدودون في كبارِ التابعين، سواءً عُرِفَ أنَّ الواحدَ منهم كان مُسْلِماً في زَمَنِ النبي صلى الله عليه وسلم كالنَّجَاشِيِّ، أم لا. / قال: ٢٣ لكنْ إن ثَبَّتَ أن النبي عليه السلام ليلةَ الإسراءِ كُشِفَ له عن جميعِ من في الأرضِ فرآهم، فينبغي أن يُعَدَّ من كان مُؤمناً به إذ ذاك في الصحابةِ، لحصولِ الرُّؤيةِ من جانبِهِ صلى الله عليه وسلم.

فصل: أما مثالُ المرفوعِ صريحاً: فَمِنَ القولِ: أن يقولَ الصحابيُّ: سَمِعْتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقولُ كذا، أو حدَّثنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بكذا، أو يقولُ هو أو غيره. قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا، أو نحو ذلك.

(١) أي قريباً في ص ٩٠.

ومن الفعل: أن يقولَ رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم فعلَ كذا، أو يقولُ هو أو غيرهُ كان رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يفعلُ كذا.

ومن التقرير: أن يقولَ فَعَلْتُ بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا، أو يقولُ هو أو غيرهُ فَعَلَ فلانٌ بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم — كذا —، ولا يَذْكَرُ إنكارَه لذلك.

وأما مثال المرفوع حُكماً: فمن القول: أن يقولَ الصحابيُّ — الذي لم يأخذ عن الكُتُب القديمة — قولاً لا مجالاً للاجتهاد فيه، ولا له تعلُّقٌ ببيانِ لغةٍ أو شرحٍ غريب، كأخبارِ بدءِ الخلقِ والأنبياءِ والمَلاحِمِ والفِتنِ وأحوالِ يومِ القيامة، وكأخبارِ تَضَمَّنَتِ الإخبارَ عما يَحْصُلُ بفعله ثوابٌ مخصوص، أو عقابٌ مخصوص.

أو يقولُ: أمرنا بكذا، أو نُهينا عن كذا.

وهما (١) حُجَّةٌ عندنا، خلافاً لجماعة من الأصوليين منهم الكرخيُّ منا (٢).

(١) أي المرفوعُ صريحاً والمرفوعُ حُكماً.

(٢) هو الإمام الفقيه المحدثُ الزاهد مفتي العراق شيخ الحنفية أبو الحسن عبيدالله بن الحسين بن دلال الكرخي ثم البغدادي، الحنفي، ولد سنة ٢٦٠ في كَرْخِ جُدَّان — بلدة في آخر ولاية العراق، وهي الحدُّ بين شهرزور والعراق — وتوفي سنة ٣٤٠ في بغداد رحمه الله تعالى.

أخذَ الفقه عن أبي سعيد البردعي وهذه الطبقة، وسمِعَ الحديثَ من إسماعيل بن إسحاق القاضي، وأحمد بن يحيى الحلواني، ومحمد بن عبدالله =

أو فَعَلَ كذا طاعةً لِلَّهِ أو لرسوله، أو معصيةً.

أو يقولُ التابعيُّ عنه يَرْفَعُ الحديثَ، أو يرويه، أو يَنْمِيهِ، أو يَبْلُغُ به، أو رَوَاهُ، أو رَوَاهُ، أو قَالَ قَالَ أَي رسولُ اللَّهِ.

ومن الفعل: أن يَنْقَلَ الصحابيُّ ما لا مجالَ للاجتهادِ فيه.

ومن التقرير: أن يُخْبَرَ الصحابيُّ أنهم كانوا يفعلون في زمنِ النبي صلى الله عليه وسلم كذا.

= الحضرمي، وطائفة. وحَدَّثَ عنه أبو عمر بن حَيَّوَيْه، وأبو حفص بن شاهين، والقاضي عبدالله بن الأكناني، والعلامة أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، وأبو القاسم علي بن محمد التنوخي، وآخرون.

انتهت إليه رئاسة المذهب، وانتشرت تلامذته في البلاد، واشتهر اسمه، وبعُدَ صِيَتُهُ، وكان من العلماء العُبادِ ذا تهجِدٍ وأورادٍ وتألُّه، وصَبَرَ على الفقر والحاجة، وزُهِدٍ تام، ووَقَعَ في النفوس، وله شعر رقيق.

ولما أصابه الفالج في آخر عمره، حَضَرَ أصحابه وتلامذته فقالوا: هذا مرضٌ يَحْتاجُ إلى نفقة وعلاج، فكتبوا إلى سيف الدولة بن حمدان، فعَلِمَ بذلك فبكى، وقال: اللهم لا تجعل رزقي إلا من حيث عودتني، فمات قبل أن يُحْمَلَ إليه شيء، ثم جاء من سيف الدولة عشرة آلاف درهم، فتصدَّق بها عنه رحمه الله تعالى، وكان رأساً في الاعتزال، الله يُسامحه.

له مؤلفات منها: المختصرُ في الفقه، وشرحُ الجامع الصغير، وشرحُ الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن، ورسالة في الأصول التي عليها مدارُ فروع الحنفية.

من «تاريخ بغداد» للخطيب ١٠: ٣٥٣، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي

١٥: ٤٢٦، و«الفوائد البهية» للكنوي ص ١٠٨.

ثم أن / يقول: كنا نفعلُ كذا، من غير أن يُضيفه إلى عهده ٢٤
صلى الله عليه وسلم.

ومختارُ السَّرَاحِ الهندي مِنَّا أنه إن أضافه إليه فهو مرفوعٌ وُحْجَةٌ
قطعاً، وإلا فالظاهرُ أن المرادُ بـكُنَّا نفعلُ، أو كانوا يفعلون كذا:
التقريرُ، فيكون الظاهر أنه مرفوعٌ وُحْجَةٌ.

وأما قولُ الصحابي: من السنة كذا، ذاكراً قولاً أو فعلاً، فله
حُكْمُ الرفع عند الأكثر، وهو مذهبُ عامَّةِ المتقدمين من أصحابنا،
ومُختارُ صاحب «البدائع» من متأخريهم^(١). قال ابنُ عبد البر من

(١) هو الإمام الكبير ملكُ العلماء وشيخ الفقهاء فقيهُ النَّفسِ والبَدَنِ،
علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، ولد . . . ، وتوفي سنة ٥٨٧
بحلب رحمه الله تعالى. وكاسان بلد كبير بتركستان خلف نهر سَيحُون وراء بلدة
الشاش.

قَدِمَ إلى حلب، وقرأ على الإمام الفقيه الأصولي علاء الدين السمرقندي نزيل
حلب وشيخ المدرسة الحلاوية فيها: مُعْظَمُ تصانيفه، مثل «تحفة الفقهاء» وغيرها
من كتب الأصول، وزوجه شيخه ابنته، وتولَّى هو من بعده تدريس المدرسة
الحلاوية أيضاً، وهي أمام الباب الغربي للجامع الكبير بحلب.

قيل: إن سبب تزويجها أنها كانت من حسان النساء، وكانت حفِظَتْ «تحفة
الفقهاء» لأبيها، وغدَّت عالمةً فقهية، وطلَّبها جماعةٌ من ملوك بلاد الروم، فامتنع
والدها من تزويجها لهم، ف جاء الكاساني إلى حلب، ولازَمَ والدها يتلقَى العلم
عنه، وبرَع في علم الأصول والفروع، وصنَّف كتاب «البدائع في ترتيب الشرائع»
شَرَحَ فيه «التحفة»، وعَرَضَهُ على شيخه، فإزداد به فرحاً، وزوجه ابنته، وجعل
مهرها منه ذلك، فقال الفقهاء: شَرَحَ تحفته، وزوجه ابنته، أو: وتزوج ابنته. =

المالكية^(١): وإذا قالها غير الصحابي فكذلك، ما لم يُضفها إلى صاحبها كسنة العُمريين.

= وكانت الفتوى تأتي إلى أبيها - قبل زواجها -، فتخرجُ وعليها خطُّها وخطُّ أبيها، فلما تزوجت بصاحب «البدائع»، كانت تخرجُ وعليها خطُّها وخطُّ أبيها وخطُّ زَوْجها، وكانت إذا أخطأ زَوْجها تردُّه إلى الصواب.

له كتاب «البدائع» العجيبُ الفريدُ الرائع، وكتابُ السلطان المبين في أصول الدين، ويُسمَّى: المعتمد في المعتقد.

من «الجواهر المضية» للقرشي ٢: ٢٤٤، و«الفوائد البهية» للكنوي ص ٥٢

و ١٥٨.

(١) هو الإمام العلامة الحافظ المحدث الجيهذ الناقد المقرئ الفقيه الأديب النسابة المؤرخ النزيه أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري، الأندلسي القرطبي، المالكي، ولد سنة ٣٦٨ في قرطبة، وتوفي سنة ٤٦٣ في شاطبة، عن ٩٥ سنة رحمه الله تعالى.

قال فيه الحافظ الذهبي: «هو حافظ المغرب في زمانه، شيخ الإسلام، إمام عصره، وواحدُ دهره، كان أبوه الإمام محمد من فقهاء قرطبة ومحدثيها، وفاته السماعُ منه، فإنه مات قديماً سنة ٣٨٠، وابنه أبو عمر طلب العلم بعد سنة ٣٩٠، وأدرك الكبارَ وطال عمره، وعلا سنده، وتكاثرَ عليه الطلبة، وجمعَ وصنفَ، ووثقَ وضعفَ، وسارت بتصانيفه الركبان، وخضعَ لعلمه علماء الزمان، وكان موقفاً في التأليف، مُعاناً عليه، ونفعَ الله بتواليفه.

وكان مع تقدمه في علم الأثر، وبصره بالفقه ومعاني الحديث: له بسطةٌ كبيرة في علم النَّسبِ والأخبار، والرجالِ والقراءات، وكان أعلمَ الناس في عصره بالسنن والآثار، واختلافِ علماء الأمصار، قال أبو الوليد الباجي: لم يكن بالأندلس مثلُ أبي عمر بن عبدالبر في الحديث، وهو أحفظُ أهل المغرب.

قلتُ - القائل الذهبي - : كان إماماً ديناً، ثقةً، مُتقناً، علامةً متبحراً، صاحبَ سنةٍ واتباع، وكان أولاً أثرياً ظاهرياً فيما قيل، ثم تحوّل مالكيّاً مع ميلٍ بينٍ إلى فقه الشافعي في مسائل، ولا يُنكرُ له ذلك، فإنه ممن بلّغ رتبة الأئمة المجتهدين.

ومن نظر في مصنفاته، بأن له منزلته من سعة العلم، وقوة الفهم، وسيلان الذهن. وكلُّ أحدٍ يُؤخذ من قوله ويترك إلا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم، ولكن إذا أخطأ إمام في اجتهاده، لا ينبغي لنا أن ننسى محاسنه، ونُغطي معارفه، بل نستغفر له ونعتذر عنه.

وله التصانيفُ الفاتحةُ الكثيرةُ نحو الثلاثين مصنفاً، ويأتي في طليعتها: التمهيدُ لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، طبع أكثره، وسيزيدُ على عشرين مجلداً، والاستدكارُ لمذاهب علماء الأمصار، فيما تضمّنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، والاستيعابُ في معرفة الأصحاب، وجامعُ بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله، والانتقاءُ في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: مالك والشافعي وأبي حنيفة، وغيرها من نفائس التأليف.

وما كان من خِطّتي أن أترجمَ لهذا الإمامِ الجليلِ هنا، فإنه من كبار الأئمة المحدثين المشهورين، ولكنَّ المؤلفَ رحمه الله تعالى ذكّره في الفقهاء المالكية، فقَطّفتُ هذه الكلمات من ترجمته الحافلة في «سير أعلام النبلاء» ١٨: ١٥٣ - ١٦٣.

وترجمتُ له لغرضٍ يتصل بموضوع هذا الكتاب: (قفوا الأثر)، فإن المؤلفَ تبعَ في مقدمته: الحافظُ ابن حجر رحمه الله تعالى، في ذكرِ ما أُلّفَ في علوم المصطلح، فذكر فيها - تبعاً للحافظ - : «ما لا يسعُ المحدثُ جهله» للميائشي رحمه الله تعالى، وقد بينتُ منزلةَ هذا الكتابِ أو الرسالةِ الصغيرةِ فيما سَلَفَ تعليقهُ في ص ٣٦ - ٣٩.

وأما قولُ الصحابي لمن سأله: أصبَتِ السُّنَّةُ، أو سُنَّةَ أبي القاسم، ففي «مَحَاسِنِ البُلْقِينِي» من الشافعية: التنبية على أنه في معنى قوله: من السُّنَّةِ كذا^(١).

= وكان من حَقِّ العِلْمِ على الحافظ ابن حجر - وهو الإمامُ المُطَّلَعُ الواسِعُ المعرفة - أن يذكَرَ في عِدَادِ المؤلِّفَاتِ في علم المصطلح: مقدمة «التمهيد» لابن عبدالبر، فإنها مقدمة حافلة جامعة، بلغت ٦٠ صفحةً من الحرف الناعم الصغير، فهي كتابٌ وافٍ في بابه، وقد نَقَلَ الحافظُ ابنُ الصلاح في «مقدمته» نقولاً كثيرةً من كلام ابن عبدالبر، الذي في مقدمة «التمهيد» فهي أولى بالذكر جداً من رسالة الميانيشي، التي تَبْلُغُ ١٤٠ سطرًا في المصطلح، وابنُ عبدالبر أقدمٌ وأحفظٌ وأفقهٌ وأعلم، فأغفالُ الحافظ ابن حجر لهذه المقدمة الحافلة في المصطلح غفوةٌ من عالم.

(١) البُلْقِينِيُّ هنا: هو الإمام الحافظ المحدث فقيه الزمان شيخ الإسلام خاتمة المجتهدين، أعجوبةُ دهره، وأعلمُ أهل عصره، سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكِنَانِي العسقلاني الأصل، المصريُّ البُلْقِينِي، الشافعي، ولد سنة ٧٢٤ في بلدة بُلْقِينَة من غربية مصر، وتوفي سنة ٨٠٥ بالقاهرة رحمه الله تعالى.

كان باهرَ الذكاء، سريعَ الحفظِ على وجهٍ لم يُشَاهَدِ في مثله، حَفِظَ في بلده القرآن العظيم وله من العمر سبعُ سنين، وحَفِظَ في الفقه «المحرر»، وفي الأصول «مختصر ابن الحاجب»، وفي القراءات «الشاطبية»، وفي النحو «الكافية» لابن مالك، ثم قَدِمَ إلى القاهرة سنة ٧٣٧، فَعَرَّضَ محفوظاته على علماء الوقت، فبهرهم بذكائه وسرعة إدراكه، وأكَبَّ على الاشتغال والتحصيل، فصار أحفظَ أهل زمانه لمذهب الشافعي رضي الله عنه.

= وَطَلَبَ الحديثَ وَسَمِعَ منه الكثيرَ على مُحدثي عصره الذين يطولُ ذكرهم، =

= وأجاز له من دمشق عدَّة من شيوخ الحديث ومنهم الحافظان المزي والذهبي، وقرأ الأصول والمعقولات، وأخذ النحو والتصريف والأدب عن الأستاذ أبي حيان الأندلسي، وغدا إماماً فذاً في جميع علوم عصره، ديناً خيراً وقوراً حليماً مهيباً، سريع البادرة قريب الرجوع، كثير التلطف سريع البكاء مع الخشوع، لا يفتر عن الاشتغال والإشغال أي التعلُّم والتعليم.

اجتهد في آخر عمره واختار، ودارت عليه الفتوى، وكان موفقاً فيها، يجلس للكتابة عليها من بعد صلاة العصر إلى المغرب، فيكتبها من رأس القلم دون رجوع إلى كتاب غالباً. تخرَّج به خلائق لا يُحصون، وخضع له الأئمة من المفسرين والمحدثين والفقهاء والأصوليين والنحويين وتلمذوا له، وحدث بالكثير من مروياته، قال الحافظ ابن حجر تلميذه: كانت آلة الاجتهاد في الشيخ كاملة، إلا أن غيره في معرفة الحديث أشهر، وفي تحرير الأدلة أمهر.

من مؤلفاته: قطعة على البخاري، بلغ فيها إلى أثناء كتاب الإيمان، وشرحان على الترمذي، أحدهما صناعة، والآخر فقه، وترتيب كتاب الأم للشافعي، وليس فيه كبير أمر، لم يتعب عليه، ومحاسن الاصطلاح وتضمن علوم الحديث لابن الصلاح، وليس هو على قدر رتبته في العلم، والفوائد المحضة على الرافعي والروضة، لم يوجد منه غير مجلدين، وغيرها من المصنفات.

قال السخاوي: «ولم يكمل من مصنفاته إلا القليل، لأنه كان يشرع في الشيء، فلسعة علمه يطول عليه الأمر، حتى إنه كتب من شرح البخاري مجلدين على نحو عشرين حديثاً». انتهى.

قال عبدالفتاح: ويكفي في بيان رفعة مقام إمامته، ما أقامه الإمام الأديب الأريب تلميذه أبو العباس القلقشندي، في آخر كتابه العظيم «صبح الأعشى في كتابة الإنشاء»، ١٤: ٢٠٤ - ٢٣١، من (المفاخرة بين العلوم) أكثر من ٧٠ علماً، =

فصل: من أقسام المرفوع: المُسْنَدُ، وهو كما قال قاضي
القضاة: مرفوعٌ صحابيٌّ بإسنادٍ ظاهره الاتصال.

قال: فقولي: صحابيٌّ، يُخْرِجُ ما رَفَعَهُ التابعيُّ، فإنه مُرْسَلٌ،
أو مَنْ دُونَهُ فإنه مُعْضَلٌ، أو مُعَلَّقٌ.

وقولي: ظاهره الاتصال، يُخْرِجُ ما ظاهره الانقطاع، ويدخل
ما فيه احتمال الأمرين، وما إسناده منقطع انقطاعاً حقيقياً، كنعنة
مدلسٍ أو معاصرٍ لم يثبت لقيُّه، وما توجد فيه حقيقة الاتصال من
بابٍ أولى. انتهى. وفيه نظر.

فصل: في الإسناد العالي والنازل أقسامُ العُلُوِّ والنزولِ
بحسب عَدَدِ الإسناد. متى قَلَّ عَدَدُ رجالِ سَنَدٍ بالنسبة إلى عَدَدِ
رجالِ سَنَدٍ آخر يَرُدُّ به كأول حديث واحد، فالأول هو العالي،
إمّا عُلُوًّا مطلقاً، أو نِسْبِيًّا.

فإن انتهى الأول إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فانتهاؤه
إليه هو العُلُوُّ المطلق.

= وجعل الحكم بينها: قاضي القضاة جلال الدين عبدالرحمن بن عمر البلقيني، قائلاً:
«مع الإشارة إلى فضل والده شيخ الإسلام بقية المجتهدين أبي حفص عمر
البلقيني، أمتع الله المسلمين ببقائه». وهو المترجم هنا، فقف عليها فإنها من متع
العلم النفيسة.

من «لحظ الألاحظ بذييل طبقات الحفاظ» لابن فهد ص ٢٠٦ - ٢١٧،
و«الضوء اللامع» للسخاوي ٧: ٨٥ - ٩٠.

وإن انتهى إلى إمامٍ من أئمة الحديث، سواءً كان من أصحاب الكتب الستة أم من غيرهم / فانتهاؤه إليه هو العلوُّ ٢٥ النسبي.

وجعل العراقيُّ العلوَّ بالنسبة إلى إمامٍ من أئمة الحديث قسماً، وبالنسبة إلى رواية رُواة الكتب الستة آخر، وجعل هذا وحده العلوَّ النسبيَّ. والأوَّل القويم^(١).

وفي العلوَّ النسبيِّ دون غيره: الموافقة^(٢)، وهو الوصول إلى شيخ أحد المصنِّفين بطريقٍ أقلَّ عددًا من طريق ذلك المصنِّف.

وفيه: البدل، وهو الوصول إلى شيخ شيخه بطريقٍ كذلك.

قال ابن الصلاح: ولولم يكن عالياً فهو أيضاً موافقةً وبدلً، لكن لا يُطلقُ عليه اسمُهُما، لعدم الالتفاتِ إليه.

وتعقَّبَه العراقيُّ فقال: قلتُ: وفي كلامٍ غيره من المُخرِّجين

(١) القويم، بالواو، ومعناه: الصحيح المستقيم. أي التقسيمُ الأول، لا التقسيمُ الذي مَثَى عليه الحافظُ العراقي: هو الصحيح. ووقع في الأصل المطبوع محرِّفاً إلى (القديم) أي بالبدال المهملة، فأشكل على المصحح! وعلتُ عليه بقوله: «كذا بالأصل، وفي العبارة بعضُ تحريفٍ أو سقط». انتهى. وسببُ هذا عدمُ اهتدائه إلى (القويم) وإلى فهمِ العبارة، والله تعالى أعلم.

(٢) وقع في الأصل المطبوع هكذا: (في العلوَّ النسبيِّ...)، فسقط منه حرفُ الواو الذي أثبتته، ولذا أشكل على المصحح فقال: «قوله: في العلوَّ النسبيِّ إلخ ابتداءً كلام، والله أعلم».

إِطْلَاقُهُ مَعَ عَدَمِ الْعُلُوِّ، فَإِنَّ عَلَا قَالُوا: مُوَافَقَةٌ عَالِيَّةٌ، وَبَدَلُ عَالٍ (١).
 قَالَ: وَرَأَيْتُ فِي كَلَامِ الظَّاهِرِيِّ وَالذَّهَبِيِّ: فَوَافَقْنَاهُ بِنُزُولٍ (٢).
 وَفِي الْعُلُوتَيْنِ: الْمُسَاوَاةُ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الرَّوَايِ وَبَيْنَ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْعَدَدِ كَمَا بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْمَصْنُفِينَ

(١) جاء في الأصل المطبوع: (... وبدلاً عالياً)، أي بالنصب. وكذلك
 جاء في «شرح الألفية» للحافظ العراقي ٢: ٢٥٨، المنقول عنه، وفي المخطوطة التي
 عليها خطُّ الحافظ العراقي بقراءتها عليه، والجادة أن يكون بالرفع، فأثبتته بالرفع.

(٢) عبارة الحافظ العراقي في «شرح الألفية» ٢: ٢٥٨ «فإن علًا قالوا: مُوَافَقَةٌ
 عالية أو بَدَلُ عَالٍ، كذا رأيتُه في كلام الشيخ جمال الدين الظاهري وغيره، ورأيتُ
 في كلام الظاهري والذهبي: فَوَافَقْنَاهُ بِنُزُولٍ، فَسَمَّيَاهُ مَعَ النُّزُولِ: مُوَافَقَةٌ وَلَكِنْ
 مَقِيدَةٌ بِالنُّزُولِ، كَمَا قِيدَهَا غَيْرُهُمَا بِالْعُلُوِّ». انتهى مصححاً.

والظاهريُّ هنا هو الإمامُ الحافظُ المحدثُ المقرئُ، جمالُ الدين أبو العباس
 أحمد بن محمد بن عبد الله الظاهريُّ الحلبِّي الحنفي، أخذ من عيني بهذا الشأن،
 وكتب عن ٧٠٠ شيخ، بالشام والجزيرة ومصر وغيرها، وُلِدَ بحلب سنة ٦٢٦،
 وتفقه لأبي حنيفة، وتلا بالسُّبُع. أخذ عنه الذهبي وقال في ترجمته: «نزلتُ عليه
 بزوايته بظاهر القاهرة، وبه افتتحتُ السَّمَاعَ في الديار المصرية، وبه اختتمتُ،
 وبأجزائه انتفعتُ، توفي بزوايته سنة ٦٩٦ رحمه الله تعالى». وأثنى وأطاب في
 ترجمته جداً.

ويقال فيه (الظاهريُّ) كما جاء هنا وفي غير كتابٍ مثل «الجواهرِ المضية»
 ١: ٢٨٩، و«الوافي بالوفيات» ٨: ٣٦، و«غاية النهاية» ١: ١٢٢. ويقال فيه: (ابنُ
 الظاهري)، قال ابنُ ناصر الدين: «كان أبوه مَوْلَى الظاهرِ غازي بن يوسف» صاحبِ
 حلب، و(بابنِ الظاهري) ترجم له تلميذُه الذهبيُّ في «تذكرة الحفاظ» ٤: ١٤٧٩
 و«العبر» ٣: ٣٨٦، وصاحبُ «الشذرات» فيها ٥: ٤٣٥.

وبينه صلى الله عليه وسلم، أو يكون بين الراوي وبين مَنْ قَبْلَ النبي صلى الله عليه وسلم - سِوَى أَحَدِ المَصْنُفِينَ - كما بَيْنَ أَحَدِهِمْ وبينه صلى الله عليه وسلم، فيكون سَنَدُهُ الأوَّلُ عالياً بالنسبةِ إلى سَنَدِهِ من طريق أَحَدِهِمْ إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو إلى مَنْ قَبْلَهُ سِوَى أَحَدِهِمْ.

وفيهما: المَصَافِحَةُ، وهي كالمساواة، إلا أن العبرة فيها بتلميذِ أَحَدِ المَصْنُفِينَ لا به.

ويُقَابِلُ العَالِيَّ النازلُ، وكلُّ قسمٍ من العُلُوِّ ضِدُّهُ قِسْمٌ من النزول^(١)، خلافاً لمن زَعَمَ أَنَّ العُلُوَّ قد يَقَعُ غيرَ تابعٍ للنزول.

واعلم أَنَّ العُلُوَّ أمرٌ مرغوبٌ فيه، لكونه أقربَ إلى الصحة، فإن كان في النزولِ مَزِيَّةٌ كأن يكونَ رجالُهُ أوثَقَ، أو أَحْفَظَ، أو أَفْقَهَ، أو الاتصالُ / فيه أظهرَ، فهو أولى قطعاً. ولقد عَظُمَت رغبةُ ٢٦ المتأخرين في العُلُوِّ، حتى غَلَبَ ذلك على كثيرٍ منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهمُّ منه! والمُطَلَقُ منه أعلى من النَّسْبِي، فإن صَحَّ سَنَدُهُ كان الغايةَ القُصْوَى.

فصل: في رواية الأقران، والأكابرِ عن الأصاغر. إذا رَوَى أَحَدُ القَرِينِينَ عن الآخرِ مطلقاً، سواء رَوَى الآخرُ عنه أم لا، فهي

(١) لفظُ (ضِدُّهُ) لم يكن في الأصل المطبوع، فأضفته من «مقدمة ابن الصلاح» من (النوع ٢٩).

رواية الأقران، فرواية الشيخ عن تلميذه ليست منها، إذ القرينان هما الراوي وشيخه المتشاركان في أمرٍ يتعلّق بروايتيهما مثل السنّ، أو الأخذ عن المشايخ، على سبيل منع الخلوّ دون الجمع^(١)، والمراد التشارك في ذلك على المقارنة.

نعم منها المُدبِّج، وغيره. فالأول أن يروي كلٌّ عن الآخر. والثاني أن يروي أحدهما ولا يروي الآخر عنه فيما يُعلم. فرواية الأقران أعمُّ من المُدبِّج، كما أنّ المُدبِّج أعمُّ من أن يروي كلُّ قرينٍ من الصحابة أو التابعين أو أتباعهم أو أتباع أتباعهم عن الآخر منهم. وإذا روى الراوي عن دونه في السنّ، أو في المقدار، على سبيل منع الخلوّ دون الجمع، فهي رواية الأكابر عن الأصاغر.

ومنها رواية الآباء عن الأبناء، والصحابة عن التابعين، والشيخ عن تلميذه، ونحو ذلك. زاد قاضي القضاة فقال: أو في الأخذ عن الشيوخ. قال: وفي عكس رواية الآباء عن الأبناء كثرة، كرواية عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن أبيه، وأبي العشرَاء الدارميّ، عن أبيه، وكرواية من روى عن أبيه، عن جدّه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، سواء عاد ضميرُ جدّه إليه، أو إلى أبيه.

(١) يريد: لا بُدَّ من أحدٍ هذين الأمرين، لتحقق التشارك في المقارنة، ولا يُشترط وجود الوصفين جميعاً.

فصل: في السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ. إن اشْتَرَكِ اثْنَانِ فِي الرِّوَايَةِ عَنِ
 شَيْخٍ، وَتَقَدَّمَ مَوْتُ أَحَدِهِمَا عَلَى مَوْتِ الْآخَرِ، فَهُوَ النَّوْعُ الْمَسْمُومُ
 بِالسَّابِقِ وَاللَّاحِقِ. / وَقَدْ عَدَّ الْعِرَاقِيُّ هَذَا التَّقَدَّمَ مِنْ أَقْسَامِ مُطْلَقِ ٢٧
 الْعُلُوفِ.

فصل: فِي الْمُهْمَلِ^(١). إن رَوَى الرَّوِي حَدِيثًا عَنْ أَحَدِ اثْنَيْنِ

(١) تَعَرَّضَ الْحَافِظُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَمَنْ بَعْدَهُ لِهَذَا الْمَبْحَثِ، فِي (النَّوْعِ الرَّابِعِ
 وَالْخَمْسُونَ: مَعْرِفَةُ الْمُتَفَرِّقِ وَالْمُفْتَرِقِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَنْسَابِ وَنَحْوِهَا)، وَقَسَمُوا هَذَا
 النَّوْعَ إِلَى ثَمَانِيَةِ أَقْسَامٍ، شَرَحَهَا ابْنُ الصَّلَاحِ، وَالسَّخَاوِيُّ فِي «فَتْحِ الْمَغِيثِ»،
 وَالسِّيَوطِيُّ فِي «تَدْرِيْبِ الرَّوِي» فَارْجِعْ إِلَيْهَا إِذَا شِئْتَ.

وَلَمْ يُورِدُوا فِي قِسْمِ (الْمُهْمَلِ) هَذَا: اسْمَ (سَفِيَّانِ) الَّذِي يَرُدُّ فِي كَثِيرٍ مِنْ
 الْأَسَانِيدِ مُهْمَلًا مِنْ ذِكْرِ أَبِيهِ، أَوْ كُنْيَتِهِ، أَوْ نِسْبَتِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَمَيَّزُ بِهِ عَنِ
 الْمُشَارِكِ لَهُ، وَأُورِدُوا فِيهِ اسْمَ (حَمَّادِ)، فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي السَّنَدِ (مُهْمَلًا)، وَيَشْتَرِكُ فِيهِ
 (حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) وَ(حَمَّادُ بْنُ سَلْمَةَ)، وَأُورِدُوا اسْمَ (عَبْدِ اللَّهِ)، فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي السَّنَدِ
 (مُهْمَلًا)، وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْعِبَادَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارِكِ.

«قَالَ سَلْمَةُ بْنُ سَلِيمَانَ الْمَرْوَزِيُّ وَرَأَى ابْنَ الْمُبَارِكِ يَوْمًا: أَخْبَرْنَا عَبْدُ اللَّهِ،
 فَقِيلَ لَهُ: ابْنُ مَنْ؟ فَقَالَ: يَا سُبْحَانَ اللَّهِ؟! أَمَا تَرَضُّوْنَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ حَتَّى أَقُولَ:
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارِكِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَنْظَلِيُّ، الَّذِي مَنْزَلُهُ فِي سَكَّةِ صُغْدَا! ثُمَّ
 قَالَ سَلْمَةُ بْنُ سَلِيمَانَ:

إِذَا قِيلَ بِمَكَّةَ: عَبْدُ اللَّهِ، فَهُوَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، وَإِذَا قِيلَ بِالْمَدِينَةِ فَهُوَ ابْنُ عُمَرَ، وَإِذَا
 قِيلَ بِالْكُوفَةِ فَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَإِذَا قِيلَ بِالْبَصْرَةِ فَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِذَا قِيلَ بِخُرَّاسَانَ
 فَهُوَ ابْنُ الْمُبَارِكِ.

= وقال الخليلي في «الإرشاد»: إذا قاله المصري فابن عمرو بن العاص، أو المكي فابن عباس، أو الكوفي فابن مسعود، أو المدني فابن عمر، وقال النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: إذا قال الشامي: عبدالله، فابن عمرو بن العاص، أو المدني فابن عمر، قال الخطيب: وهذا القول صحيح. انتهى من «تدريب الراوي» ص ٤٨٧ و ٣٢٦:٢، و«فتح المغيث» ٣:٢٨١.

قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٧:٤٦٤ و ٤٦٦، في ترجمة (حماد بن زيد)، وقد وردَ فيها ذكرُ (حماد بن سلمة): «اشترك الحمادان في الرواية عن كثيرٍ من المشايخ، وروى عنهما جميعاً جماعةً من المحدثين، وربما روى الرجلُ منهم عن (حماد)، لم ينسبه، فلا يُعرفُ أيُّ الحمادَينِ هو إلا بقريته».

ثم ذكرَ الذهبيُّ شيوخَهما المشتركينَ بينهما، ثم منَ حَدَّثَ عن الحمادَينِ جميعاً، ثم المختصينَ بالإكثار عن حماد بن سلمة، ثم المختصينَ بحماد بن زيد، الذين ما لحقوا ابنَ سلمة، وقال: هم أكثرُ وأوضحُ، فإذا رأيتَ الرجلَ من هؤلاءِ الطبقةِ قد روى عن (حماد) وأبهمه، علمتَ أنه (ابن زيد)، وأن هذا لم يُدرك (حماد بن سلمة)، وكذا إذا روى رجلٌ ممن لقيهما، فقال: حدثنا حماد، وسكت، نظرتَ في شيخِ حماد من هو؟ فإن رأيتَهُ من شيوخهما على الاشتراك، ترددتَ، وإن رأيتَهُ من شيوخِ أحدهما على الاختصاصِ والتفردِ عرفتهُ بشيوخِهِ المختصينَ به.

ويقعُ مثلُ هذا الاشتراكِ سواءً في السُّفَيَّانينِ، فأصحابُ سفیانِ الثوريِّ كبارَ قدماء، وأصحابُ ابنِ عُيَيْنَةَ صِغار، لم يُدركوا الثوريَّ، وذلك أبينُ.

فمتى رأيتَ القديمَ قد روى فقال: حدثنا سفیان، وأبهم، فهو الثوريُّ، وهم كوكيع، وابن مَهْدِي، والفريابي، وأبي نُعَيْمٍ. فإن روى واحدٌ منهم عن ابنِ عُيَيْنَةَ بينَهُ، فأما الذي لم يلحقِ الثوريَّ، وأدرك ابنَ عُيَيْنَةَ، فلا يحتاجُ أن ينسبه لقدم الإلباس، فعليك بمعرفة طبقاتِ الناس. انتهى.

متفقيين في الاسم فقط، من كنية أو غيرها، أو فيه وفي اسم الأب، أو فيهما وفي اسم الجد، أو فيهن وفي النسبة، معبراً عنه بما فيه الاتفاق، من غير أن يَتَمَيَّزَ عن الآخر، فهو النوع المسمّى بالمُهْمَل. وحُكْمُه أن يَزُولَ إهمالُه بظهورِ اختصاصِ الراوي بأحدهما، لعدم روايته إلا عنه، فإن لم يظهر ذلك، فإن كانا ثقتين لم يَضُرَّ، أو غير ثقتين ضَرَّ، كما هو الصحيح، أو مجهولين كان الإهمال شديداً، وكان الرجوعُ في زَوَالِهِ إلى القرائن والظنِّ الغالب.

فصل: فيمن جحد الشيخ مرويه. إن كان جحدَه جزماً، كأن يقول: كَذَبَ عَلِيٌّ، أو ما رويتُ هذا، أو كَذَبَتَ عَلِيٌّ، أو ما رويتُ لك هذا، رُدَّ في اختيار قاضي القضاة، وقَبِلَ في اختيار المَحَلِّي كالسُّبكي (١).

= وهذه الفائدةُ السانحةُ من السوانحِ الغالياتِ للحافظِ الذهبي، ذكرها في ترجمة (حماد بن زيد)، ولم يذكرها في مظنتها في ترجمة أحدِ السُّفْيَانِيَيْنِ. ويَحْسُنُ أن تتذكرَ أنَّ سفيانَ بن سعيدِ الثوري الكوفي، ولد سنة ٩٧، وتوفي بالبصرة سنة ١٦١، وأنَّ سفيانَ بن عيينة الكوفي ثم المكي، ولد سنة ١٠٧، وتوفي بها سنة ١٩٨ رحمهما الله تعالى.

(١) هو النابغُ الإمام المحدثُ الفقيه الأصولي المؤرخ الأديب الأريب تاج الدين أبونصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي المصري السُّبكي، الشافعي، ولد سنة ٧٢٧ في القاهرة، وتوفي سنة ٧٧١ بدمشق، عن ٤٤ سنة رحمه الله تعالى.

أجاز له ابنُ الشُّحْنَةِ ويونسُ الدُّبُوسِي، وأُسمِعَ في صغره الحديثَ على يحيى ابنِ المصري، وعبدالمحسنِ الصابوني، وابنِ سيدِ الناسِ، وصالحِ بنِ مختار، وغيرهم كثير.

ثم قَدِمَ إلى دمشق سنة ٧٣٩ مع والده، وله من العمر ثنتا عشرة سنة، فسَمِعَ بها من زينب بنت الكمال، وابن أبي اليُسْر، وغيرهما، وقرأ بنفسه على المزي، ولازم الذهبي، وتخرَّجَ بتقي الدين ابنِ رافع، وأمعن في طلب الحديث، وكتب الأجزاء والطِّبَاق، مع ملازمة الاشتغال بالفقه والأصول والعربية، حتى مَهَرَ وهو شاب، وأذِنَ له بالإفتاء والتدريس وهو دون سنِّ العشرين.

ودرَّس في غالب مدارس دمشق، وناب عن أبيه في الحكم - أي القضاء - ثم استقل به، وولِّي دار الحديث الأشرفية بتعيين أبيه، وولِّي خِطَابَةَ جامع دمشق، وانتهت إليه رئاسة القضاء والمناصب بالشام، وحصلت له مِحْنٌ بسبب ذلك. وتولَّى التدريس أيضاً بمصر حين توجَّه إليها، فدرَّس في مسجد الشافعي والمدرسة الشيخونية والجامع الطولوني، وكان طلق اللسان ذا بلاغة وطلاوة، عارفاً بالأمور، جيد البديهة.

وصنَّف تصانيف كثيرة على صغر سنِّه، قرئت عليه وانتشرت في حياته وبعد موته، منها في الأصول: شرح مختصر ابن الحاجب، شرح منهاج البيضاوي، جمع الجوامع، شرحه: منع الموانع، وفي الفقه: ترشيح التوشيح، والقواعدُ المشتملة على الأشباه والنظائر، وطبقات الشافعية الكبرى، والوسطى، والصغرى، ومُعِيد النِّعَم ومبيد النِّقَم، وغيرها.

وهو مقتضى ظاهر التنقيح في أصولنا^(١).

وإن كان جحدّه احتمالاً، كأن يقول: ما أذكرُ هذا،
أولا أعرِفُهُ، أو لا أعرِفُ أني رَوَيْتُ هذا، قُبِلَ في الأصح، لما أنه
قولُ أكثرِ العلماء، كمالك، والشافعي، وأحمد في أصحِّ الروايتين
عنه، ومحمدٍ صاحبِ الإمامِ الأعظم، والكرخيِّ منَّا في روايةٍ عنه.
وفي هذا النوعِ الثاني صَنَّفَ الدَّارِقُطِيُّ كتابَ «مَنْ حَدَّثَ
وَنَسِيَ».

فصل: في المُسَلِّسِ. قال قاضي القضاة: إن اتَّفَقَ الرُّوَاةُ في
إِسْنَادٍ مِنَ الْأَسَانِيدِ فِي صِيغِ الْأَدَاءِ، كَسَمِعْتُ فَلَانًا، قَالَ سَمِعْتُ
فَلَانًا. أَوْ حَدَّثْنَا فَلَانًا، قَالَ حَدَّثْنَا فَلَانًا. أَوْ غَيْرَهَا مِنْ حَالَاتِهِمْ
الْقَوْلِيَّةِ، كَسَمِعْتُ فَلَانًا يَقُولُ أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ حَدَّثَنِي فَلَانًا، إِلَى
آخِرِهِ. أَوْ الْفِعْلِيَّةِ كَدَخَلْنَا عَلَى فَلَانًا، فَأَطَعَمَنَا تَمْرًا، إِلَى / آخِرِهِ، ٢٨

(١) التنقيحُ هنا هو: «تنقيح الأصول» للإمام صدر الشريعة عبيدالله بن
مسعود المحبوبي البخاري، الحنفي، الأصوليُّ الفقيهُ البلاغيُّ، المولود سنة...،
والمتوفى ببخارى سنة ٧٤٧ رحمه الله تعالى، نَقَّحَ فِيهِ كِتَابَ «أَصُولِ الْفِقْهِ» لِلْإِمَامِ
فخر الإسلامِ البزْذَوِيِّ الحنفي، وأضاف إليه زُبْدَةَ مَبَاحِثٍ مِنْ كِتَابِ «الْمَحْصُولِ»
لِلْإِمَامِ فخرالدين الرازي الشافعي، وأصولِ الإمامِ ابنِ الحاجبِ المالكي «مَنْتَهَى
السُّؤَالِ وَالْأَمَلُ فِي عِلْمِي الْأَصُولِ وَالْجَدَلِ». ثُمَّ شَرَّحَهُ بِكِتَابِ سَمَاءَ: «التوضيح في
حَلِّ غَوَامِضِ التَّنْقِيحِ». وَيَقَعُ الْمَبْحَثُ الْمَشَارُءُ إِلَيْهِ هُنَا، فِيهِ ٢: ١٣، فِي (فصل في
الطعن) من مباحث (الركن الثاني في السنة).

أو كِلْتَيْهِمَا، كَحَدَّثَنِي فَلَانٌ وَهُوَ آخِذٌ بِلِحْيَتِهِ، قَالَ: آمَنْتُ بِالْقَدْرِ إِلَى آخِرِهِ.
 زاد العراقيُّ فقال: أو مِنْ صِفَاتِهِمْ، كَالْمُسْلَسَلِ بِرَوَايَةِ الْفَقْهَاءِ،
 أو الْحَفَازِ، أو مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَهُوَ الْمُسْلَسَلُ. قَالَ: وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ
 الْإِسْنَادِ، وَقَدْ يَقَعُ التَّسْلُسُ فِي مُعْظَمِ الْإِسْنَادِ، كَحَدِيثِ الْمُسْلَسَلِ
 بِالْأَوَّلِيَّةِ.

فصل: في وُجُوهِ التَّحْمُلِ (١):

- ١ - فمنها: السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ.
- ٢ - ومنها: القِرَاءَةُ عَلَيْهِ، وَهِيَ أَرْفَعُ مِنْهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، خِلَافاً لِلْجُمْهُورِ إِذْ عَكَسُوا، وَلِمَالِكٍ إِذْ سَوَّى بَيْنَهُمَا
 فِي أَشْهُرِ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ، وَهُوَ مَخْتَارُ ابْنِ السَّاعَاتِيِّ مِنْهُ. وَمِنْهَا:
 السَّمَاعُ عَلَيْهِ بِقِرَاءَةِ غَيْرِهِ.
- ٣ - ومنها: الْإِجَازَةُ الْخَاصَّةُ الْمُعَيَّنَةُ، خِلَافاً لِأَبِي طَاهِرِ الدَّبَّاسِ
 مِنْهُ (٢)، إِذْ قَالَ بِإِبْطَالِهَا. وَالْمَخْتَارُ فِيهَا وَفَاقاً لِابْنِ السَّاعَاتِيِّ أَنَّ الْمُجِيزَ
 إِنْ كَانَ عَالِماً بِمَا فِي الْكِتَابِ، وَالْمُجَازُ لَهُ فَهَمًّا ضَابِطاً: جَارَتْ

(١) عَدُّوا وَجُوهُ التَّحْمُلِ ثَمَانِيَةَ، وَرَتَّبَهَا الْمُؤَلِّفُ هُنَا عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِهَا عِنْدَ
 ابْنِ الصَّلَاحِ وَالْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ، أَوِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي «شَرْحِ النَّخْبَةِ»، وَالْخَطْبُ
 فِي هَذَا سَهْلٌ.

(٢) هُوَ الْإِمَامُ الْفَقِيهُ الْحَازِقُ الْمَاهِرُ أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَفِيَانَ
 الدَّبَّاسِ - نَسَبُهُ إِلَى بَيْعِ الدَّبَّاسِ الْمَأْكُولِ -، إِمَامٌ أَهْلُ الرَّأْيِ بِالْعِرَاقِ، لَمْ تُذَكَّرْ سَنَةٌ
 وَلادِيَتُهُ وَلَا سَنَةٌ وَفَاتِهِ، وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْكَرْخِيِّ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ
 الْحُسَيْنِ، الْمَتَوَفَى سَنَةَ ٣٤٠، الَّذِي تَقَدَّمَ تَرْجَمَتَهُ فِي ص ٩٢.

الروايةُ بها، ووَقَعَ بها الاحتجاجُ، وإلَّا بَطَلَتْ عند أبي حنيفة ومحمد، وصَحَّتْ عند أبي يوسف. قال: والأحوطُ ما قالاه. نعم قد قال غيره منَّا: هِيَ أَمْرٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَلَكِنْ يُتَبَرَّكُ بِهِ.

٤ - ومنها المُنَاوَلَةُ، بشرطِ اقترانها بالإِذْنِ للروايةِ، لِتَصِحَّ الروايةُ بها عند من يُجَوِّزُهَا، وهي بهذا الشرطِ أرفعُ أنواعِ الإجازة. وَصُورَتُهَا: أَنْ يَدْفَعَ الشَّيْخُ أَصْلَهُ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ مِنْ فَرْعٍ مُقَابِلٍ بِهِ، مُمَلِّكاً أَوْ مُعَيِّراً، أَوْ يُحْضِرُ الطَّالِبُ أَصْلَ نَفْسِهِ أَوْ الْفَرْعَ الْمُقَابِلَ بِهِ، فَيَتَأَمَّلُهُ الشَّيْخُ، ثُمَّ يُنَاوِلُهُ أَيَّاماً كَانَ مِنْهَا، قَائِلاً: هَذَا رَوَيْتِي عَنْ فُلَانٍ، فَارُوهِ عَنِّي.

٥ - ومنها: المُكَاتَبَةُ، وهي أَنْ يَكْتُبَ الشَّيْخُ شَيْئاً مِنْ حَدِيثِهِ بِنَفْسِهِ، أَوْ بغيرِهِ بِإِذْنِهِ، إِلَى غَائِبٍ عَنْهُ، أَوْ حَاضِرٍ عِنْدَهُ. وَلَا يُشْتَرَطُ الإِذْنُ بِالرَّوَايَةِ فِيهَا عَلَى الصَّحِيحِ.

٦ - ومنها: الوِجَادَةُ، وهي أَنْ يَجِدَ بِخَطِّ يَعْرِفُ كَاتِبَهُ:

= تفقه أبو طاهر على القاضي أبي خازم البصري البغدادي المشهور عدله وفضله، المتوفى سنة ٢٩٢، وصار إمام عصره، وتخرَّج به جماعة من الأئمة، وكان من أهل السنة والجماعة، صحيح المعتقد، يُوصَفُ بالحفظ ومعرفة الروايات، وولي القضاء بالشام ثم خرَّج منها إلى مكة، فمات بها رحمه الله تعالى.

وحكى الفقيه ابن نجيم الحنفي في مقدمة كتابه «الأشباه والنظائر» له: أن أبا طاهر الدباس جمَع قواعد مذهب أبي حنيفة في سبع عشرة قاعدة ورَدَّ إليها.

من «الجواهر المضية» للقرشي ٣: ٣٢٣ و «الفوائد البهية» ص ١٨٧.

ما لم يأخذه عنه بسماعٍ ولا قراءةٍ، ولا غيرهما، فيقول: وَجَدْتُ
٢٩ بَخَطَّ فُلَانٍ، / ثم يَسُوقُ الإسْنَادَ والمَتَنَ.

٧ - ومنها: الوصيةُ بالكتاب، وهي أن يُوصِي - عند موتِهِ
أو سَفَرِهِ - لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ بأصلِهِ أو أصولِهِ.

٨ - والإعلامُ، وهو أن يُعَلِّمَ أَحَدَ الطَلَبَةِ بأنِّي أروي الكتابَ
الفُلَانِيَّ عن فُلَانٍ.

بشرط الإذنِ بالروايةِ فيهما على الأصح، وإلا فلا عبرةَ بهما.

كما لا عبرةَ بالإجازةِ العامةِ في المُجَازِ له، نحوُ أَجَزْتُ لجميعِ
المسلمين، أو لمن أدرك حياتي، أو لأهل الإقليمِ الفُلَانِي، أو البلدةِ
الفُلَانِيَّةِ، بخلافها في المُجَازِ به، نحوُ أَجَزْتُ لك جميعَ ما تجوزُ لي
وعني رِوَايَتُهُ.

ولا بالإجازةِ للمجهولِ من مُبْهَمٍ أو مُهْمَلٍ، ولا بالإجازةِ
للمعدومِ، كأَجَزْتُ لمن سيولدُ لفلانٍ، أولك، ولمن سيولدُ لك؛
ولا بالإجازةِ المعلقةِ بمشيئةِ الغيرِ، لموجودٍ أو غيرِهِ، كأَجَزْتُ لك إن
شاء فلانٍ، أو لمن شاء فلانٍ على الأصحِّ فيهن.

فصل: في صِيغِ الأَدَاءِ. لها على ما اختاره قاضي القضاة
ثمانِي مراتبَ:

١ - الأُولَى: سَمِعْتُ، وحدثني.

٢ - ثم أَخْبَرَنِي، وقرأتُ عليه.

٣ - ثم قَرِئَ عَلَيْهِ وأنا أَسْمَعُ.

٤ - ثم أنبأني .

٥ - ثم ناوطني .

٦ - ثم شافهني .

٧ - ثم كتب إلي .

٨ - ثم عن ونحوها مما يحتمل السماع وعدمه، والإجازة وعدمها، كقال، وذكر، وروى.

فالأولى لمن سمع وحده من لفظ الشيخ، فإن أتى بصيغة الجمع كحدثنا فلان، أو سمعنا فلاناً يقول، فلمن سمع مع غيره كثيراً، ولمن سمع وحده قليلاً. وسمعت لمن سمع أصرح في السماع من حدثني، وأرفع منه مقداراً في الإملاء.

والثانية لمن قرأ وحده على الشيخ وليس معه غيره، فإن أتى بصيغة الجمع كأخبرنا، وقرأنا عليه، فلمن سمع بقراءة غيره، أو قرأ ومعه غيره. وقرأت لمن قرأ أصرح في القراءة من أخبرني.

وغلط قوم فاطلقوا: أخبرني، لمجرد الوجادة، من غير إذن صاحب الخط لصاحبها بالرواية عنه.

والمختار فيمن قرأ على الشيخ من غير إنكار ولا ما يوجب

٣٠ / السكوت عنه: جواز أن يقول: حدثنا، وأخبرنا، غير مقيدتين بقوله: قراءة عليه، وهو ما نقله الحاكم عن الأئمة الأربعة، فإن قيدتهما به فالجواز بالاتفاق.

والثالثة لمن سَمِعَ بقراءة غيره.

والرابعة كأخبرني عند المتقدمين، وكنم أُجيزَ له عند المتأخرين. وأما الطبقة المتوسطة بينهما فكانوا لا يذكرون الإنباء إلا مُقيداً بالإجازة.

والخامسة لمن يروي بالمناولة بشرطها.

والسادسة لمن أُجيزَ له إجازة مُتلفظاً بها.

والسابعة لمن أُجيزَ له إجازة مكتوباً إليه بها، إلا عند المتقدمين فلمن كُتِبَ إليه بالحديث، سواء أذن له في روايته أم لا.

وأما الثامنة فعن منها في عرف المتأخرين كأنبأني فيه.

وعننة المعاصرِ محمولةً على السماع مطلقاً إلا من مدلس، وقيل: يُشترط اللقاء ولو مرةً إلا منه. واختاره قاضي القضاة وصححه السراج الهندي منا. وأما جميع ما كان نحو (عن) فالظاهر أن حكمه حكمها عند قاضي القضاة في جميع ما ذكر.

فصل: في النوع المسمى بالمتفق والمفترق، والآخر المسمى بالمؤتلف والمختلف، والثالث المسمى بالمتشابه. اعلم أنه إذا اتفق الاسم واسم الأب فصاعداً، أو الاسم واسم الأب والنسبة، أو النسبة فقط، خطأً ونطقاً، سواء كان الاسم كنيةً أو غيرها، واختلف الشخص سواء كان المسمى اثنين أو أكثر، فهو المتفق والمفترق.

وإن اتَّفَقَ الاسمُ أيَّ اسمٍ كان، ولولَقَباً أو نَسَباً: خطأً، واختَلَفَ نطقاً، سواءً كان اثنينِ أم أكثرَ، فهو المؤتلفُ والمختلِفُ.

وإن اتَّفَقَ الاسمُ خطأً ونطقاً، واختَلَفَ اسمُ الأبِ نطقاً مع الائتلافِ خطأً، أو بالعكس، أو اتَّفَقَ الاسمُ واسمُ الأبِ خطأً ونطقاً، واختَلَفَتِ النسبَةُ نطقاً، فهو المُتَشَابِهُ.

قال قاضي القضاة: ويتركَّبُ منه ومما قبَلَهُ أنواع:

منها: أن يَحْصُلَ الاتِّفَاقُ / أو الاشتباهُ في الاسمِ واسمِ الأبِ ٣١ مثلاً، إلَّا في حرفٍ فأكثرَ من أحدهما، أو منهما، سواءً كان الاختلافُ بالتغيُّرِ، مع ثبوتِ عَدَدِ الحروفِ في الجهتين، كمحمدِ بنِ سِنان، ومحمدِ بنِ سَيَّار، وكأحمدِ بنِ الحُسَيْنِ، وأحيدَ بنِ الحُسَيْنِ، أو مع نُقْصَانِهِ في أحدهما كعبداللهِ بنِ نُجَيِّ، وعبداللهِ بنِ يحيى، وكعبداللهِ بنِ زيد، وعبداللهِ بنِ يزيد.

ومنها: أن يَحْصُلَ الاتِّفَاقُ في الخَطِّ والنُّطْقِ، لكن يَحْصُلُ الاختلافُ أو الاشتباهُ بالتقديمِ والتأخيرِ، إمَّا في جملةِ الاسمين، كالأسودِ بنِ يزيد، ويزيدِ بنِ الأسود، ومنه عبداللهُ بنِ يزيد، وزيدُ بنُ عبدالله، أو في بعضِ حروفِ الاسمِ الواحدِ من جملةِ الاسمين، كأيوبَ بنِ سَيَّار، وأيوبَ بنِ يَسَّار.

وفيه نظر، إذ لا اتفاقَ خطأً ولا نطقاً، بينَ يزيدِ وزيدِ، كما كان بينَ عبداللهِ وعبداللهِ، فكيف يُجَعَلُ عبداللهُ بنِ يزيد، وزيدُ بنُ عبدالله من أوَّلِ هذينِ القسمينِ الذي فيه اتفاقُ الأسودِ والأسودِ

ويزيدُ ويزيدُ خَطًّا ونُطْقًا، كما اتَّفَقَ في ثانيهما السِّينانِ واليَّانِ خَطًّا ونُطْقًا. وأيضاً لواقْتِصَرَ على حُصولِ الاشتباه، لكان هو الوَجْهَ بلا اشتِباهِ.

فصل: وَمِنَ الْمُهِمِّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ: مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرِّوَاةِ. وَالتَّطَبُّقَةُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ عِبَارَةٌ عَنِ جَمَاعَةٍ اشْتَرَكُوا فِي السَّنِّ وَلِقَاءِ الْمَشَايخِ.

و: مَعْرِفَةُ مَوَالِدِهِمْ، وَوَفِيَّاتِهِمْ، وَبُلْدَانِهِمْ، وَأَوْطَانِهِمْ.

فصل: وَمِنَ الْمُهِمِّ: مَعْرِفَةُ أَحْوَالِ الرِّوَاةِ تَعْدِيلًا وَتَجْرِيحًا وَجِهَالَةً.

و: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ أَلْفَاظِ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ بِحَسَبِ مَرَاتِبِ أَسْبَابِهِمَا.

فَأَسْوَأُ أَلْفَاظِ التَّجْرِيحِ: مَا دَلَّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِيهِ بِصِيغَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَهُوَ الْأَصْرَحُ، كَأَكْذَبِ النَّاسِ، أَوْ بَدُونِهَا كَالِيهِ الْمُتَّهَى فِي ٣٢ الْوَضْعِ، أَوْ هَوْرُكُنَ الْكُذِبِ. / وَأَسْهَلُهَا: فَلَانُ لَيْنٌ، وَسَيِّءُ الْحِفْظِ، أَوْ فِيهِ أَدْنَى مَقَالٍ.

وَبَيْنَهُمَا مَرَاتِبٌ.

وَأَرْفَعُ أَلْفَاظِ التَّعْدِيلِ: مَا دَلَّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِيهِ بِصِيغَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ أَيضًا، وَهُوَ الْأَصْرَحُ، كَأَوْثَقِ النَّاسِ، أَوْ أَثْبَتِ النَّاسِ، أَوْ بَدُونِهَا كَالِيهِ الْمُتَّهَى فِي التَّثْبُتِ.

وأدناها: ما أشعرَ بالقُربِ من أسهلِ التجريحِ، كشيخ، ويروى حديثه، ويُعتبرُ به.

وبينهما مراتبُ.

ثم إنَّ خلاً عن تعديلِ قُبَلِ الجرحِ ولو مُجملاً، بأن لم يُبين سببه، ولكن من عارفٍ بأسبابه على المختار.

وإنَّ خلاً عن تجريحِ قُبَلِ التزكيةِ من عارفٍ بأسبابها، ولو من واحدٍ، وإن لم يُقبل في حقِّ الشاهدِ إلا من عدَدٍ على الأصح.

وإن اجتمع فيه كلاهما قُدِّمَ الجرحُ، ولكن إذا صدرَ مُفسراً غيرَ مُجملٍ، بأن يُبين سببه، وكان الجرحُ عارفاً بأسبابه، هذا ما عليه قاضي القضاة.

والمختارُ عندنا وفاقاً للأكثر: الاكتفاء بالواحدِ في تزكيةِ الراوي كما مرَّ^(١)، وكذا في جرحه، ولكن مع القولِ باشتراطِ العدَدِ في تعديلِ الشاهدِ وجرحه، ووافقاً لفخر الإسلامِ منا: عدَمُ القبولِ لجرحٍ من أئمةِ الحديثِ إلا مُفسراً بسببٍ صالحٍ للجرح، متفقٍ عليه من غيرِ مُتعصّب.

وليحدِّر المتكلِّمُ في بابِ الجرحِ والتعديلِ من التساهلِ فيهما.

(١) أي قريباً في هذه الصفحة.

والآفة تَدْخُلُ في هذا الباب من خمسة وجوه. أحدها: الهوى والغرضُ الفاسدُ، وهو شرُّها.

والثاني: المُخَالَفةُ في العقائد.

والثالثُ: الاختلافُ بين المتصوِّفةِ وأهلِ الظاهرِ.

والرابعُ: الجهلُ بمراتبِ علومِ الأوائلِ في الحَقِيَّةِ والبُطلانِ، وإيجابِ الكفرِ وعَدَمِ إيجابه.

والخامسُ: الأخذُ بالتوهُمِ مع عَدَمِ الوَرَعِ.

فصل: وَمِنَ الْمُهِمِّ: معرفةُ كُنَى ذَوِي الأَسْمَاءِ المُشْتَهَرِينَ بها، وَأَسْمَاءِ ذَوِي الكُنَى المُشْتَهَرِينَ بها.

و: معرفةُ من اسْمُهُ كُنِيَّتُهُ، وهم قليل.

و: معرفةُ مَنْ / اخْتَلَفَ في كُنِيَّتِهِ، وهم كثير.

٣٣

و: معرفةُ مَنْ كَثُرَتْ كُنَاهُ، بأنْ كان له أَكْثَرُ من كُنِيَّةٍ واحدةٍ،

أو نُعُوتِهِ.

و: معرفةُ من وافَقَتْ كُنِيَّتُهُ اسْمَ أبيه، كأبي إسحاق إبراهيم بن

إسحاق المَدَنِيِّ، أو بالعكسِ كإسحاق بن أبي إسحاق السَّبَّيْعِيِّ.

أو وافَقَتْ كُنِيَّتُهُ كُنِيَّةَ زوجَتِهِ كأبي أيوب الأنصاري وأمُّ أيوب، أو وافَقَ

اسْمُ شَيْخِهِ اسْمَ أبيه كالربيع بن أنس، عن أنس.

و: معرفةُ من نُسِبَ إلى غيرِ أبيه من الرجالِ أو من النساءِ،

كأُمَّه، وَجَدَّتِهِ، أو إلى غيرِ ما يَسْبِقُ إلى الفَهْمِ.

فصل: وَمِنَ الْمُهِمِّ: معرفة من اتَّفَقَ اسْمُهُ واسمُ أبيه وَجَدَّهُ فصاعداً، ومن اتَّفَقَ اسْمُهُ واسمُ شيخِهِ وشيخِ شيخِهِ فصاعداً. وهو من فُرُوعِ المُسَلِّسِ، لا الأوَّلِ. وقد يَتَّفِقُ الاسمُ واسمُ الأبِ. ثم الاسمُ واسمُ الأبِ فصاعداً تارةً للراوي، وأخرى لَهُ ولشيخِهِ.

و: معرفة من اتَّفَقَ اسمُ شيخِهِ والراوي عنه، وهو نوعٌ لطيف لم يتعرَّض له ابنُ الصلاح. وفائدته رَفَعُ اللَّبْسِ عمن يُظَنُّ أنَّ فيه انقلاباً.

فصل: وَمِنَ الْمُهِمِّ: معرفة الأسماءِ المجرَّدةِ مطلقاً، من الكُنَى، والألقابِ، وغيرهما. وقد جَمَعها جماعةٌ من الأئمة، فمنهم من جَمَعها بغيرِ قَيْدٍ، ومنهم من أفرد الثقات، ومنهم من أفرد المجروحين، ومنهم من تقيَّدَ برجالِ كتابٍ مخصوص، فلم يُخَلِّ بهم في كتابه، سواءً ذُكِرَ معهم غيرُهم أم لا. كرجالِ البخاري، ورجالِ مسلم، ورجالِهما معاً، ورجالِ أبي داود، ورجالِ الترمذي، ورجالِ النسائي، ورجالِ الكتبِ الستة.

و: معرفة الأسماءِ المُفردَةِ مطلقاً.

و: معرفة الكُنَى المجرَّدةِ، والألقابِ المجرَّدةِ، من حيثُ هُمَا هُمَا.

قال قاضي القضاة: والألقابُ تارةً تكونُ بلفظِ الاسمِ، وتارةً تكونُ بلفظِ الكنية، فيكونُ اللَّقْبُ عنده ما دَلَّ على رِفْعَةٍ، أو صِفَةٍ،

٣ وإن صُدِّرَ بِأَبٍ وَأُمٍّ، وَالْكُنْيَةُ مَا صُدِّرَ بِأَحَدِهِمَا مِنْ / غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى رِفْعَةٍ، أَوْ صِفَةٍ، وَالاسْمُ غَيْرُهُمَا.

فصل: وَمِنَ الْمُهَمِّ: مَعْرِفَةُ الْأَنْسَابِ. وَالنَّسَبُ يَقَعُ إِلَى الْقَبَائِلِ، وَإِلَى الْأَوْطَانِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِلَادًا، أَوْ ضِيَاعًا، أَوْ سِكَكًا، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَنْسُوبُ إِلَيْهَا مِنْهَا أَصَالَةً، أَوْ مِنْهَا مُجَاوَرَةً، وَإِلَى الصَّنَائِعِ، وَإِلَى الْحِرَفِ. ثُمَّ الْأَنْسَابُ قَدْ يَقَعُ فِيهَا الْإِتْفَاقُ وَالِاشْتِبَاهُ، وَقَدْ تَقَعُ أَلْقَابًا.

وَمِنَ الْمُهَمِّ: مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ الْأَلْقَابِ، وَأَسْبَابِ الْأَنْسَابِ.

فصل: وَمِنَ الْمُهَمِّ: مَعْرِفَةُ الْمَوَالِي، وَمَوَالِي الْمَوَالِي، إِمَّا بِالرِّقِّ الطَّارِئِ عَلَيْهِ الْعِتْقُ، أَوْ بِالْحِلْفِ، أَوْ بِالْإِسْلَامِ، كَذَا قَالَ قَاضِي الْقَضَاةِ. وَيَلْزِمُهُ وَقُوعٌ مِثَالِ لِمَوْلَى الْمَوْلَى بِالْحِلْفِ، أَوْ بِالْإِسْلَامِ، فِي الرِّجَالِ، لَكِنِّي لَمْ أَرَهُ.

فصل: وَمِنَ الْمُهَمِّ: مَعْرِفَةُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْ ثَلَاثٍ فَأَكْثَرَ، وَقَدْ صَنَّفَ فِي هَذَا النُّوعِ الْقُدَمَاءُ.

فصل: وَمِنَ الْمُهَمِّ: مَعْرِفَةُ أَدَبِ الشَّيْخِ، وَالطَّالِبِ. وَيَشْتَرِكَانِ فِي تَصْحِيحِ النِّيَّةِ، وَتَحْسِينِ الْخُلُقِ، وَالتَّطَهُّرِ مِنْ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا.

وَيَنْفَرِدُ الشَّيْخُ بِأَنْ يُسْمِعَ إِذَا احْتِيجَ إِلَيْهِ وَتَأَهَّلَ لِلْإِسْمَاعِ، وَأَنْ لَا يُحَدِّثَ بِلَدِّ فِيهِ أَوْلَى مِنْهُ بِالتَّحْدِيثِ، بَلْ يُرْشِدُ إِلَيْهِ، وَأَنْ لَا يَتْرُكَ إِسْمَاعَ أَحَدٍ لِنِيَّةِ فَاسِدَةٍ، وَأَنْ يَتَطَهَّرَ، وَيَتَطَيَّبَ، وَيَجْلِسَ بِوَقَارٍ، وَأَنْ لَا يُحَدِّثَ قَائِمًا، وَلَا عَجَلًا، وَلَا فِي الطَّرِيقِ إِلَّا إِنْ اضْطُرَّ إِلَى شَيْءٍ

من ذلك، وأن يُمَسِكَ عَنَ التَّحْدِيثِ إِذَا خَشِيَ التَّغْيِيرَ، أَو النِّسْيَانَ، لِمَرَضٍ أَوْ هَرَمٍ، وَأَنْ يَكُونَ لَهُ إِذَا اتَّخَذَ مَجْلِسًا لِلإِمْلَاءِ مُسْتَمَلِّ يَقْظُ.

وَيَنْفَرِدُ الطَّالِبُ بِأَنْ يُوقَّرَ الشَّيْخَ، وَلَا يُضَجَّرَهُ، وَيُرْشَدَ غَيْرَهُ لِمَا سَمِعَهُ^(١)، وَلَا يَدَعُ الاسْتِفَادَةَ لِحَيَاءٍ، أَوْ تَكَبُّرٍ، وَيَكْتُبُ مَا سَمِعَهُ تَامًّا، وَيَعْتَنِي بِالتَّقْيِيدِ وَالضَّبْطِ، / وَيُذَاكِرُ مَحْفُوظَةً.

٣٥

فصل: ومن المهم: معرفة سن التحمل، والأداء.

وَالأَصْحَحُ اعْتِبَارُ سِنِّ التَّحْمَلِ فِي السَّمَاعِ بِالتَّمْيِيزِ. وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ المُحَدِّثِينَ بِإِحْضَارِهِمُ الأَطْفَالَ مَجَالِسَ الْحَدِيثِ، وَيَكْتُبُونَ لَهُمْ أَنَّهُمْ حَضَرُوا، وَلَا بُدَّ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مِنْ إِجَازَةِ المُسْمِعِ.

وَالأَصْحَحُ فِي سِنِّ الطَّالِبِ بِنَفْسِهِ أَنْ يَتَأَهَّلَ لِذَلِكَ.

وَأَمَّا الأَدَاءُ فَلَا إِخْتِصَاصَ لَهُ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ، بَلِ الِاعْتِبَارُ فِيهِ لِلِاحْتِيَاجِ وَالتَّأَهُّلِ كَمَا مَرَّ^(٢). وَهُوَ مُخْتَلِفٌ بِإِخْتِلَافِ الأَشْخَاصِ.

وَيَصِحُّ تَحْمُلُ الكَافِرِ إِذَا أَدَّاهُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، وَالفَاسِقِ إِذَا أَدَّاهُ بَعْدَ تَوْبَتِهِ وَعَدَالَتِهِ.

فصل: ومن المهم: معرفة صفة كتابة الحديث، وهي أن يكتبه مفسراً، ويشكل المشكل منه، وينقطه، ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى مادام في السطر بقيته، وإلا ففي اليسرى.

(١) وقع في الأصل المطبوع: (بما سمعه).

(٢) في ص ١١٩.

فصل: ومن المهم: معرفة صفة عرضه، وهو مُقَابَلَةٌ مَعَ الشيخ، أو مَعَ ثِقَةٍ غَيْرِهِ، أو مَعَ نَفْسِهِ شَيْئاً فَشِيئاً.

زاد الكمال الشُّمْنِيُّ^(١)، فقال: بأصلِ شَيْخِهِ الَّذِي يَرُوهُ عَنْهُ سَمَاعاً، أو إِجَازَةً، أو بِأَصْلِ أَصْلِ شَيْخِهِ الْمُقَابِلِ بِهِ أَصْلُ شَيْخِهِ، أو بِفُرْعٍ مُقَابِلٍ بِأَحَدِهِمَا الْمُقَابِلَةَ الْمَعْتَبَرَةَ.

قال: وَصِفَةٌ ذَلِكَ أَنْ يُمَسِكَ الطَّالِبُ كِتَابَهُ، أو ثِقَّةً غَيْرَهُ، وَالشَّيْخُ كِتَابَهُ، أو ثِقَّةً غَيْرَهُ، فَيُقَابِلُهُ مَعَهُ فِي حَالَةِ السَّمَاعِ مِنْهُ،

(١) هو الإمام البارِع المحدث الفقيه الأصولي الأديب الشاعر كمال الدين محمد بن محمد بن حسن التميمي الداري الشُّمْنِيُّ القُسْنَطِينِي المَغْرِبِيُّ الأَصْل، ثم الإسكندري القاهري، المالكي، ولد سنة ٧٦٦ في الإسكندرية، وتوفي سنة ٨٢١ بالقاهرة رحمه الله تعالى.

اشتغل بالعلم في بلده الإسكندرية وسمع الحديث بها ومهر، ثم قدم إلى القاهرة فسمع بها الحديث من البهاء الدماميني، والتاج ابن موسى، وأبي محمد القروي، وغيرهم. وأجاز له خلقٌ باستدعائه.

وتخرَّج بيدراالدين الزركشي، والحافظ زين الدين العراقي، وسمع الكثير من شيوخ الحافظ ابن حجر ومن قبلهم، وتقدم في الحديث وصنّف فيه، وبرّع في الفقه والأصول، وقال الشعر الحسن، واستوطن القاهرة، وعاش في فقر وإملاق، وكان من خيار الناس، وأصيب بأفة في كتبه وأجزائه، وشرح «نخبة الفكر» وسمّى شرحه: «نتيجة النظر في شرح نخبة الفكر». ونظّمها أيضاً، وهو صاحبُ البيتين اللطيفين في التحذير من الأخذ عن الصُّحُفِ وتركِ التلقي بالمشافهة:

مَنْ يَأْخُذِ الْعِلْمَ عَنْ شَيْخٍ مُشَافِهَةً يَكُنْ مِنَ الزَّيْفِ وَالتَّصْحِيفِ فِي حَرَمِ
وَمَنْ يَكُنْ آخِذاً لِلْعِلْمِ مِنْ صُحُفٍ فَعِلْمُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَالْعَدَمِ

من «الضوء اللامع» للسخاوي ٧: ٧٤، و«إنباء الغمر» لابن حجر ٧: ٣٣٩.

أو القراءة عليه إن أمكن، أو قَبَلَهَا، وهو الأَوْلَى، فإن وَقَعَ فيه بعضُ سَقَطٍ عَمِلَ بما ذكروه في كيفية تخريجِ الساقط، أو وَقَعَ فيه ما ليس منه عَمِلَ بما ذكروه في كيفية الجمعِ بينهما، أو بَيْنَهُمَا في نسخةٍ واحدةٍ، انتهى بتلخيص وإيضاح.

فصل: ومن المهم: معرفةُ صِفَةِ سَمَاعِهِ وإِسْمَاعِهِ^(١)، بأن

لا يَتَشَاغَلُ فيهما / بما يُخَلُّ بهما، من نَسَخٍ، أو حديثٍ، أو نَعَاسٍ، ٣٦
وأن يكونَ إسماعُهُ من أصلِهِ الذي سَمِعَ فيه، أو فَرَعَ قُوبِلَ عليه،
فإن تَعَدَّرَا فليَجْبِرُهُ بالإجازةِ لِمَا خَالَفَ إن خَالَفَ^(٢)، وقد علمتْ حُكْمَ
الإجازةِ عند أبي حنيفة ومحمد، وأنَّ الأحوطَ ما قالاه^(٣).

وأما حُكْمُ روايتهِ من كتابه الذي هو أصلُهُ وبخَطِّهِ عندنا،
فهو إن كان مُتَدَكِّراً فَحُجَّةٌ اتِّفَاقاً، وإلا فلا عَمَلُ به عند أبي حنيفة
مطلقاً. وقال أبو يوسف: يُعْمَلُ به إذا كان الخَطُّ معروفاً، لا يُخَافُ
تَغْيِيرُهُ عادةً، وكان في يَدِ أمينٍ ولو غيرَ أمينٍ، وقال محمد: يُعْمَلُ به
مطلقاً، ولكن إذا تيقَّنَ أنه خَطُّه.

فصل: ومن المهم: معرفةُ صِفَةِ الرِّحْلَةِ فيه^(٤)، حيث يَبْتَدِئُ

بحديثِ أهلِ بلدِهِ فيستوعِبُهُ، ثم يَرَحُلُ فيُحْصَلُ ما ليس عنده،
ويكونُ اعتناؤُهُ بتكثيرِ المسموعِ أَوْلَى منه بتكثيرِ الشيوخِ.

(١) أي سماعه الحديث وإسماعه الحديث.

(٢) وقع في الأصل المطبوع: (فليجزه). وهو تحريف عما أثبتته.

(٣) وتقدم ذكرُ هذا في ص ١١٠.

(٤) أي في الحديث.

فصل: ومن المهم: معرفةُ صِفَةِ تصنيفِهِ، وهذا لمن تأهَّلَ له. وهو يكونُ على المسانيد، بأن يَجْمَعَ مُسْنَدَ كُلِّ صحابي على حِدَةٍ، وعلى الأبوابِ الفقهيةِ أو غيرها، وعلى العِلَلِ، بأن يذكَرَ كُلَّ حديثٍ وطُرْفُهُ واختلافَ نَقَلَتِهِ مُعَلَّلًا، وعلى الأطرافِ، بأن يذكَرَ طَرَفَ الحديثِ الدَّالَّ على بقيتهِ، ما لم يكن الحديثُ قصيراً فيذُكَّرَهُ كُلَّهُ، ثم يَجْمَعُ أسانيدَ الحديثِ المذكورِ طَرْفُهُ أو كُلَّهُ^(١).

فصل: ومن المهم: معرفةُ سَبَبِ الحديثِ. وقد صَنَّفَ فيه بعضُ شيوخِ القاضي أبي يَعْلَى بنِ الفَرَّاءِ الحنبلي.

وغالبُ هذه الأنواعِ التي ذكرنا أنها من المُهمِّ عند المحدثين: قد وَقَعَ التصنيفُ فيه. واللَّه الموقِّق والهادي، لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ، عليه تَوَكَّلْتُ وإليه أُنِيبُ، وحسبنا اللهُ ونِعَمَ الوكيل، نِعَمَ المَوْلَى ونِعَمَ النصير. وصلى اللهُ على سيدنا محمد وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ وسلَّم.

تم كتاب «قفو الأثر في صفو علوم الأثر» لابن الحنبلي

يقول الفقير إلى الله تعالى عبدالفتاح بن محمد بن بشير أبوغدة: فرغتُ من قراءة هذا الكتاب وضبطه وتفصيله، في مدينة الدُّوْحَةِ من دولة قَطْر، بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢١ من رمضان المبارك سنة ١٤٠٧، ثم نظرتُ فيه ثانيةً في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وفرغتُ منه في ١٦ من شوال سنة ١٤٠٧، والحمد لله رب العالمين، وصلى اللهُ وسلَّم على سيدنا محمد وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ والتابعين أجمعين.

(١) وقع في الأصل المطبوع: (... أسانيد حديث المذكور...).

وهو تحريف، صوابه كما أثبتته.

مُحتَوَى كتاب «قَفْو الأَثَرِ فِي صَفْوِ عُلُومِ الأَثَرِ»
للإمام رضي الدين الشهير بابن الحنبلي الحنفي الحلبّي^(١)

الصفحة

٥	كلمة بين يدي الكتاب: تتضمن أن المؤلفات في علم المصطلح تنوعت طويلاً وقصراً وتوسطاً، ومن خير ما أُلّف فيه من المتوسّطات كتاب «قفو الأثر» لابن الحنبلي، والإشارة إلى براعة مؤلفه فيه
٦	اعتماداً هذه الطبعة المحققة على طبعة سنة ١٣٢٦، وهي طبعة متقنة جيدة
٦	التعليق على الكتاب بإيجازٍ بالغ، ليبيّن لطيف الحجم، ويكاد يكون قاصراً على ترجمة جملة من العلماء الذين ورد ذكرهم فيه
٧	ذكر أن العناية بخدمته تضمنت ترجمة المؤلف، وكلمة عامة عن مقدمة ابن الصلاح وشروحيها وحواشيها، وكلمة عامة عن نخبة الفكر وشروحيها وحواشيها
٨ - ٩	ترجمة المؤلف، وفيها تاريخ ولادته وأن أسرته علمية، وذكر بعض شيوخه
٩ - ١٠	تفنن المؤلف في نحو عشرين علماً وإتقانه معرفتها، وأشهر تلامذته
١١ - ١٦	أسماء مؤلفاته مرتبة على حروف المعجم وقد بلغت ٧٣ مؤلفاً إشارة إلى عبارة: اختار المؤلف التعبير عن (الحافظ ابن حجر) بلقب (قاضي القضاة) تباعداً منه عن لفظ (ابن حجر)، ونقد صنيعه، ويبان أن لفظ (الحافظ ابن حجر) أصبح علماً مئيفاً رفيعاً لا غضاضة فيه...

(١) وحرف (ت) في نهاية العبارة يشير إلى أن ما ذكر قبله وارد

في التعليق.

- ذكر أن بعضَ فاقدِي أدبِ العقيدةِ والإسلامِ يَنبِدُونِ غيرَهُم
بالألقابِ لمرضٍ يُعانونهُ في نفوسِهِم . . . ١٧
- كلمةٌ حولَ مقدمةِ ابنِ الصلاحِ: تتضمَّنُ ذكرَ أوَّلِ مَنْ دَوَّنَ كتاباً
مستقلاً في علمِ المصطلحِ ومَنْ تلاهُ في ذلكِ إلى زمنِ الحافظِ
ابنِ الصلاحِ ١٧ - ١٨
- كتابُ ابنِ الصلاحِ صارَ المنهَلُ المورودُ لكلِ دارسٍ للمصطلحِ،
لمزاياه . . . ١٨
- مدحُ الحافظِ السيوطيِّ لكتابِ الإمامِ ابنِ الصلاحِ
ذكرُ شُراحِ كتابِ ابنِ الصلاحِ وناظِمِيهِ ومختصرِيهِ والمَحشِينِ عليه
من العلماءِ، وقد بَلَغَتِ المؤلِّفاتُ في خدمتهِ ٣٣ كتاباً ١٨ - ١٩
- بقاءُ كتابِ ابنِ الصلاحِ المنهَلِ الأوَّلِ للمصطلحِ نحوَ مِئتي سنةٍ
كلمةٌ عن نُخبَةِ الفِكرِ للحافظِ ابنِ حجرٍ، وعن احتلالِها مع
شرحِها نزهةَ النَّظَرِ لمؤلِّفِها: موقِعاً عَلِيّاً سامياً، لاحتوائِها مباحثَ
كتابِ ابنِ الصلاحِ والزيادةِ الهامَّةِ عليه ٢٤ - ٢٤
- ذكرُ شُراحِ نُخبَةِ الفِكرِ وشُراحِ شَرحِها وناظِمِيها وشُراحِ نَظِمِها
ومَحشِئِها ومُلَخِّصِها ومختصرِها، وقد بَلَغَتِ مؤلفاتِها في خدمتها
٢٦ مؤلفاً ٢٤ - ٢٦
- مزايَا كتابِ «فقو الأثر» واستخلاصُهُ زُبدةً ما أُلفَ قبلَهُ على النخبَةِ،
وصَلَاحِيَّتُهُ أن يُختارَ لأوَّلِ مراحلِ الدراسةِ الجامعيَةِ للمصطلحِ
مقدمةُ المؤلفِ، وفيها إلماعٌ منه إلى مَنْ أُلِّفَ تاليفاً مستقلاً في
علمِ المصطلحِ: الرَّاهِرُ مُزَيِّ والحاكِمُ وأبي نَعِيمِ والخطيبِ
وعِياضِ والمِيانِجِيِّ ٢٦ - ٣٥
- ضبطُ (المِيانِجِيِّ)، وبيانُ موضعِ هذهِ النسبَةِ، وترجمةُ المِيانِجِيِّ
والتنبيهُ إلى ما وقعَ في اسمِهِ من تحريفٍ في بعضِ الكتبِ. ت. ٣٦ - ٣٧
- نَقْدُ صَنيعِ الحافظِ ابنِ حجرٍ في ذكرِهِ جُزءٍ «ما لا يَسُعُ المَحَدَّثُ

- جهله» للميائنجي، في عداد المؤلفات الأصيلية في المصطلح لكبار
المحدثين، وأنه لولا ذكره له لما دُكر، ونقُد «الجزء» نفسه ببيان
بعض ما فيه من خللٍ وعوزٍ وخبطٍ! . ت .
- ٣٧ - ٤٠
- ٤٠ فضلُ كتاب ابن الصلاح في هذا الفن وتميُّزه على سواه
ذكرُ المُدَّة التي أملى ابنُ الصلاح فيها كتابه، وذكرُ رعايته لقلوبِ
الطلبة في الحِفاظِ على هذا الإِلاءِ دون تغيير، واستدراكه على
نفسه . ت .
- ٤١ فضلُ كتابِ ابن حجر «نُخبَةُ الفِكر» وشرِّحه له، واستدراكُ تلميذيه
عليه العلامة قاسم الحنفي وكمال الدين المقدسي الشافعي
- ٤٢ - ٤٣ ترجمةُ العلامة قاسم بن قُطُوبغا الحنفي المحشِّي على شرح
النخبة بحاشيته المسماة: «القول المبتكر على شرح نُخبَةِ
الفِكر». ت .
- ٤٣ ترجمةُ العلامة كمال الدين المَقْدِسي الشافعيِّ المُحَشِّي على شرح
النخبة . ت .
- ٤٣ - ٤٤
- ٤٤ قراءةُ المؤلف شرح النخبة على ابنِ عَرُوس الدِّيروطي المصريِّ
بحلب، وكتابته الحاشية المسماة: «النُخبَةُ على شرح النُخبَةِ» .
وترجمةُ ابنِ عَرُوس الدِّيروطي المصري
- ٤٤ - ٤٥
- ٤٥ ملاحظةُ المؤلف أن كُتِبَ المصطلح اعتنتَ بذكرِ أقوالِ السادةِ
الشافعية في مسائل المصطلح دونَ أقوالِ السادةِ الحنفية، واهتمامه
في هذا الكتاب بذكرِ أقوالهم
- ٤٥ هذا الكتابُ «قفوا الأثر في صَفْوِ عُلُومِ الأثر» خلاصةُ شرح النخبة
وحواشيتها، فكان ممتناً متيناً، وكتاباً محرراً ثميناً
- ٤٦ الحديثُ المتواتر، وأنه نوعان: ما له طِبَاقٌ، وما لا طِبَاقَ له،
وإفادته العلمَ الضروريَّ، ووجوده وجودٌ كثرة
- ٤٦

- الحديث المشهور، وأنه لا يُفيد العلم بمجردِه، وإطلاقُه على ما اشتهر على الألسنة
- ٤٦
- الحديث المستفيض، والحديث العزيز
- ٤٧
- الحديث الغريب، ومتى يُسمى بالفرد المُطلق، وبالفرد النَّسبي، ومتى يكون غريب الإسناد فقط، وقد يكون التفرد فيه بالنسبة لبلد معين...
- ٤٧ - ٤٨
- الحديث بأنواعه كلها يُقسَّم إلى قسمين: متواتر، وآحاد، والآحاد فيه المقبول والمردود والمتوقَّف فيه
- ٤٨
- الحديث المقبول، والحديث المردود، والحديث المتوقَّف في قبوله وردّه
- ٤٨
- المؤلف يُسمَّى دائماً الحافظ ابن حجر: (قاضي القضاة)، بدلاً من لقبه الشهير: (الحافظ ابن حجر)
- ٤٨
- بعض أخبار الآحاد يُفيد العلم النظري، والإشارة إلى أنواعها
- ٤٨ - ٤٩
- الحديث الصحيح لذاته، وشروطه، وشرحها...
- ٤٩
- الحديث الحسن لذاته، والحديث الصحيح لغيره، والحديث الحسن لغيره، تفاوت رتب الصحيح والحسن، وتقديم بعضها على بعض للقوة
- ٥٠ - ٥١
- الحنفية يصححون مُرسَل القرون الثلاثة
- ٥١
- تقسيم مراتب الحديث الصحيح إلى سبع مراتب، وتقديم بعضها على بعض، وذكر المرتبة الأولى والثانية والثالثة
- ٥١
- تقديم ما اتفق عليه الشيخان أولاً، ثم ما انفرد به البخاري، والإلماع إلى سبب تقديم هذا على ما انفرد به مسلم
- ٥١ - ٥٢
- تقديم بعضهم لصحيح مسلم على صحيح البخاري، والاستدلال لهذا بكلام أبي علي النيسابوري ومسلمة بن قاسم القرطبي، ورد هذا الاستدلال بتوجيه كلاميهما إلى معنى عدم التقديم.
- ٥٢ - ٥٣

- ٥٢ ترجمة الحافظ الإمام أبي علي النيسابوري . ت .
- ٥٣ ترجمة الحافظ المحدث مَسْلَمَة بن قاسم القرطبي . ت .
- ٥٤ - ٥٥ شرحُ المَثَلِ القائل: (القولُ ما قَالَتْ حَدَامٌ)، وبيانُ أصله . ت .
المرتبة الرابعة في الصحة ما كان على شرط الشيخين، وبيانُ
٥٥ المراد بشرطيهما . . . ت .
- المرتبة الخامسة والسادسة والسابعة في الصحة بالنسبة إلى صحة
الصحيحين، والإشارةُ إلى رَدِّ العلامة قاسم لهذا الترتيب السَّبْعِي،
٥٦ - ٥٧ وأنَّ العبرةَ باستيفاءِ شروطِ الصحة
- رَدُّ هذا الترتيب في الأصححة من الشيخ الكمال بن الهمام
٥٧ - ٥٨ وابنِ أميرِ حاج والأَميرِ الصنعاني والكوثري وأحمد شاكِر . ت .
- الحديث الذي انفرد به مسلم قد يَرْجُحُ على ما انفرد به البخاري
٥٨ لقرائن تُحْفُ به فيفيد العلم .
- الحديث الذي لم يخرجاه قد يُقَدِّمُ على ما انفرد به أحدهما إذا
٥٨ كان بسندٍ قيل فيه: (أصحُّ الأسانيد)
- توجيهُ الجمع بين وصفَيِ الصَّحَّةِ والحُسْنِ (حسن صحيح) في
٥٩ الحديثِ الواحد، وما يَرُدُّ عليه من سؤال وجواب
- ٥٩ زيادةُ راويِ الصحيح والحَسَنِ مقبولةٌ ما لم تُخَالِفِ روايةَ الأوثق
بعضُ أصحابِ الحديثِ رَدَّ الزيادةَ مطلقاً، ونَقَلَ هذا عن أكثر
٥٩ - ٦٠ الحنفية
- المختارُ عند ابن الساعاتي وغيره من الحنفية قبولُ زيادةِ العدلِ
٦٠ - ٦٣ على تفصيلٍ في المسألة
- ترجمة الإمام ابن الساعاتي الحنفي وذكرُ سَبْقِهِ في التأليفِ الفقهي
٦١ - ٦٢ المذهبي . ت .
- الحديثُ الشاذ، الحديثُ المحفوظ، الحديثُ المنكر، الحديثُ
٦٣ المعروف

- ٦٣ نقدُ الحافظ ابن حجر لمن سَوَّى بين الشاذ والمنكر
- ٦٤ الاعتبار، والمتابعات والشواهد، وبيانُ الفرق بينها
- وجودُ جماعة من الضعفاء في كتابي البخاري ومسلم ذَكَرَهم في المتابعات والشواهد
- ٦٤
- ٦٥ الضعيفُ منه ما يَصْلَحُ للاعتبار ومنه ما لا يَصْلَحُ
- ٦٥ الحديثُ المُحَكَّم، مُخْتَلَفُ الحديث، النَّاسِخُ والمنسوخ
- مُعَارَضَةُ رواية الصحابي المتأخرِ الإسلامِ لرواية مُتَقَدِّمِهِ ليس نسخاً على تفصيل يُذَكَّر، وكذا الإجماعُ لا يكونُ ناسخاً عند ابن الساعاتي وغيره
- ٦٥ - ٦٦
- الحديثُ المردودُ لَسَقَطِ في السَّنَدِ
- الحديثُ المَعْلُوقُ، الحديثُ المهمَلُ، وتفصيلُ المذاهب في الأحاديث المراسيل
- ٦٦ - ٦٨
- ترجمة الإمام أبي بكر الرازي الجصاص الحنفي الراحل إلى نيسابور لتلقي الحديث. ت.
- ٦٧
- ترجمة الإمام أبي الوليد الباجي المالكي الأندلسي المحدث الفقيه... ت.
- ٦٨
- ٦٩ الحديثُ المَعْضَلُ، الحديثُ المنقطع
- ترجمة الإمام سِرَاجِ الدين الهندي ثم المصري الفقيه الأصولي الحنفي... ت.
- ٦٩
- قول السَّرَاجِ الهندي: الأصوليون يُسَمُّون المَعْلُوقَ والمنقطع والمعضَلُ مرسلًا
- ٦٩ - ٧٠
- تدليسُ الإسناد، والإرسالُ الخفي، والفرقُ بينهما، واختلافُ العلماء في حكم التدليس
- ٧٠ - ٧١
- ترجمة الإمام الحافظ الفقيه الأديب القاضي عبدالوهاب البغدادي المالكي... ت.
- ٧١ - ٧٢

- ٧٢ أبياتُه السائرةُ الرفيعةُ التي تُحفظُ: متى يصلُ العِطاشُ إلى ارتواءٍ
 ٧٢ تصحيحُ السَّراجِ الهندي أن العنعة مطلقاً من قبيل الإسناد المتصل
 الإرسال الخفي، وصورته، وتسمية الحديث مُرسلاً خفياً، وطريقُ
 ٧٢ - ٧٣ معرفته

الحديثُ المردودُ لظعنٍ في الراوي

- ٧٣ الطعنُ يكون بعشرة أشياء بعضها أشدُّ من بعض، فأشدُّها:
 ١ - كذبُ الراوي، ويُسمَّى حديثُه: الموضوع، وطريقُ معرفته
 ٧٣ وحكم روايته
 ٢ - تهمةُ الكذب على الرسول ﷺ، وبيانُ معرفة حديثه
 ٧٤ ٣ - فحشُ غلظه
 ٧٤ ٤ - غفلته عن الإتيان
 ٧٤ ٥ - فسقهُ بغير الكذب على الرسول ﷺ...
 ٧٤ حديثُ هؤلاء الأربعة يُسمَّى المنكر
 ٧٥ ٦ - غلظه من غير فحش، وبيانه... وحديثُه يُسمَّى المُعلَّل
 ٧٥ ٧ - مخالفتُه للثقات:
 ٧٥ فإن كانت في المتن... فالحديثُ مدرجُ المتن
 ٧٥ وإن كانت بتغيير سياق الإسناد، فالحديثُ مدرجُ الإسناد
 ٧٦ طريقُ معرفة المدرج في المتن، والمدرج في الإسناد
 وإن كانت بتقديم أو تأخير وهما في الإسناد فهو الاسمُ
 ٧٦ المقلوب
 الإشارة إلى الفرق بين لفظ الوهم والوهم وبيان
 ٧٦ معناهما. ت.
 ٧٦ وإن كانت بتقديم أو تأخير في المتن فهو الحديث المقلوب
 وإن كانت بزيادةٍ راوٍ في إسنادٍ خالٍ منه فهو المزيّد في
 ٧٧ متصل الأسانيد

وإن كانت بإبدال راو بآخر في الإسناد أو باضطراب لفظ

المتن ومعناه فهو الحديث المضطرب ٧٧

وإن كانت بتغيير بعض الحروف فبالنسبة إلى النقط

فهو المصحف ٧٧

وإن كانت بتغيير الشكل، أي الحركات، فهو المحرف ٧٧

التعليق على هذا بأن هذا التفريق بين المصحف والمحرّف

اصطلاح جديد للحافظ ابن حجر، والمتقدمون على

الترادف بينهما، ونقل كلام اللغويين وبعض كبار المحدثين

في تأييد ذلك، والاستدلال على ذلك أيضاً من الكتاب

والسنة، ومشيء ابن الصلاح على مذهبهم، وهو اختيار

شيخنا أحمد شاكر رحمه الله تعالى، وأنّ الأولى عكس

الوصف بينهما عند التفريق. ت. ٧٧ - ٨٢

جواز اختصار الحديث منوطٌ بشروط هي...، ولا

يُحقّقها إلا العالم بما يُحيل معاني الألفاظ، وذكر الأقوال

في هذه المسألة ٨٢ - ٨٣

ما خفي معناه من الألفاظ المفردة يُرجع في فهمه إلى كتب

شرح الغريب، وما خفي فيه المعاني التركيبية للجملة يُرجع

في فهمه إلى كتب شرح معاني الأخبار... ٨٣

٨ - الجهالة بالراوي، وبيان سببها، والكتب المؤلفة لكشفها

الإبهام يكون في الإسناد ويكون في المتن، وصنفوا

فيه: المبهمات، وحكم حديث الراوي المبهم ٨٤

اختيار العلامة المحلّي لقبول حديث الراوي المبهم إذا

وصفه الشافعي بالثقة، وذكر أقوال العلماء في هذه المسألة ٨٤ - ٨٥

- ترجمة الإمام العلامة جلال الدين المَحَلِّي القاهري الشافعي . ت .
 ٨٤ - ٨٥ حديث مجهول العين وهو ما رَوَى عنه واحد، وحكم حديثه . . .
 ٨٥ حديث مجهول الحال وهو المستور، وحكم حديثه عند الحنفية وغيرهم
 ٨٦ حديث المعروف بالرواية وهو من عُرِفَ بأكثر من حديثين
 ٨٦ ٩ - البدعة، والتفصيلُ في رد حديث المبتدع . . .
 ٨٧ حكم قبول حديثه عند الحنفية ومنهم فخر الإسلام البزْدَوِي
 ٨٧ ترجمة الإمام فخر الإسلام البزْدَوِي الأصولي الفقيه الحنفي . ت .
 ٨٧ - ٨٨ استدراك السبب العاشر وقد سَهَا عنه المؤلّف، وهو سوء الحفظ الذي يُرَدُّ الحديث بسببه
 ٨٨
- الحديث المرفوع، الموقوف، المقطوع**
- ٨٩ تعريف الحديث المرفوع تصريحاً، أو حكماً . . .
 ٨٩ تعريف الحديث الموقوف تصريحاً، أو حكماً . . .
 ٨٩ تعريف الحديث المقطوع تصريحاً، أو حكماً . . .
 ٨٩ - ٩١ تعريف الصحابي عند الحافظ ابن حجر، وبيان من ينتفي عنه وصفُ الصحبة . . .
 ٩١ تعريف التابعي عند الحافظ ابن حجر، وبيان من يدخل في هذا الوصف
 ٩١ تعريف المُخَضَّرَم وهو من أدرك الجاهلية والإسلام، والصحيح فيه عند الحافظ ابن حجر أنه تابعي كبير، وليس بصحابي
 ٩١ - ٩٢ مثال الحديث المرفوع صريحاً من القول أو الفعل أو التقرير
 ٩٢ مثال الحديث المرفوع حكماً من القول . . .

- ٩٢ هذان النوعان من المرفوع حجة عند الحنفية خلافاً للكرخي منهم
ترجمة الإمام الكرخي الفقيه المحدث شيخ الحنفية في
عصره. ت.
- ٩٢ - ٩٣ قولُ التابعي عن الصحابي: يَرْفَعُ الحديث، يَرويه، يَنْويه، يَبْلُغُ
به، روايةً، رَوَاهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: من المرفوع حكماً
- ٩٣ - ٩٤ مثال المرفوع حكماً من الفعل أو التقرير...
- ٩٤ قولُ الصحابي: من السنة كذا... له حكمُ الرفع عند الأكثر
والحنفية ومنهم صاحبُ «البدائع»
- ٩٤ - ٩٥ ترجمة صاحب «البدائع» الإمام الكاساني ثم الحلبي الفقيه
الحنفي. ت.
- ٩٤ قولُ ابن عبد البر: من السنة كذا له حكمُ الرفع إذا قالها غيرُ
الصحابي
- ٩٥ - ٩٦ ترجمة الإمام ابن عبد البر القرطبي المحدث الفقيه المالكي
المتفنز. ت.
- ٩٦ تقصيرُ الحافظ ابن حجر بإغفال ابن عبد البر فيمن أَلْفَ في
المصطلح
- ٩٧ قولُ البُلْقِينِي: قولُ الصحابي للتابعي: أصبَتَ السنة، من
المرفوع حكماً
- ٩٧ - ٩٩ ترجمة الإمام سراج الدين البُلْقِينِي الفقيه الشافعي المحدث
المتفنز. ت.
- ٩٩ الحديثُ المُسَنَدُ، من أقسام المرفوع، وتعريفه عند الحافظ
ابن حجر

الإسنادُ العالِي والنازل

- ٩٩ - ١٠٠ العُلُوُّ المُطْلَق، والعلو النَّسْبِي
- ١٠٠ - ١٠١ المُوَافَقَةُ، والبَدَلُ، في الإسناد
- ١٠١ قولُ الظاهري والذهبي: فوافقناه بنزول
ترجمة الحافظ الظاهري جمال الدين أحمد بن محمد الحلبي
الحنفي. ت.
- ١٠١ المُسَاوَاةُ في الإسناد، وتعريفها. . .
- ١٠٢ المُصَافِحَةُ في الإسناد، والفرق بينها وبين المساواة
- ١٠٢ الإسنادُ النازل، وأقسامه تُقَابِلُ كُلَّ أقسام العالِي
- ١٠٢ فضلُ العلو في الإسناد، وقد يَفْضُلُه النزول برجالٍ أوثق. . .
- ١٠٢ رغبةُ المتأخرين الجامعة في العلو شَغَلَتْهم عما هو أهم منه!
- رواية الأقران والأكابر عن الأصاغر
- ١٠٢ - ١٠٣ مثال رواية الأقران، وليس منها رواية الشيخ عن تلميذه
- ١٠٣ الإسنادُ المُدَبِّجُ وغيره من رواية الأقران
- رواية الأكابر عن الأصاغر والصحابة عن التابعين والشيخ عن
تلميذه
- ١٠٤ - ١٠٦ السَّابِقُ واللاحِقُ، المُهْمَلُ، كيف يَزُولُ عنه الإهمال
- ذَكَرُ نماذج من (المهمل) تعليقا يُعَرَّفُ المرادُ منها بالقرائن، مثل
(سفيان) هل هو الثوريُّ أم ابنُ عُيَيْنَةَ؟
ومثلُ (حماد) هل هو ابنُ زيد أم حمادُ بنُ سَلَمَةَ، وكذلك العبادة
وعبدُ الله بنُ المبارك. ت.
- ١٠٤ - ١٠٦ جَحْدُ الشيخ مَرْوِيَّه إذا كان على سبيل التَكْذِيب يُرَدُّ به المَرْوِيُّ
- ١٠٦ عند الحافظ ابن حجر وَيُقْبَلُ عند المَحَلِّي والسُّبْكِي
- ترجمة الإمام تاج الدين السبكي المحدث المؤرخ الأصولي الفقيه
الشافعي. ت.
- ١٠٦ - ١٠٧

- ١٠٨ جَحَدُ الشَّيْخِ مَرْوِيَّةٌ عَلَى سَبِيلِ نَفْيِ التَّذَكُّرِ لَا يُرَدُّ بِهِ الْمَرْوِيُّ عَنْهُ،
 ١٠٨ وَهُوَ الَّذِي أَلْفَوْا فِيهِ (مَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ)
 ١٠٨ الْحَدِيثَ الْمُسَلَّسَ، وَصُورَتَهُ، وَبَعْضُ أَنْوَاعِهِ
 كَلِمَةٌ عَنِ «تَنْقِيحِ الْأَصُولِ» لِلْإِمَامِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْفَقِيهِ
 ١٠٨ الْحَنْفِيِّ . ت .

وَجُوهُ التَّحْمَلِ لِلْحَدِيثِ

- ١٠٩ مِنْهَا السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ
 ١٠٩ وَمِنْهَا الْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ وَالسَّمَاعُ عَلَيْهِ
 ١٠٩ وَمِنْهَا الْإِجَازَةُ الْخَاصَّةُ الْمَعِينَةُ خَلِيفًا لِأَبِي طَاهِرِ الدَّبَّاسِ الْحَنْفِيِّ
 تَرْجُمَةُ الْإِمَامِ أَبِي طَاهِرِ الدَّبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَغْدَادِيِّ الْفَقِيهِ
 ١٠٩ - ١١٠ الْحَنْفِيِّ . ت .
 صَحَّةُ الْإِجَازَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ إِذَا كَانَ الْمُجِيزُ عَالِمًا
 بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالْمُجَازُ فَهَمًّا ضَابِطًا، وَإِلَّا بَطَلَتْ خَلِيفًا
 ١٠٩ - ١١٠ لِأَبِي يُوسُفَ
 ١١٠ وَمِنْهَا الْمُنَاوَلَةُ بِشَرَطِ اقْتِرَانِهَا بِالْإِذْنِ بِالرَّوَايَةِ، وَصُورَتُهَا
 ١١٠ وَمِنْهَا الْمَكَاتِبَةُ، وَصُورَتُهَا
 ١١٠ وَمِنْهَا الْوِجَادَةُ، وَصُورَتُهَا
 ١١١ وَمِنْهَا الْوَصِيَّةُ بِالْكِتَابِ، وَصُورَتُهَا
 ١١١ وَمِنْهَا الْإِعْلَامُ، وَصُورَتُهُ
 ١١١ الْإِجَازَةُ الْعَامَّةُ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ: لَا عِبْرَةَ بِهَا
 ١١١ الْإِجَازَةُ الْعَامَّةُ فِي الْمُجَازِ بِهِ كَأَجْزَتْ لِكَ جَمِيعِ مَرْوِيَاتِي: مَعْتَبَرَةٌ
 ١١١ الْإِجَازَةُ لِلْمَجْهُولِ أَوْ الْمُبْهَمِ أَوْ الْمُهْمَلِ أَوْ الْمَعْدُومِ: لَا عِبْرَةَ بِهَا

صِيغُ الأَدَاءِ، وَهِيَ عَلَى ثَمَانِي مَرَاتِبٍ

- ١١١ الأولى (سَمِعْتُ وَحَدَّثَنِي) لِمَنْ سَمِعَ وَحَدَّهُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ . . .
- ١١١ الثَّانِيَةِ (أَخْبَرَنِي وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ) لِمَنْ قَرَأَ وَحَدَّهُ عَلَى الشَّيْخِ
- ١١١ الثَّلَاثَةِ (قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ) لِمَنْ سَمِعَ بِقِرَاءَةِ غَيْرِهِ
- الرَّابِعَةِ (أَنْبَأَنِي) وَهِيَ (كَأَخْبَرَنِي) عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَكَالْمُجَازِ لَهُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ
- ١١٢ الخَامِسَةِ (نَاوَلَنِي) لِمَنْ يَرَوِي بِالْمَنَاوَلَةِ بِشَرْطِهَا
- ١١٢ السَّادِسَةِ (شَافَهَنِي) لِمَنْ أُجِيزَ لَهُ إِجَازَةً مُتَلَفِّظًا بِهَا
- السَّابِعَةِ (كَتَبَ إِلَيَّ) لِمَنْ أُجِيزَ لَهُ إِجَازَةً مَكْتُوبًا بِهَا إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ . . .
- الثَّمَانِيَةِ (عَنْ) وَنَحْوُهَا مِمَّا يَحْتَمِلُ السَّمَاعَ وَعَدَمَهُ وَالْإِجَازَةَ وَعَدَمَهَا، كَقَالَ وَذَكَرَ وَرَوَى، وَمِنْهَا (عَنْ) فِي عَرَفَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِثْلَ (أَنْبَأَنِي) عِنْدَهُمْ
- ١١٢ جَوَازٌ أَنْ يَقُولَ الرَّاوِي (حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا) فِيمَا قَرَأَهُ عَلَى الشَّيْخِ
- عِنْدَهُ الْمُعَاصِرِ مَحْمُولَةً عَلَى السَّمَاعِ مُطْلَقًا إِلَّا مِنْ مُدَلِّسٍ، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ اللَّقَاءُ وَلَوْ مَرَّةً إِلَّا مِنْهُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَجْرٍ وَالسَّرَاجُ الْهِنْدِيُّ
- ١١٣ الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ، الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ، الْمُتَشَابِهُ، وَشَرْحُ مَعْنَاهَا، وَبَيَانُ مَا يَتَّصِلُ بِهَا، وَأَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ لِلْمُشْتَبِهِ أَوِ الْمُتَشَابِهِ
- ١١٣ - ١١٥
- مِنَ الْمُهِمِّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ
- ١١٥ مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرِّوَاةِ، تَعْرِيفُ الطَّبَقَةِ فِي اصْطِلَاحِهِمْ
- ١١٥ وَمَعْرِفَةُ مَوَالِيدِهِمْ وَوَقَايَتِهِمْ وَبُلْدَانِهِمْ وَأَوْطَانِهِمْ
- ١١٥ وَمَعْرِفَةُ أَحْوَالِهِمْ تَعْدِيلًا وَتَجْرِيحًا وَجِهَالَةً
- ١١٥ وَمَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ أَلْفَاظِ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ بِحَسَبِ مَرَاتِبِ أَسْبَابِهَا
- ١١٥ أَسْوَأُ أَلْفَاظِ التَّجْرِيحِ . . . وَأَسْهَلُهَا . . .
- ١١٥ أَرْفَعُ أَلْفَاظِ التَّعْدِيلِ . . . وَأَدْنَاهَا . . .

- خلو الراوي عن التعديل يُسَوِّغُ قبولَ الجرحِ المجملِ فيه من
 عارف ١١٦
- خلو الراوي عن الجرحِ يُسَوِّغُ تزكيتهُ من واحد ١١٦
- اجتماع الجرح والتعديل في الراوي يُقَدِّمُ فيه الجرح المفسَّر من
 عارف ١١٦
- المختار عند الحنفية الاكتفاء بالواحد في تزكية الراوي وجرحه ١١٦
- الأفة التي تَدْخُلُ في باب الجرح والتعديل من خمسة وجوه:
 الهوى، والمخالفة في العقائد، والاختلاف بين المتصوفة وأهل
 الظاهر، والجهل بمراتب علوم الأوائل، والأخذ بالتوهم مع عدم
 الورع ١١٧

من المهم عند المُحدِّثين

- معرفة كُنَى ذوي الأسماء... وأسماء ذوي الكُنَى... ١١٧
- ومعرفة مَنْ اسْمُهُ كُنِيَّتُهُ، وَمَنْ اخْتَلَفَ فِي كُنِيَّتِهِ وَمَنْ كَثُرَتْ كُنَاهُ ١١٧
- ومعرفة مَنْ وافقت كُنِيَّتُهُ اسْمَ أَبِيهِ، أَوْ بالعكس، أَوْ وافقت كُنِيَّتُهُ ١١٧
- كُنِيَّةَ زَوْجَتِهِ، أَوْ وافق اسْمُ شَيْخِهِ اسْمَ أَبِيهِ، أَوْ نُسِبَ إِلَى غير ١١٧
- أَبِيهِ، أَوْ إِلَى غير ما يَسْبِقُ إِلَى الفهم ١١٧
- ومعرفة مَنْ اتفق اسْمُهُ مع اسم غيره من أب أو جد... ١١٨
- ومعرفة الأسماء المجردة مطلقاً، والأسماء المفردة مطلقاً ١١٨
- ومعرفة الكُنَى المجردة، والألقاب المجردة، واللُّقَبُ يكون بلفظ ١١٨
- الاسم والكنية... ١١٨
- ومعرفة الأنساب، والنَّسَبُ يكون للأبَاءِ والبلدان والقُرَى والطرق ١١٩
- والصنائع والجِرْف ١١٩
- ومعرفة المَوَالِي، ومَوَالِيهِمْ، والإخوة والأخوات... ١١٩
- ومعرفة أدب الشيخ والطالب، ويشتركان في آداب، ويفترق كل ١١٩
- منهما بآداب... ١٢٠ - ١١٩

- ومعرفة سِنَّ التحمُّلِ والأداء، ويقال في الصغير: أَحْضَرَ، وفي
 ١٢٠ الكبير: سَمِعَ
- تحمُّلُ الكافرِ أو الفاسق للحديث، وروايته له مسلماً أو تائباً مقبولة
 ١٢٠ ومعرفة صفة كتابة الحديث... .
- ومعرفة المقابلة بالأصل مع الشيخ أو ثقة غيره أو مع نفسه،
 ١٢١ - ١٢٢ بأصل شيخه أو أصل أصله أو فرَعٍ مقابلٍ بأحدهما... .
- ترجمة الإمام الشُّمْنِيِّ الإسكندري القاهري المحدث الفقيه
 ١٢١ المالكي . ت.
- بيتان له في التحذير من الأخذ عن الصُّحُفِ وتَرْكِ التلقي من
 ١٢١ الشيوخ
- ومعرفة صفة السماعِ والإسماعِ من الأصل، وجَبْرُ نقصهما
 ١٢٢ بالإجازة
- سقوط رواية الراوي من كتابه وهو أصله وبخطه إذا نَسِيَ عند
 أبي حنيفة، واعتبارها عند أبي يوسف إذا كان الخط معروفاً،
 ١٢٢ وعند محمد مطلقاً إذا تَبَيَّنَ أنه خطه
- ومعرفة صِفَةِ الرَّحَلَةِ في طلب الحديث وما ينبغي تقديمه فيها
 ١٢٢ ومعرفة صِفَةِ التَّصْنِيفِ في الحديث للمتأهل له على المسانيد
- ١٢٣ أو الأبواب أو العِلَلِ أو الأطراف، ومعرفة سبب الحديث
- ختام الكتاب